

ثاني

شرح علل الأحاديث

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة شرح العلل

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه .

ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد ..

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ،  
وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل  
ضلالة فى النار.

وبعد ..

فإن علم علل الحديث علمٌ من أدق العلوم وأجلها وأعظمها على  
الإطلاق؛ إذ به يتبين صحيح الحديث عن رسول الله ﷺ من الدخيل  
عليه، والمنسوب إليه، وهو أخص شىء فى علم الحديث وأعلاه، فمن  
ثم لا يتمكن منه طالب الحديث المبتدئ ، بل حتى عالم الحديث الذى لم  
يتبحر فى علله، وكذلك عالم الحديث الذى اقتصر فى دراسته على



القواعد النظرية، ولم يقم هو بنفسه بالبحث، والتخريج، والنظر في الرجال، ومقارنة الأسانيد بعضها ببعض، والنظر كذلك في أقوال علماء العلل، والاطلاع الواسع على متون الأحاديث، وأقوال الرسول ﷺ، فمثل هذا لا يكاد يهتدى إلى هذا العلم.

فالممارسات العملية والدراسة التطبيقية لقواعد المصطلح، وكذلك الخبرة الواسعة في البحث والتحقيق، والإمام العام بسنة رسول الله ﷺ، وأقواله وأفعاله، كل ذلك من أسباب الترقى في هذا العلم والنمو فيه، والنبوغ كذلك، وكل هذا بعد توفيق الله سبحانه وتعالى.

## أما العلة

فهى سبب غامض خفى مع أن ظاهر الإسناد السلامة منه، وقد تكون هذه العلة قاذحة فى الحديث، مؤثرة فيه وفى سلامته وصحته.

فتكون العلة آنذاك علة قاذحة، فهى على ذلك سبب غامض خفى قاذح فى الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه.

وقد تكون هذه العلة غير قاذحة، ولا مؤثرة فى سلامة الحديث وصحته، وسنورد - إن شاء الله - أمثلة لكل ذلك.

## أما الحرى المعلوم

فهو الحديث الذى اطلع فيه - فى متنه أو فى إسناده - على علةٍ تقذح فى صحته مع أن الظاهر السلامة منها.



## هــ

وبالنسبة لأغلب العلل الواردة في الأحاديث ، فإنها تكون إما بوقف المرفوع ، أو بإرسال الموصول ، أو بنوع من أنواع الإدراج في المتن أو السند أحياناً ، أو ترى زيادة في متن من المتون شذ فيها من زادها .

فترى في كثير من الأحيان ظاهر الإسناد مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ ، ثم إنك إذا جمعت الطرق ترى أن الصواب فيه الوقف على الصحابي .

وهكذا في الإرسال والاتصال ، فقد ترى ظاهر الإسناد الاتصال ، ثم بجمعك للطرق ترى أن الصواب فيه مع من أرسل .

وهكذا في الزيادات في المتون ، فقد يظنها ظان من قول رسول الله ﷺ ، وإنما هي من قول من دونه .

• أما كيفية التوصل إلى اكتشاف العلة الموجودة في الحديث ،

فلها سبل . ومن هذه السبل ما يلي :

**أولاً :** جمع طرق الحديث ، والنظر في هذه الطرق طريقاً طريقاً ، ثم النظر الإجمالي إليها مجتمعة ، ومقارنة بعضها ببعض ، وكذلك النظر فيمن تدور عليه هذه الأسانيد ، ومعرفة حاله .

وكما قال العلماء (١) : «إن الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تتبين عِلَّله» .

(١) قال ابن المديني رحمه الله : الباب إذا لم تجمع طرقه ، لم يتبين خطؤه (مقدمة ابن الصلاح ص ٨٢) ، وقال الخطيب البغدادي رحمه الله : والسييل إلى معرفة علة الحديث أن يُجمَعَ طُرُقُهُ ، وَيُنْظَرَ فِي اخْتِلَافِ رَوَاتِهِ ، وَيُعْتَبَرُ بِمَكَانِهِمْ فِي الْحِفْظِ ، وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ (الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٢٩٥) .



**ثانياً :** النظر في كتب العلل ، وفي أقوال علماء العلل ، بشأن الحديث الذي نقوم بالبحث حوله ، وكذلك النظر في كتب الرجال ، وكتب الأحاديث الضعيفة والموضوعة .

**ثالثاً :** النظر في متون الأحاديث ، ومدى موافقتها للقواعد الكلية للشريعة ، ومدى مخالفتها لذلك ، ومدى إمكانية الجمع ، بين المتون التي ظواهرها التعارض من عدمها ، فإن هذا يشعرنا بوجود علة في الحديث من عدمها ، فمن ثمَّ يحملنا ذلك على البحث والتحري بدقة وراء الحديث .

• وكذلك فالاطلاع العام والمستمر على سنة رسول الله ﷺ ، ودراسة متونها وأسانيدها يولد عند الشخص ملكة وخبرة لاكتشاف العلل :

**فعلى سبيل المثال :** إن كنت قد جالست رجلاً عشرين عاماً ، وصحبته في أسفاره ، وترددت عليه في بيته ، وجالسته في مجالسه ، فلا شك أنك تعرف كثيراً مما يحبه هذا الرجل ، وما يبغضه ، فإذا نقل لك شخص من الأشخاص عن صاحبك هذا أمراً ينبغي أن يكون معلوماً من حاله ولم تكن أنت تعرفه ، فإنك ستبادر إلى إنكار هذا المنقول عن صاحبك ، ومن ثمَّ فهذا الإنكار يحملك على استقصاء الأخبار عما نقل عن صاحبك هذا .

وكذلك فالمداوم على القراءة في سنة رسول الله ﷺ ، يعلم ألفاظ النبي ﷺ ، ويعرف ما يحبه الرسول وما يكره ، فإذا نُقل له شيء خلاف ما علمه عن رسول الله ﷺ ، فإنه يبادر إلى إنكاره ورده ؛ لكثرة علمه برسول الله ﷺ ، وخصاله ، وأفعاله ، وأقواله ، وسجاياه .

• ومن ثم فقد قال الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى: (فى اختصار علوم الحديث «فى شأن الحديث المعلن»): وهو فنٌ خفى على كثير من علماء الحديث، حتى قال بعض حفاظهم: معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل<sup>(١)</sup>.

وإنما يهتدى إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومُعوجه ومستقيمه، كما يميز الصيرفي البصير بصناعته بين الجياد والزئوف، والدنانير والفلوس.

فكما لا يتمارى هذا، كذلك يقطع ذاك بما ذكرناه، ومنهم من يظن، ومنهم من يقف، بحسب مراتب علومهم وحذقهم واطلاعهم على طرق الحديث، وذوقهم حلاوة عبارة الرسول ﷺ التى لا يشبهها غيرها من ألفاظ الناس.

فمن الأحاديث المروية ما عليه أنوار النبوة، ومنها ما وقع فيه تغيير لفظ، أو زيادة باطلة، أو مجازفة، أو نحو ذلك، يدركها البصير من أهل هذه الصناعة.

وقد يكون التعليل مستفاداً من الإسناد، وبسط أمثلة ذلك يطول جداً، وإنما يظهر بالعمل

• أما عن السبيل الذى سلكته فى هذا الكتاب «شرح علل الأحاديث»

فهذه بعض معالمه:

• عمدت إلى أحاديث وردت فى أسانيد بعضها بعض الاختلافات، وبينت هذه الاختلافات، وبينت وجهة نظر العلماء الذين أعلوا الحديث،

(١) قال ابن مهدي: إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة.

ووجهة نظر المدافعين عن صحته، وذلك حتى تتولد لدى طالب العلم ملكة للنظر في أقوال من أعلّ، ومن دفع هذه العلة.

● عمدت إلى بعض الأسانيد التي ظاهرها السلامة، وأوردت ما ذكره العلماء من أسانيد أخر تُعل هذه التي ظاهرها السلامة.

● أوردت أيضاً نماذج للاختلاف في الوصل والإرسال، ومتى يقبل قول من وصل، ومتى يقبل قول من أرسل، ومتى يقبل القولان، ويصحح كل منهما، وكذلك نماذج للاختلاف في الرفع والوقف.

● أوردت نماذج لخلل نشأ من اختصارات لمتون الأحاديث.

● كذلك أوردت نماذج لزيادات الثقة، وبيان متى تقبل الزيادة، ومتى تُرد.

### تنبيهات هامة

قد يكون الحديث معلولاً من طريق، لكنه صحيح من طرق أخر، ولهذا نماذج لا تكاد تحصى.

● ليعلم أن الإسناد كلما نزل، وكلما تفرد به المتأخرون كأبي نعيم في «الحلية»، والخطيب البغدادي في كتبه، بل وكتفرد البيهقي، والحاكم، والدارقطني، ونحو هؤلاء العلماء، فإن الحديث في الغالب يكون ضعيفاً، إذا تفرد به المتأخرون.

بل وفي تفردات الطبراني، وابن ماجه، والدارمي نظر كذلك في كثير من الأحيان، وكذلك في الأجزاء الحديثية التي نزلت فيها الأسانيد كذلك نظر في الغالب أيضاً، وتقوى وجهة هذا التعليل إذا كان الرجال رجال الصحيحين مثلاً، وأخرج صاحب الكتاب المتأخر النازل الحديث



من طريق رجال الصحيحين هؤلاء، وليس الحديث في الصحيحين، ولا في الكتب الستة، فهنا يلزم البحث في كتب العلل، حيث إن تنكُّب الشيخين وأصحاب السنن عن إخراج الحديث - خاصة إذا كان رجال الإسناد رجال الشيخين - يشعر بأن في الحديث علة.

● قد تجد أحياناً - بل في كثير من الأحيان - بعض علماء الحديث يطلقون (العلة) على الحديث لأسباب ظاهرة من أسباب الضعف، فيكون - على سبيل المثال - في الإسناد رجلٌ ضعيف، فيقولون : أعل الحديث بفلان؛ لضعفه، أو لسوء حفظه، أو لكذبه، أو لغير ذلك.

● وقد يكون في الإسناد انقطاع واضح أو إعضال واضح، فيقولون: هذا معلٌ بالانقطاع أو بالإعضال.

فأهل العلم في مثل هذه الحالة لا يريدون العلة المصطلح عليها التي قدمنا تعريفها «وهي»: أنها سبب خفي يقدر في الحديث مع أن الظاهر السلامة منه»، إنما مرادهم تضعيف الإسناد الذي أشاروا إليه.

هذا وأسأل الله التوفيق لنا ولعموم المسلمين وعلمائهم.

وقد آن الآن الشروع فيما نحن بصدد من شرح العلل، والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وصلِّ اللهم على نبينا محمد وسلم.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أولاً : نماذج لانتقادات بعض الأحاديث ، وبيان كيف تدفع هذه الانتقادات ، وكيف تناقش ، وبها - إن شاء الله - تتسع مدارك طالب الحديث ، وذلك من خلال بعض الأحاديث التي انتقدها الإمام الدارقطني على الإمامين البخاري ومسلم رحمهم الله جميعاً .

• قول النبي ﷺ : «يتقارب الزمان ، وينقص العمل ، ويلقى الشح ، وتظهر الفتن ، ويكثر الهرج» .

قال الدارقطني - رحمه الله تعالى - في كتاب «التبعية» <sup>(١)</sup> :

أخرج البخاري ومسلم <sup>(٢)</sup> حديث عبد الأعلى ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «يتقارب الزمان ، ويلقى الشح ، وتظهر الفتن ، ويكثر الهرج» .

قلت : وقد تابع حماد بن زيد عبد الأعلى ، وقد خالفهما عبدالرزاق ، فلم يذكر أبا هريرة وأرسله ، ويقال : إن معمرًا حدث به

(١) بتعليق شيخنا مقبل بن هادي الوادعي حفظه الله ، فقد قام بالتعليق على هذا الكتاب ، ودرسناه معه دراسة وافية ، فجزاه الله خير الجزاء ، ونفع الله به المسلمين .

(٢) قال البخاري - رحمه الله - : حدثنا عياش بن الوليد ، أخبرنا عبد الأعلى ، حدثنا معمر ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : «يتقارب الزمان ، وينقص العمل ، ويلقى الشح ، وتظهر الفتن ، ويكثر الهرج» ، قالوا : يا رسول الله ! أيما هو ؟ قال : «القتل .. القتل» .

وقال شعيب ويونس والليث وابن أخى الزهري ، عن الزهري ، عن حميد ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

بالبصرة (من حفظه بأحاديث وهم في بعضها ، وقد خالفه فيه شعيب ويونس والليث بن سعد ، وابن أخى الزهرى ، روه عن الزهرى عن حميد عن أبى هريرة) ، وقد أخرجنا جميعاً حديث حميد أيضاً .

● وكشرح وتصوير لما ذكره الدارقطنى - رحمه الله تعالى - أسوق الطرق المشار إليها على النحو التالى :

عبدالأعلى عن معمر عن **الزهرى** عن سعيد عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
 خ ، ه [١] <sup>(١)</sup> حماد

[٢] عبدالرزاق عن معمر عن **الزهرى** عن سعيد ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

عن حميد عن أبى **الزهرى** هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 [٣] ابن أخى الزهرى  
 إسحاق بن يحيى  
 عبدالرحمن بن يزيد  
 شعيب  
 يونس  
 الليث

[٤] معمر عن همام عن أبى هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) خ تعنى البخارى ، ه تعنى مسلم .

\* أما وجه جمع الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - بين هذه الأوجه ، فقد قال =



## الشرح :

الناظر إلى الطريق الأولى رقم [١] ، والثانية رقم [٢] يرى أن مدارهما على معمر ، فمرة روى الحديث عن معمر عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة متصلاً «أى عن رسول الله ﷺ متصلاً بلا انقطاع» .  
 روى ذلك عن معمر : [عبدالأعلى وحماد]

ومرة روى عن معمر عن الزهري عن سعيد قال : قال رسول الله ﷺ «مرسلاً» ، أى : بدون ذكر أبي هريرة .

روى ذلك عن معمر عبد الرزاق

وأعيد ذكر الإسنادين بصورة أخرى كالتالى :



= - معلقاً على قول البخارى - وقال شعيب ويونس والليث وابن أخى الزهري عن حميد عن أبي هريرة: يعنى أن هؤلاء الأربعة خالفوا معمرًا فى قوله: عن الزهري عن سعيد ، فجعلوا شيخ الزهري حميداً لا سعيداً ، وصنع البخارى يقتضى أن الطريقين صحيحان؛ فإنه وصل طريق معمر هنا، ووصل طريق شعيب فى كتاب الأدب، وكأنه رأى أن ذلك لا يقدح ؛ لأن الزهري صاحب حديث ، فيكون عنده عن شيخين ، ولا يلزم من ذلك اطراده فى كل من اختلف عليه فى شيخه إلا أن يكون مثل الزهري فى كثرة الحديث والشيوخ ، ولولا ذلك لكانت رواية يونس ومن تابعه أرجح ، وليست رواية معمر مدفوعة عن الصحة لما ذكرته . اهـ

● فأى الروایتین أرجح ، التى أثبت فيها أبو هريرة رضي الله عنه ، أم التى حُذِفَ منها؟

● فإذا رجحنا الطريق التى أثبت فيها أبو هريرة رضي الله عنه يكون الحديث متصلاً ، كونهم ثقات أم غير ثقات؟ ومن ناحية سماع بعضهم من بعض ، أى هل سمع كل راوٍ من الذى روى عنه أم لا .

● وإذا رجحنا الطريق التى حُذِفَ منها (أو سقط منها) أبو هريرة رضي الله عنه يكون سند الحديث مرسلًا ، ويحكم على الإسناد بالضعف قولاً واحداً . هذا كتمهيد للنظر فى الأسانيد .

### فكيف ترجح ، أى ما هى طريقة الترجيح؟

● فى أغلب الأحوال تكون طريقة الترجيح متمثلةً فى النظر إلى الرواة عن معمر من ناحية توثيقهم ، ومن ناحية عددهم ، ومن ناحية معرفتهم بمعمر واختصاصهم به من عدمها .

فإن كان الأوثق والأعلم بمعمر روى الحديث عن معمر ، فأثبتوا فى الإسناد أبا هريرة ، حكمنا للسند الذى فيه أبو هريرة بأنه هو الأرجح ، فيكون الحديث متصلاً .

وإن كان الأوثق والأعلم بمعمر روى الحديث عن معمر فأسقطوا أبا هريرة حكمنا على السند الذى أسقط منه أبو هريرة بأنه هو الأرجح ، فيكون الحديث مرسلًا .

هذا ابتداءً ، وهو الأغلب (أعنى النظر إلى الرواة عن معمر) .

● ولكن أحياناً يتجه التوهيم إلى معمر نفسه ، أو إلى شيخ معمر (الزهري) أو إلى سعيد .



● والاتجاه إلى توهيم معمر يكون في حالة كون الرواة عنه ثقات .

فبالنظر إلى روايتنا هذه نجد أن عبدالأعلى وحماد في الطريق [١] خالفاً لعبدالرزاق في الطريق رقم [٢] ، وعبدالأعلى وحماد ثقتان ، وكذلك فعبدالرزاق ثقة كذلك .

فمن حيث الجملة : فعبدالأعلى وحماد يُفترض أن تقدم روايتهما على رواية عبدالرزاق ، لكن هنا شيء جعلنا لا نسلك هذا المسلك ، وهو : وإن كان عبدالأعلى وحماد أوثق من عبدالرزاق ، لكن الخلل من معمر ، فمعمر قد حدث بأحاديث وهو بالبصرة غلط فيها ؛ ولذلك يقول العلماء : إن ما حدث به معمر بالبصرة فيه خلل ، ويضعفون رواية البصريين عنه ، وعبدالأعلى وحماد بصريان ، أما عبدالرزاق فهو صنعاني يميني <sup>(١)</sup> ، فعبدالرزاق مع كونه واحد ، فروايته مقدمة على رواية الاثنين ؛ وذلك لأن الخلل هنا ليس من الاثنين ، إنما هو من معمر ؛ لكونه كان يخطئ في حديثه بالبصرة ، فلذلك رجحت رواية عبدالرزاق على رواية عبدالأعلى وحماد .

● فهذا من ناحية الترجيح .

● إلا أن هناك مسلكاً آخر يسلكه بعض العلماء ، غير مسلك الترجيح ، وهو مسلك : الجمع بين الروايات <sup>(٢)</sup> ، فيرى بعض أهل العلم : أنه لا مانع أن يكون معمرأ حدث به على الوجهين ، كلا الوجهين

(١) ومن هنا تظهر فائدة معرفة بلدان الرواة .

(٢) وهذا المسلك نتجه إليه إذا كان الراوى مكثراً ، ويتحمل أن يكون له عدد كبير من المشايخ والروايات ، أما إذا كان الراوى مقلداً فلا .



صحيح، فلا يمنع أن يكون معمرًا روى الحديث مرة عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ، ومرة عن الزهري عن سعيد عن النبي ﷺ.

● ويصححون الروایتين معاً، فيقولون : روى مرة مرسلًا ، ومرة متصلًا ، ومع الذى وصل زيادة <sup>(١)</sup> فإن كان الذى وصل ثقة فهي زيادة ثقة، وهي مقبولة <sup>(٢)</sup> ، فهذا وجه ومسلك يسلكه العلماء .

● هذا بالنسبة لرواية معمر عن الزهري .

● لكن بالنسبة للنظر إلى الرواة عن الزهري نجد أن ستة من الرواة الأثبات «وهم المذكورون فى الطريق [٣]» خالفوا معمرًا من وجه آخر، وهو أنهم ذكروا الحديث عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، فأتوا بحميد مكان سعيد، ولا شك أن رواية هؤلاء الستة تقدم على رواية معمر ، فالستة أكثر عددًا وأوثق .

● ثم أيضًا إن معمرًا اختلف عليه، والستة لم يختلف عليهم، ووجه آخر للاختلاف على معمر ، وهو الظاهر فى الطريق رقم [٤] ، وهو أنه أبدل الزهري بهمام ؛ فدل على أن رواية من روى الحديث عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ هي الأصح .

والله تعالى أعلم

(١) وهى ذكر أبي هريرة فى الإسناد، فهى زيادة فى الإسناد ، وقد تكون زيادة الثقة فى المتن كذلك، وسيأتى إن شاء الله .

(٢) عند من قال بقبولها مطلقًا .

## ملاحظات هامة

١- كما قال أهل العلم - رحمهم الله - : إن الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تتبين علله « فلزماً أن يهتم الباحث بجمع طرق الحديث حتى تظهر عللها إن كان بها علة، وكما هو واضح فلو أن باحثاً متسرعاً نظر فقط إلى السند رقم [١] وأغفل النظر عن ما به من علل لحكم - لكون رجاله ثقات، ولسماع بعضهم من بعض - بصحة الإسناد، ولكن بإمعان النظر في السند نفسه ، وبضم الأسانيد الأخرى تظهر العلة .

٢- لا يلزم من كوننا حكمنا بضعف إسناد أن يكون المتن ضعيفاً من جميع الوجوه، بل قد يصح الحديث من طريق آخر؛ ولذلك احترازاً فلطالب العلم المبتدئ أن يحكم على الإسناد فقط .

٣- يلزم - كما هو واضح - أن يركز البحث أثناء البحث عن الرجال - رجال الإسناد - عن الذين يدور عليهم الإسناد بالدرجة الأولى، فمثلاً إذا كان الزهرى ضعيفاً، فتلقائياً ستضعف الأسانيد [١] ، [٢] ، [٣] لأنها تدور عليه .

٤- ينبغي أن ينظر أيضاً في أحوال الرجال من شيوخ أصحاب الكتب إلى من دار عليهم الإسناد .

٥- يلزم بعد البحث النظر في كتب العلل، وأقوال علماء العلل، حتى تعلم مدى موافقتك أو مخالفتك لهم .

• حديث : «يرد على يوم القيامة رهط من أصحابي فيجلون عن الحوض فأقول : يارب أصحابي» .  
قال الدارقطني - رحمه الله تعالى - :

وأخرج البخاري <sup>(١)</sup> أيضاً عن أحمد بن شبيب، عن أبيه، عن يونس، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : «يرد على الحوض رهط فأقول أصحابي» الحديث .

وعن أحمد بن صالح، عن ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، عن سعيد، عن أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يقل : عن أبي هريرة ، قال : وقد خالف يونس جماعة منهم معمر، رواه عن الزهري عن رجل عن أبي هريرة ، ولو كان عن ابن المسيب لم يكن عنه الزهري، ولصرح به، والله أعلم، ورواه شعيب وعقيل عن الزهري قال : كان أبو هريرة يحدث مرسلًا، وقال عبدالله بن سالم : عن الزبيدي، عن الزهري، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن عبيدالله بن أبي رافع، عن

(١) وابتداءً فحاصل جواب الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - يتمثل في قوله :

وحاصل الاختلاف أن ابن وهب وشيب بن سعيد اتفقا في روايتهما عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب، ثم اختلفا فقال ابن سعيد : عن أبي هريرة، وقال ابن وهب : عن أصحاب النبي ﷺ ، وهذا لا يضر؛ لأن في رواية ابن وهب زيادة على ما تقتضيه رواية ابن سعيد، وأما رواية عقيل وشعيب فإنما تخالفتا في بعض اللفظ ، وخالف الجميع الزبيدي في السند، فيحمل على أنه كان عند الزهري بسندين ؛ فإنه حافظ وصاحب حديث، ودلت رواية الزبيدي على أن شيب بن سعيد حفظ فيه أبا هريرة ، وقد أعرض مسلم عن هذه الطرق كلها ، وأخرج من طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة رفعه : «إني لأزود عن حوضي رجالاً كما تزداد الغريبة من الإبل» . اهـ



أبى هريرة ، ولم يتابع يونس على سعيد .

وكتصوير لهذا أوضح ما ذكر على النحو التالى :

خ: [١] أحمد بن شبيب عن شبيب عن يونس **عن الزهرى** عن سعيد عن أبى هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم .

[٢] أحمد بن صالح عن ابن وهب عن يونس **عن الزهرى** عن سعيد عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم .

[٣] معمر **عن الزهرى** عن

شبيب { رجل عن أبى هريرة .  
[٤] **عن الزهرى** كان  
عقيل أبو هريرة يحدث

[٥] عبدالله بن سالم عن الزبيدى **عن الزهرى** عن

أبى جعفر محمد ابن على عن

عبيدالله بن أبى رافع عن أبى هريرة .

محمد بن زياد عن أبى هريرة رضي الله عنه مرفوعاً .

\*\*\*

الشرح :

الناظر إلي هذه الطرق من [١] إلى [٥] يرى أن مدار الحديث فيها

على الزهرى ، وعلى ذلك يمكننا أن نرتب هذه الطرق بطريقة أخرى هى

أوضح ، فتكون كالتالى :

عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ	←	أحمد بن شبيب عن شبيب عن يونس
عن سعيد عن أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ	←	أحمد بن صالح عن ابن وهب عن يونس
عن رجل عن أبي هريرة	←	معمر
كان أبو هريرة يحدث	←	شعيب وعقيل
عن أبي جعفر عن عبيد الله عن أبي هريرة	←	عبد الله بن سالم عن الزبيدي

فالناظر يرى أن هنا بعض الاختلافات على الزهري:

**أحدها:** أن الزهري رواه عن سعيد عن أبي هريرة.

**والثاني:** إبدال أبي هريرة ببعض أصحاب النبي ﷺ.

**والثالث:** إبدال سعيد برجل عن أبي هريرة.

**والرابع:** إسقاط سعيد من السند جملةً.

**والخامس:** ذكر رجلين واسطة بين الزهري وأبي هريرة بدلاً من سعيد.

**فهناك للعلماء - في الجملة - في مثل هذا الموطن مسلكان:**

١ - مسلك الجمع بين الطرق والتوفيق بينها.

٢ - مسلك ترجيح بعض الطرق وإعلال الطرق الأخرى.

فبالنسبة لمسلك الجمع بين الطرق والتوفيق بينها ، يمكن أن يُقال :

● إن الطريق رقم [١] لا تعارض بينها وبين الطريق رقم [٢] ،

فأبو هريرة هو من أصحاب النبي ﷺ .

● أما الطريق رقم [٣] فالرجل المبهم فيها «الذى لم يُسم» فيحمل

على أنه سعيد<sup>(١)</sup> .

وقد يرد أن معمرًا نسي تسمية شيخ الزهرى ، فقال : عن الزهرى

عن رجل .

● أما الطريق رقم [٤] التى فيها إسقاط ، فالجواب عليها : أن من

سقط منها بين الزهرى وأبو هريرة قد ظهر فى الروايات [١] ، [٢] فهو سعيد .

أو يُقال : إن مع يونس زيادة فى السند ، وهى ذكر سعيد ، ويونس

ثقة ، وزيادة الثقة مقبولة عند فريق كبير من أهل العلم .

● أما الطريق رقم [٥] التى فيها تسمية شيخ آخر للزهرى ، فتحمل

على أن للزهرى فى هذا الحديث شيخين ، فرواه الزهرى مرة عن سعيد ، ومرة أخرى عن أبى جعفر .

(١) اعترض الدارقطنى على هذه الجزئية بقوله : ولو كان عن ابن المسيب (أى عن سعيد

ابن المسيب) لم يُكنَّ عنه الزهرى ، يعنى بذلك أنه لو كان هذا الرجل هو سعيد

ابن المسيب لم يقل الزهرى عن رجل ، لقال : عن سعيد ؛ وذلك لأن مثل سعيد

ابن المسيب يُفتخر به ، فيفتخر الزهرى إذا حدثه سعيد أن يقول : عن سعيد ، أما

الذى هو ضعيف أو متهم أو مجهول ، فهذا الذى يُبهم ولا يُسمى ، هذه وجهة

نظر الدارقطنى - رحمه الله - لكن يمكن التعقيب عليها بما حاصله أن الزهرى تأكد

أن شخصاً ما قد حدثه ، لكنه نسي من حدثه ، فذكر رجلاً مشيراً بذلك إلى أن

هناك من حدثه ، وإن كان هو قد نسي اسمه ، والله أعلم .

فهذه طريقة من يرى الجمع بين هذه الأوجه من الاختلافات والتوفيق بينها.

● أما بالنسبة لمن يرى الترجيح - ترجيح بعض الطرق، وإعلال الطرق الأخرى - :

فينظر في الغالب إلى الرواة عن الزهري ، ويُرجح بينهم ويفاضل ، وأحياناً ينظر إلى مثل الزهري نفسه ، هل يتحمل هذه الأوجه من الخلاف أم لا يتحملها .

فعلى هذا فبالنظر إلى الرواة عن الزهري نجد أن يونس - وإن كان ثقةً - إلا أن له بعض الأوهام في روايته عن الزهري أحياناً، فمعمّر أقوى منه في الزهري .

ثم إن شعيباً وعقيلاً معاً أثبت من معمّر وحده بلا شك ، وكذلك فهما أثبت من يونس .

فيرى الدارقطني - رحمه الله - إعلال رواية يونس التي ذكر فيها سعيدٌ؛ وذلك لما في رواية يونس عن الزهري من بعض الأوهام أحياناً؛ ولأن غير يونس - الذين هم أثبت منه - لم يذكروا سعيداً .

والترجيح أن تكون رواية شعيب وعقيل المرسلّة (أعنى بالإرسال هنا: الانقطاع بين الزهري وأبي هريرة) <sup>(١)</sup> أولى من غيرها، لكن الذي يرى الحافظ ابن حجر - رحمه الله - أنه عكراً على هذا هنا هو كون شعيب وعقيل اختلفا في بعض ألفاظ الحديث .

(١) وهذا مسلك لبعض العلماء يطلقون المرسل على المنقطع، وعلى من سقط منه رجل بصفة عامة .



● أما رواية الزهري رقم [٥] التى فيها: أن شيخ الزهري هو أبو جعفر ، فهذه أشكلت بعض الشيء؛ لكون الزبيدي ثقة، ولكن حملها بعض أهل العلم على السلامة ، فقالوا: هذا إسناد آخر للزهري عن أبي هريرة ، فمن ثم قبلوها.

هذه هى بصورة عامة أغلب وجهات العلماء في مثل هذه الأوجه من الاختلافات من ناحية قبولها أو ردها .

والله تعالى أعلم

مراجعة

١- أعرض مسلم - رحمه الله تعالى - عن طريق الزهري مرة واحدة، وأخرج الحديث من طريق آخر عن أبي هريرة، وهو طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة، وذلك وفقاً للإشكالات الواردة فى طريق الزهري، وهذه طريقة مسلم فى كثير من الأحيان، يتقى الطرق التى فيها خلاف، ويأتى بطرق أخرى للحديث سالمة من الإشكالات.

٢- كما سبق وبينّا أننا عند البحث نركز على من تدور عليه الأسانيد، ونبحث عنه، فبالنظر إلى هذه الطرق نرى أن الأسانيد تدور على الزهري - رحمه الله - فينبغى أن يركز عليه البحث، فعلى سبيل الفرض والجدل : لو كان الزهري ضعيفاً لضعفت الطرق من [١] إلى [٥] ، ولم نحتج معها إلى كبير بحثٍ وتوجيه .

٣- يلاحظ أن الأحاديث المعلقة التي في صحيح البخارى ليست على شرط البخارى ، ومن ثمَّ لم يتعرض لها فريق من أهل العلم الذين تتبعوا أحاديث البخارى بالانتقاد، وكما هو معلوم فالبخارى وسم كتابه بالجامع الصحيح المسند، فما لم يكن مسنداً فليس على شرطه .

٤- كما بينا من قبل أنه ينبغى أن ينظر فى الأسانيد من أصحاب الكتب إلى من أبرز من الرجال الذين بيناهم، فينبغى أن ينظر فى الإسناد إلى معمر ، والإسناد إلى شعيب وعقيل ، وهكذا .  
هذا وبالله التوفيق ، والله تعالى أعلم

وصلِّ اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلِّم .

● حديث : «لقد كان في الأمم قبلكم ناس محدثون، فإن يكن في أمتي أحد فإنه عمر» .

قال الدارقطني - رحمه الله تعالى - :

وأخرج البخاري عن يحيى بن قزعة، وعن الأويسى، عن إبراهيم ابن سعد عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة<sup>(١)</sup> عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : «كان في الأمم ناس محدثون» قال البخاري : وزاد زكريا عن سعد عن أبي سلمة عن أبي هريرة : «من غير أن يكونوا أنبياء» .

وقد تابعهما سليمان الهاشمي وأبو مروان العثماني ، وخالفهم ابن وهب ، فرواه عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها .

وأخرج مسلم حديث ابن وهب هذا دون غيره عن إبراهيم، ورواه ابن الهاد ، ويعقوب ، وسعد أبناء إبراهيم ، وأبو صالح كاتب الليث، وغيرهم عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أبي سلمة ، قال : بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

(١) قال الحافظ في «الفتح» (ج ٧ ص ٥٠) : قوله : عن إبراهيم عن أبي هريرة ، كذا قال أصحاب إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف عن أبيه عن أبي سلمة ، وخالفهم ابن وهب ، فقال : عن إبراهيم بن سعد بهذا الإسناد عن أبي سلمة عن عائشة ، قال أبو مسعود : لا أعلم أحداً تابع ابن وهب على هذا ، والمعروف عن إبراهيم بن سعد أنه عن أبي هريرة لا عن عائشة .

وتابعه زكريا بن أبي زائدة عن إبراهيم بن سعد ، يعني كما ذكره المصنف معلقاً هنا ، وقال محمد بن عجلان : عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن عائشة أخرجه مسلم والترمذي والنسائي ، قال أبو مسعود : وهو مشهور عن ابن عجلان ، فكان أبا سلمة سمعه من عائشة ، وأبي هريرة جميعاً . قلت (أى الحافظ) : وله أصل من حديث عائشة أخرجه ابن سعد من طريق ابن أبي عتيق عنها .

وقال زكريا: عن سعد عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، علقه البخارى وقال: محمد بن عجلان عن سعد عن أبي سلمة عن عائشة أخرجه مسلم.

وكتصوير لهذا:

خ [١] يحيى بن قزعة  
الأويسى  
عن إبراهيم بن سعد عن سعد عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ  
سليمان  
أبو مروان

هـ [٢] ابن وهب  
ابن الهاد  
عن إبراهيم بن سعد عن سعد عن أبي سلمة عن عائشة عن النبي ﷺ

[٣] ابن الهاد  
يعقوب  
سعد  
أبو صالح  
غيرهم  
عن إبراهيم بن سعد عن سعد عن أبي سلمة عن النبي ﷺ

خت [٤] زكريا عن سعد عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مع زيادة (من غير أن يكونوا أنبياء)

[٥] محمد بن عجلان عن سعد عن أبي سلمة عن عائشة عن النبي ﷺ

ابن سعد [٦] ابن أبي عتيق عن عائشة عن النبي ﷺ



## الشرح

مدار هذا الحديث كما هو واضح «باستثناء الطريق رقم [٦] على سعد عن أبي سلمة ، ثم حدث اختلاف بعد أبي سلمة :  
 فروى عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ .  
 وروى عن أبي سلمة عن عائشة عن النبي ﷺ .  
 وروى عن أبي سلمة ؟ عن النبي ﷺ .  
 فيمكننا أن نعيد التقريب على هذا النحو :



ويمكننا أيضاً أن نلخص الخلاف على إبراهيم على النحو التالي :

عن أبي هريرة عن النبي ﷺ		جماعة	
عن عائشة عن النبي ﷺ		جماعة { يحيى الأويسى سليمان أبو مروان	[ب]
عن النبي ﷺ ؟		جماعة { ابن الهاد يعقوب سعد أبو صالح غيرهم	

● فبالنسبة لأوجه الجمع بين ما سبق (بالنسبة للوجه أ) :

يمكن أن يقال - من باب الجمع بين الروايات - : إن أبا سلمة له شيخان ، فروى الحديث مرة عن أبي هريرة ، ومرة عن عائشة .

● أما الوجه الذى روى فيه الحديث بلاغاً ، وهو الوجه رقم [٣] .

فيجاب عنه : بأن من زاد أبا هريرة أو عائشة معه زيادة ثقة ، وزيادة الثقة مقبولة عند كثير من أهل العلم .

● والذي يؤيد ما ذكر - من أن الحديث عن أبي هريرة وعائشة معاً - هو : أن ابن العجلان كما فى الوجه [٥] تابع إبراهيم على ذكر عائشة ، وكذلك فالحديث معروف عن عائشة من طريق ابن أبى عتيق عنها ، كما فى الطريق رقم [٦].

● ويؤيد الوجه الذى ذكر فيه أبو هريرة : أن زكريا فى الطريق رقم [٤] تابع إبراهيم على ذكر أبى هريرة رضي الله عنه.

● فدل ذلك على أن الطريق محفوظ عن أبى هريرة وعائشة .

● أما الذى يؤيد الطريق رقم [٣] ويقويه ، وهو الطريق الذى سقط منه ذكر أبى هريرة وعائشة ، فهو أن من الرواة عن إبراهيم فيه يعقوب وسعد أبناء إبراهيم ، وأبناء الرجل - فى العادة والغالب - يكونون أعلم بأبيهم من غيرهم ، فهذا الذى يقوى الطريق التى هى بلاغ ، أعنى التى سقط منها أبو هريرة وعائشة .

ويؤيدها أيضاً : كثرة الرواة عن إبراهيم على هذا النحو ( أعنى بإسقاط أبى هريرة وعائشة ) من الإسناد ، ثم إن الرواة على إبراهيم على هذا النحو من ناحية التوثيق هم أوثق .

● فكثرة الرواة ، وكونهم أوثق ، وكون بعضهم هم أبناء الراوى ، يؤيدون الرواية المرسلة .

● وما ذكر من وجوه قبل ذلك تؤيد الرواية المتصلة ، سواء بإثبات عائشة ، أو بإثبات أبى هريرة رضي الله عنه .

● فىمكن حينئذ أن يُقال : إن الحديث صحيح من هذه الأوجه

جميعاً، وليس معنى : «صحيح» أننا نصحح إسناده الرواية المرسلة<sup>(١)</sup> ،  
ولكننا نصحح الإسناد إلى من أرسله .

هذا والله تعالى أعلى وأعلم

---

(١) وهنا تنبيهٌ أود أن أذكره، وهو أن بعض العلماء عند الترجيح بين إسناده وصِل مرة وأرسلَ أخرى يقولون أحياناً : إن المرسل أصح، فليس معنى قولهم : إن المرسل أصح أن الحديث المرسل صحيح، ولكن مرادهم : أن رأى من حكم على الحديث بالإرسال أصح من رأى من حكم على الحديث بالاتصال، وهذا واضح ومعلوم ، وسيأتى له مزيد بيانٍ إن شاء الله تبارك وتعالى .



● إحدى طرق حديث : «إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر؛ فقد باء به أحدهما» .

قال الدارقطني - رحمه الله تعالى - :

وأخرج البخارى حديث على بن المبارك، عن يحيى، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة، أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : «إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر؛ فقد باء به أحدهما» .

قال البخارى : وقال عكرمة بن عمار: عن يحيى، عن عبدالله بن يزيد سمع أبا سلمة، سمع أبا هريرة، عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم مثله .

قال أبو الحسن : يحيى بن أبى كثير يدلّس كثيراً ، ويشبه أن يكون قول عكرمة بن عمار أولى بالصواب ؛ لأنه زاد رجلاً وهو ثقة <sup>(١)</sup> .  
قلت (مصطفى):

لهذا الحديث طريقان عن أبى سلمة ، أو بمعنى آخر عن يحيى بن

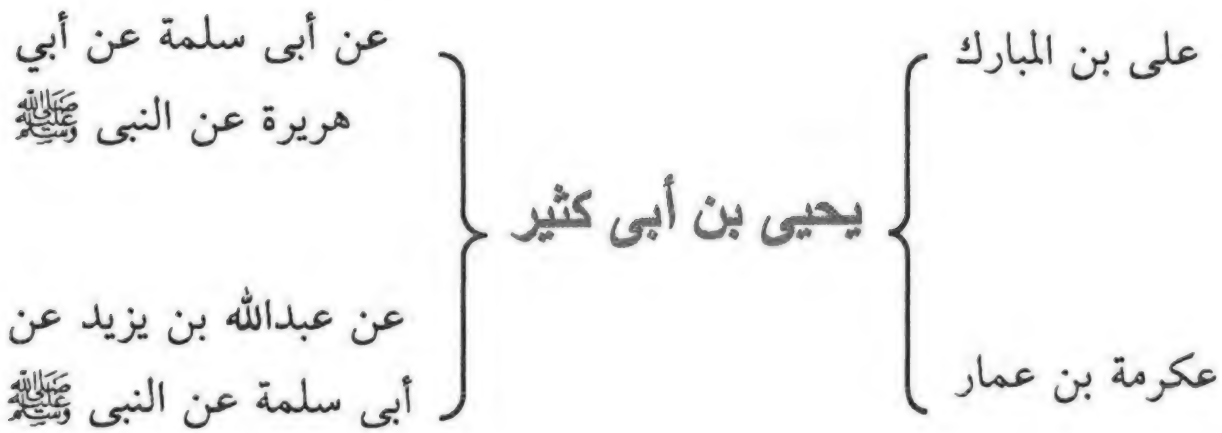
أبى كثير .

(١) أما جواب الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - على ذلك ، فقد قال: ودلّ صنيع البخارى على أن زيادة عبدالله بن يزيد بين يحيى وأبى سلمة فى هذه الرواية المعلقة لم تقدح فى رواية على بن المبارك، عن يحيى بدون ذكر عبدالله بن يزيد عنده، إما لاحتمال أن يكون يحيى سمعه من أبى سلمة بواسطة، ثم سمعه من أبى سلمة، وإما أن يكون لم يعتد بزيادة عكرمة بن عمار لضعف حفظه عنده . وقد استدرك الدارقطني عليه إخراجهم لرواية على بن المبارك، وقال: يحيى بن أبى كثير يدلّس، وقد زاد فيه عكرمة رجلاً، والحق: أن مثل هذا لا يتعقب به البخارى؛ لأنه لم تخف عليه العلة، بل عرفها وأبرزها وأشار إلى أنها لا تقدح ، وكأن ذلك لأن أصل الحديث معروف ومتمنه مشهور مروى من عدة طرق، فيستفاد منه أن مراتب العلل متفاوتة، وأن ما ظاهره القدح منها إذا انجبر زال عنه القدح . والله أعلم .

[١] على بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

[٢] عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن يزيد، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وبتصوير آخر:



الشرح:

الناظر إلي الطريقين يرى أن الطريق الثانية فيها زيادة راوٍ بين يحيى وأبي سلمة ، وهو عبد الله بن يزيد، فكيف نصنع في مثل هذه الحالة؟ هل نسلك مسلك الجمع بين الروايات؟ وكيف يكون هذا المسلك؟ ومتى يكون؟

أم أننا نسلك مسلك ترجيح رواية على الرواية الأخرى؟ وما هي الأرجح؟ ولماذا هي الأرجح؟

أما بالنسبة لمسلك الجمع بين الروايات فله وجه هنا

● ووجه هذا المسلك أن يُقال : إن يحيى بن أبي كثير سمع الحديث من عبد الله بن يزيد عن أبي سلمة ، كما في الطريق الثانية، ثم التقى

بعد ذلك بأبي سلمة فحدثه الحديث .

● أو العكس ، بأن يكون سمعه من أبي سلمة ، ثم التقى بعبدالله ابن يزيد فحدثه بالحديث عن أبي سلمة .

● أما متى يكون هذا المسلك؟ فهذا المسلك يكون إذا كان يحيى بن أبى كثير يُعرف بالرواية عن أبى سلمة وبالرواية عن عبدالله بن يزيد ، أما إذا كان لم يدرك أحدهما أو لم يسمع منه ، فحينئذ لا نستطيع أن نسلك هذا المسلك .

● وكذلك إذا كان أحد الراويين عن يحيى ضعيفاً ، فحينئذ يصعب علينا أن نسلك مسلك الجمع .

● أما حالتنا هذه فيحى معروف بالرواية عن أبى سلمة ، وروى أيضاً عن عبدالله بن يزيد ، فهذا وجه تقوية مسلك الجمع بين الروايات ، وقد سلك الحافظ ابن حجر - رحمه الله - هذا المسلك فى توفيقه بين عدة طرق كحالتنا هذه .

#### أما بالنسبة لمسلك الترجيح:

● فهل نرجح الطريق الأولى «التي لم يُذكر فيها عبدالله بن يزيد»؟

● أم نرجح الطريق الثانية التي ذكر فيها عبدالله بن يزيد؟

هناك قرائن تجعلنا نرجح كل طريق على الأخرى:

فمن مرجحات الطريق الأول (التي لم يُذكر فيها عبدالله بن يزيد):  
أن الراوى عن يحيى بن أبى كثير فيها هو على بن المبارك ، وهو أثبت وأوثق من عكرمة بن عمار .

ثم إن رواية عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبى كثير خاصة فيها

اضطراب<sup>(١)</sup> ، فهذا الذى يجعلنا نرجح الرواية الأولى .

● أما الذى يجعلنا نرجح الرواية الثانية (التي أثبت فيها عبدالله بن يزيد) فهو أن يحيى بن أبى كثير معروف بالتدليس ، والمدلس قد يسقط شيخه كما هو معلوم ، فلا يبعد أن يكون يحيى (فى الطريق الأول) أسقط (لكونه مدلساً) عبدالله بن يزيد من الإسناد .

● وكثير من أهل العلم يجنحون إلى قبول رواية الثقة المدلس التي فيها زيادة راوٍ .

فهذا وجه ترجيح الرواية الثانية التي أثبت فيها عبدالله بن يزيد .  
ولكننا فى مثل هذا المقام خاصة - لما عُرف من ضعفٍ فى رواية عكرمة عن يحيى - نجح إلى الرواية التي لم يثبت فيها عبدالله بن يزيد .  
لكن يبقى شىء ، وهو أن يحيى بن أبى كثير مدلس فيلزم أن يصرح بالتحديث فيقول: حدثنى ، أو: سمعت ، أو ما يفيد صريح السماع من أبى سلمة .

لكن أهل العلم فى كثير من الأحيان يتجاوزون عن مسألة العنعنات ، خاصة تلك التي فى الصحيحين ، وخاصة فى شأن الرواة المعروفين بالإكثار عن مشايخ معينين إذا عنعنوا فى رواياتهم عن هؤلاء المشايخ ، كعننة الأعمش عن أبى صالح مثلاً ، أو عن إبراهيم النخعى ، أو عن أبى إسحاق السبيعى ، وكعننة ابن جريج عن عطاء .

(١) وقد أعلّ الهروى بسبب ذلك حديثاً فى صحيح مسلم ، وهو دعاء الرسول فى استفتاح صلاة الليل : «اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل . .» لكونه من طريق عكرمة عن يحيى . [انظر كتاب : «علل أحاديث فى صحيح مسلم»].



● ويبقى شيء آخر هنا، وهو أن على بن المبارك له كتابان عن يحيى أحدهما سماع، فينبغي أن ينظر، هل هذا من السماع أم لا؟  
لكن كل هذا ليس بضائر هنا؛ لأن للحديث طرقاً أخرى عن رسول الله ﷺ، فالحديث صحيح بلا شك، والله أعلم.

مرحلة

● متى يضر وجود عبدالله بن يزيد في السند؟

يضر وجود عبدالله بن يزيد في السند، إذا كانت الرواية التي أُثبت فيها عبدالله بن يزيد هي الأصح، وكان في الوقت نفسه عبدالله بن يزيد ضعيفاً، فحينئذ وجوده في السند يضر. والله تعالى أعلم.

● حديث : «من أعتق نصيباً أو شقيصاً في مملوك» (١) .

قال الدارقطني - رحمه الله تعالى - :

وأخرج البخاري ومسلم حديث قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير عن أبي هريرة ، «من أعتق شقيصاً» (٢) وذكر فيه الاستسعاء (٣) من حديث ابن أبي عروبة وجرير بن حازم، قال البخاري : تابعهما حجاج بن حجاج، وأبان ، وموسى بن خلف عن قتادة قال : وقد روى هذا الحديث شعبة وهشام وهما أثبت من روى عن قتادة، ولم يذكر في الحديث الاستسعاء، ووافقهما همام وفصل الاستسعاء من الحديث فجعله من رواية قتادة، وقوله : لا ، من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ . قاله المقرئ عن همام وقاله معاذ عن هشام وابن عامر عن هشام، وهو أولى بالصواب .

**قلت (مصطفى) :** روى هذا الحديث على وجوه :

● فروى مطولاً مرفوعاً بطوله إلى رسول الله ﷺ .

● وروى مختصراً .

(١) قال البخاري رحمه الله : «حدثني أحمد بن أبي رجاء ، حدثنا يحيى بن آدم ، حدثنا جرير بن حازم ، سمعت قتادة قال حدثني النضر بن أنس بن مالك ، عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : «من أعتق نصيباً أو شقيصاً في مملوك فخلاصه عليه في ماله إن كان له مال، وإلا قوم عليه فاستسعى به غير مشفوق عليه» .

تابعه حجاج بن حجاج، وأبان وموسى بن خلف عن قتادة، اختصره شعبة .

(٢) قال ابن الأثير في «النهاية» : الشقص ، والشقيص ، والنصيب في العين المشتركة من كل شيء .

(٣) قال ابن الأثير : استسعاء العبد : هو أن يسعى في فكاك ما بقي من رقه ، وغير مشفوق عليه ، أي : لا يكلفه فوق طاقته .

• وروى مفصلاً ، جزءٌ منه مرفوع إلى رسول الله ﷺ ، والجزء الآخر من قول بعض الرواة .

• أما الرواية المطولة فهذا وجهها ولفظها .

[١] من أعتق نصيباً أو شقيصاً في مملوك فخلاصه عليه في ماله إن كان له مال ، وإلا قومٌ عليه فاستسعى غير مشقوق عليه .

• أما الرواية المختصرة فهذا لفظها :

[٢] من أعتق نصيباً أو شقيصاً في مملوك فخلاصه عليه في ماله إن كان له مال (ولم يذكر الاستسعاء) .

[٣] من أعتق نصيباً أو شقيصاً في مملوك فخلاصه عليه في حال إن كان له مال .

قال قتادة : وإلا قومٌ عليه فاستسعى غير مشقوق عليه .

• ومدار الحديث في الطرق كلها على قتادة ، وهذا بيان ذلك .

عن النضر بن أنس ، عن بشير بن نهيك ، عن أبي هريرة بالوجه (١) مطولاً ومرفوعاً إلى رسول الله ﷺ .	سعيد بن أبي عروبة جرير بن حازم حجاج بن حجاج أبان موسى بن خلف	قتادة

عن النضر بن أنس ، عن بشير بن نهيك ، عن أبي هريرة بالوجه (٢) مختصراً ومرفوعاً إلى رسول الله ﷺ .	شعبة هشام	قتادة

على الوجه (٣) جزء مرفوع إلي  
 رسول الله ﷺ وجزء من قول  
 قتادة، وهو ذكر الاستسعاء

همام (١) | قتادة

### الشرح

● من العلماء من رجَّح الرواية المطولة المرفوعة [الوجه (١)]؛ لأن من الرواة عن قتادة لها سعيد بن أبي عروبة (٢)، وهو من أثبت الناس في قتادة، ثم إنه متابع من المذكورين، وهذا صنيع البخاري ومسلم - رحمهما الله تعالى - إذ قد أخرجوا الحديث مطولاً.

● ومن أهل العلم من رجَّح [الوجه الثالث (٣)] الذي فيه التفصيل؛ وذلك لأمر منها: أن الذي رواه عن قتادة هو همام، وهمام أيضاً من الأثبات في قتادة، ورجحت أيضاً لكون شعبة وهشام روي الحديث على الوجه المختصر (٢) فوافقا هماماً في القدر المرفوع إلى رسول الله ﷺ.

● ثم أيضاً قد نُقل عن قتادة أنه كان يُفتى بالفقرة الزائدة في الوجه الأول، وهي: «وإلا قوم عليه...».

● ثم إن شعبة وهشاماً من أثبت الناس في قتادة.

(١) وقال الدارقطني: وقاله معاذ عن هشام، وابن عامر عن هشام، ويعنى بذلك: أن أحد الأوجه عن هشام فيها التفصيل كالذي ذكره همام.

(٢) وإن كان سعيد قد اختلط لكن الراوى عنه يزيد بن زريع، وقد روى عنه قبل الاختلاط.



وترجيح رواية من فصل هو صنيع الدارقطني وأبى بكر النيسابورى وأبى مسعود الدمشقى وابن عبد البر ، وجميع هذه الأوجه محتملة .  
وهذه بعض أقوال العلماء فى ذلك ، ساقها شيخنا مقبل - حفظه الله - فى «التعليق على التتبع» فقال :

قال النووى - رحمه الله - بعد ذكره بعض كلام الدارقطني المتقدم :  
قال الدارقطني : وسمعت أبا بكر النيسابورى يقول : ما أحسن ما رواه همام وضبطه ، ففصل قول قتادة عن الحديث ، قال القاضى : وقال الأصيلى وابن القصار وغيرهما : من أسقط السعاية من الحديث أولى ممن ذكرها ؛ لأنها ليست فى الأحاديث الأخر من رواية ابن عمر ، وقال ابن عبد البر : الذين لم يذكروا السعاية أثبت من الذين ذكروها . قال غيره : وقد اختلف فيها عن سعيد بن أبى عرابة عن قتادة ، فتارة ذكرها وتارة لم يذكروها ، فدل على أنها ليست عنده من متن الحديث كما قال غيره .

هذا آخر كلام القاضى والله أعلم . اهـ

وقال أبو مسعود الدمشقى - رحمه الله - (ص ٥٣) : حديث همام حسن عندى ، إنه لم يقع للبخارى ولا لمسلم أيضاً ، ولو وقع لهما لحكما بقوله . اهـ

وقال الحاكم فى «معرفة علوم الحديث» (ص ٤٠) بعد ذكره بسنده من حديث سعيد عن قتادة ، وذكر فيه الاستسعاء ، فقال - رحمه الله - :  
حديث العتق ثابت صحيح ، وذكر الاستسعاء فيه من قول قتادة ، وقد وهم من أدرجه من كلام رسول الله ﷺ ، ثم ذكره من حديث همام مفصلاً ثم قال : فهذا أظهر من الأول أن القول الزائد المبين المميز ، وقد ميز همام وهو ثبت . اهـ

وقال الحافظ - رحمه الله - في «الفتح» ج (١٨٥/٥) الطبعة السلفية) بعد ذكره لمن حكم بأنه من قول قتادة: وأبى ذلك آخرون منهم صاحباً الصحيح فصححا كون الجميع مرفوعاً ، وهو الذى رجحه ابن دقيق العيد وجماعة ؛ لأن سعيد بن أبى عروبة أعرف بحديث قتادة ؛ لكثرة ملازمته له ، وكثرة أخذه عنه من همام وغيره ، وهشام وشعبة وإن كانا أحفظ من سعيد لكنهما لم ينافيا ما رواه ، وإنما اقتصرنا من الحديث على بعضه ، وليس المجلس متحدداً ، حتى يتوقف فى زيادة سعيد ، فإن ملازمة سعيد لقتادة كانت أكثر منهما ، فسمع عنه ما لم يسمعه غيره ، وهذا كله لو انفرد ، وسعيد لم ينفرد ، وقد قال النسائي فى حديث قتادة عن أبى المليلح فى هذا الباب بعد أن ساق الاختلاف فيه على قتادة : هشام وسعيد أثبت فى قتادة من همام ، وما أعل به حديث سعيد من كونه اختلط أو تفرد به مردود ؛ لأنه فى الصحيحين وغيرهما من رواية من سمع منه قبل الاختلاط كيزيد بن زريع ، ووافقه عليه أربعة تقدم ذكرهم ، وآخرون معهم لا نطيل بذكرهم ، وهمام هو الذى انفرد بالتفصيل ، وهو خالف الجميع فى القدر المتفق عليه فى رفعه ، فإنه جعله واقعة عين ، وهم جعلوه حكماً عاماً ، فدل على أنه لم يضبطه كما ينبغى ، إلى أن قال : الذى يظهر أن الحديثين صحيحان مرفوعان وفاقاً لعمل صاحبى الصحيح ، وقال ابن المواق : والإنصاف أن لا نوهم الجماعة بقول واحد مع احتمال أن يكون سمع قتادة يفتى به ، فليس بين تحديته به مرة وفتياه به أخرى منافاة .

ثم قال الحافظ : قلت : ويؤيد ذلك أن البيهقى أخرج من طريق الأوزاعى عن قتادة أنه أفتى بذلك .

والجمع بين حديث ابن عمر وأبي هريرة ممكن بخلاف ما جزم به الإسماعيلي ، قال ابن دقيق العيد: حسبك بما اتفق عليه الشيخان في أنه أعلى درجات الصحيح ، والذين لم يقولوا بالاستسعاء تعللوا في تضعيفه بتعليلات لا يمكنهم الوفاء بمثلها في المواضع التي يحتاجون إلى الاستدلال فيها بأحاديث يرد عليها مثل تلك التعليقات ، وكأن البخاري خشي من الطعن في رواية سعيد بن أبي عروبة فأشار إلي ثبوتها بإشارة خفية كعادته ، فإنه أخرجه من رواية يزيد بن زريع - وهو من أثبت الناس فيه ، وسمع منه قبل الاختلاط - ثم استظهر له برواية جرير بن حازم بمتابعته لينفي عنه التفرد ، ثم أشار إلى أن غيرهما تابعهما ، ثم قال: اختصره شعبة ، وكأنه جواب عن سؤال مقدر ، وهو أن شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة ، فكيف لم يذكر الاستسعاء ، فأجاب بأن هذا لا يؤثر فيه ضعفاً؛ لأنه أورده مختصراً ، وغيره ساقه بتمامه ، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد ، والله أعلم. اهـ مختصراً.

ثانياً ،

نماذج للاختلاف في الوصل والإرسال ، وبيان متى يقبل الموصول ، ومتى يترجح المرسل .

● حديث : «يدخل اللجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير» .

هـ [١] حجاج بن الشاعر ، عن أبي النضر ، عن إبراهيم بن سعد ، عن سعد ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

عن النبي ﷺ	إبراهيم بن سعد عن سعد عن أبي سلمة	{	يعقوب
			[٢] سعد
			غيرهما

وبتصوير آخر :

{	عن أبي هريرة عن النبي ﷺ	إبراهيم بن سعد عن سعد عن أبي سلمة	{	أبو النضر	
				{	يعقوب
{	عن النبي ﷺ ؟	إبراهيم بن سعد عن سعد عن أبي سلمة	{		سعد
					غيرهما



● فبالنظر إلى هذه الطرق يرى أن أبا النضر في الطريق رقم (١) خالف الجماعة في الطريق رقم (٢)، وزاد في الإسناد أبا هريرة رضي الله عنه أي أن أبا النضر رواه متصلاً، بينما رواه يعقوب وسعد (أبناء إبراهيم بن سعد) عن إبراهيم بن سعد، عن سعد، عن أبي سلمة، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا (بدون ذكر أبي هريرة رضي الله عنه) .

● ففي باب الجمع بين الروايات يمكن أن يُقال : إن الحديث رُوي مرة مرسلًا ، ومرة متصلًا ، ومع الذي وصله زيادة (وهي إثبات الصحابي) فمادام الذي وصل (وزاد هذه الزيادة) ثقة ، فهي زيادة ثقة ، وهي مقبولة عند فريق من العلماء ، وهذا المسلك يسلكه النووي - رحمه الله تعالى - وغيره من أهل العلم كذلك .

أما من باب الترجيح فالرواية المرسلة (٢) من حيث القوة أقوى وأرجح ، وذلك للآتي :

أولاً : كثرة عدد من رواه مرسلًا (بإسقاط أبي هريرة من السند) .

ثانياً : كون هؤلاء الرواة أعلم بإبراهيم بن سعد من أبي النضر ، ففيهم يعقوب وسعد أبناء إبراهيم ، وأبناء الرجل هم أعلم به من غيرهم . وقد صوب فريق من أهل العلم الرواية المرسلة ، منهم الدارقطني وعبدالله بن الإمام أحمد رحمهما الله ، والله تعالى أعلم .

• حديث : « كفى بالمرء كذباً أن يُحدث بكل ما سمع » .

قال الدارقطني - رحمه الله تعالى - :

وأخرج مسلم عن أبي بكر، عن علي بن حفص، عن شعبة، عن خبيب، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ : « كفى بالمرء كذباً أن يُحدث بكل ما سمع » والصواب مرسل، قاله معاذ، وغندر، وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم .

قلت (مصطفى) :

اختلف في وصل هذا الحديث، وفي إرساله على النحو التالي :

[١] علي بن حفص | عن حفص بن عاصم عن شعبة عن خبيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

[٢] حفص بن عمر | عن شعبة عن خبيب عن حفص بن عاصم عن النبي ﷺ

معاذ  
غندر  
ابن مهدي  
آدم  
سليمان

## الشرح

● الناظر إلي الطريقين يجد أن الطريق (١) أثبت فيه أبو هريرة رضي الله عنه (أى أنه روى متصلاً إلي رسول الله ﷺ).

● أما الطريق الثانى فقد أسقط منه أبو هريرة، أى أنه روى مرسلًا، فهناك كما سلف وجهان يسلكهما العلماء، وفى كثير من الأحيان يكون منهما وجه هو أرجح من الوجه الآخر، وهذان الوجهان، أو المسلكان، هما مسلك الجمع بين الروايات، ومسلك الترجيح.

أما مسلك الجمع بين الروايات، فيقال فيه:

إن الحديث روى مرة مرسلًا، ومرة متصلًا، ومع من وصل زيادة، فإن كان الواصل ثقة فهى زيادة ثقة، وهى مقبولة، فعليه يصح الحديث بهذه الطريقة، ولكن وجه الجمع - فى نظرى - ضعيف فى هذا المقام خاصة.

أما المسلك الآخر فهو مسلك الترجيح:

ففيه ينظر إلى المختلفين فيُقدّم أرجحهما، فبالنظر إلي الإسنادين معًا نرى أنه حدث اختلاف على شعبة، فرواه جماعة عن شعبة، عن خبيب، عن حفص بن عاصم، عن رسول الله ﷺ (بإسقاط أبى هريرة) أى أنهم روه مرسلًا.

ورواه على بن حفص عن شعبة بنفس الإسناد وزاد أبا هريرة.

● فبلا شك أن الجماعة تقدم؛ وذلك لأمر:

أحدها: أنهم أكثر عددًا بكثير.

ثانيها : أن منهم من هو بمفرده أثبت وأوثق من على بن حفص ، فكيف بهم مجتمعين .

ثالثها : أن منهم من اختص بالرواية عن شعبة ، ووثيق الصلة به كغندر الذي هو محمد بن جعفر ، فهو ربيب شعبة فهو أوثق فيه من غيره .

● فلهذه الأمور تترجح الرواية المرسلة ، ويحكم على الحديث بأنه مرسل من هذا الوجه والطريق .

● والمرسل كما هو معلوم من قسم الضعيف ، والله تعالى أعلم .

● هذا وقد حكم عليه بالإرسال الدارقطني - رحمه الله - فقد قال : والصواب مرسل ، وأشار إلي تصحيح إرساله أبو داود<sup>(١)</sup> أيضاً .

### ملاحظة

● هذا الحديث أورده مسلم في مقدمة صحيحه من الوجهين المرسل والمتصل ، وقدم المرسل في السياق على المتصل ، وكما هو معلوم فإن مقدمة مسلم (أعني الأحاديث الواردة فيها) ليست على شرط مسلم رحمه الله .

(١) قال أبو داود رحمه الله : لم يسنده إلا هذا الشيخ ، يعني على بن حفص .

وهذا اختلاف أيضاً في الوصل والإرسال قدّم فيه الموصول على المرسل ، وإن شئت قلت ؛ زيادة من ثقة مقبولة ، فمن زادها أوثق ممن حذفها وذلك في حديث عثمان بن أبي العاص الثقفي : أنه شكّا إلي النبي ﷺ وجعاً يجده في جسده منذ أسلم فقال له النبي ﷺ : «ضع يدك على الذي تألّم من جسدك ، وقل : بسم الله ثلاثاً ، وقل سبع مرات : أعوذ بالله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر» .

الحديث روى متصلاً ومرسلاً على النحو التالي :

عن عثمان بن أبي العاص أنه شكّا إلى النبي ﷺ	<p>يونس عن الزهري عن نافع بن جبیر</p>	[١] ابن وهب
؟ أن النبي ﷺ قال لعثمان		[٢] عثمان بن الحكم

● فالناظر إلي رواية ابن وهب يجد أنها متصلة ، كما في الوجه (١) .

● والناظر إلى رواية عثمان بن الحكم يرى أنها مرسلة كما في الوجه (٢) ؛ وذلك لأن نافع بن جبیر ليس بصحابي ، بل هو تابعي ،



فقوله : إن النبي ﷺ قال لعثمان - وهو (أعنى نافع بن جبير) لم ير النبي ﷺ - يُعد مرسلًا .

● ومن ناحية الترجيح ، فابن وهب أرجح وأوثق من عثمان بن الحكم ، فعلى ذلك فرواية ابن وهب المتصلة تقدم على الرواية المرسلة ، ويكون الصحيح قول من وصل ، والله تعالى أعلم .

ثم أيضاً : يونس قد توبع على الوصل متابعة قاصرة ، كما عند مالك في «الموطأ» وغيره .

فقد رواه مالك عن يزيد بن خصيفة : أن عمرو بن عبدالله بن كعب السلمى أخبره : أن نافع بن جبير أخبره ، عن عثمان بن أبي العاص أنه أتى رسول الله ﷺ ، فتأيد بذلك الموصول أيضاً ، والله تعالى أعلم .

### ملاحظة

ينبغي أن يُلَفَت النظر إلى هذه الأوجه :

[أ] عن نافع بن جبير : عن عثمان بن أبي العاص : أن النبي ﷺ قال له .

[ب] عن نافع بن جبير : أن عثمان بن أبي العاص قال : إنه أتى النبي ﷺ .

[ج] عن نافع بن جبير : أن عثمان بن أبي العاص قال : يا رسول الله .

[د] عن نافع بن جبير : أن عثمان بن أبي العاص قال : قلت : يا رسول الله .

[هـ] عن نافع بن جبير : أن عثمان بن أبي العاص قال لرسول الله .

فالأوجه (أ) ، (ب) ، (د) متصلة .

والأوجه (ج) ، (هـ) مرسلة ؛ لأن نافع بن جبير لم ير القصة .

أما الأوجه المتصلة ؛ فلأن نافعاً أخذ القصة من عثمان .

ونحو هذا يتكرر كثيراً ، فكمثال :

[أ] عروة : عن عائشة ، أنها قالت : يا رسول الله .

[ب] عروة : أن عائشة قالت : قلت : يا رسول الله .

[ج] عروة : أن عائشة قالت : يا رسول الله .

فالوجهان (أ) ، (ب) متصلان ؛ لأن عروة أخذهما عن عائشة

والوجه (ج) مرسل ؛ لأن عروة لم يشهد القصة ، ولم يذكر أنه أخذ ذلك عن عائشة رضي الله عنها .

فليتنبه لمثل ذلك ، فبمثل ذلك تُعلّ جملَةٌ من الأحاديث ، والله

تعالى أعلم ، ومنه نستمد العون والتوفيق والهداية .

وهذا أيضًا مثال للاختلاف في الوصل والإرسال.

في حديث أخرجه مسلم - رحمه الله تعالى - وانتقده غير واحد من أهل العلم ، منهم أبو الفضل الهروي رحمه الله تعالى .  
ألا وهو حديث الوسوسة ، وأن النبي ﷺ قال فيها - لما سئل عنها - : «تلك محض الإيمان» .

وهذه وجوه الاختلاف فيه:

الحديث مداره على إبراهيم النخعي ، وروى عنه على هذه الأوجه :

سُعَيْرُ بْنُ الْخَمْسِ | عَنْ مَغِيرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُلْقَمَةَ عَنْ ابْنِ  
مَسْعُودٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ

جرير بن عبد الحميد {  
عن مغيرة عن إبراهيم  
سليمان التيمي

أبو عوانة | عن مغيرة عن إبراهيم ؟ عن عبد الله

سفيان | عن حماد عن إبراهيم ؟؟ أن النبي ﷺ . .

ويمكننا إعادة الصياغة على النحو التالي :

علقمة عن ابن مسعود عن  
النبي ﷺ

مغيرة عن إبراهيم

؟ ؟

؟ عن ابن مسعود

؟ ؟ عن النبي ﷺ

حماد عن إبراهيم

سُعَيْر

جرير

سليمان

أبو عوانة

فالذي وصل الحديث وأسنده إلى النبي ﷺ هو سُعَيْر بن الخمس ،

وسُعَيْر هذا قد تَكَلَّمَ فيه ، ومن خالفه أقوى منه .

وهذا مثال للاختلاف في الوصل والإرسال قبل فيه قول من وصل ،  
وهو كذلك يعدُّ مثالا لزيادة الثقة المقبولة.

حديث : «أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم، وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل».

هـ [١] أبو عوانة، عن أبي بشر، عن حميد بن عبدالرحمن الحميري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

[٢] شعبة ، عن أبي بشر، عن حميد بن عبدالرحمن الحميري عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟

وبتصوير آخر:

عن أبي هريرة عن النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small>	<p>أبو بشر عن حميد ابن عبدالرحمن الحميري</p>	أبو عوانة
عن النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small> ؟		شعبة

فالناظر إلي الطريقين يرى أن في الطريق رقم (١) زيادة أبي هريرة .  
وأبو عوانة الذي رواها عن أبي بشر ثقة ، ففي مثل هذا الموطن تقبل زيادته ؛ لأن المخالف له هو شعبة وحده ، وشعبة - وإن كان من التوثيق بمكان كريم - إلا أن روايته لا تعل رواية أبي عوانة ، فأبو عوانة ثقة فاضل هو الآخر ، فيتحمل أن يزيد زيادةً على ما رواه شعبة ، والله تعالى أعلم .



مثال لاختلاف في الوصل والإرسال مع تصحيح الوجهين جميعاً.

حديث أبي هريرة رضي الله عنه : أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم : دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة؟ قال: «تعبد الله ولا تشرك به» .  
 روى هذا الحديث مرسل مرة، ومتصلاً مرة أخرى.

أما الرواية المتصلة فهي:

خ، هـ [١] وهيب، عن أبي حيان، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة أن رجلاً .

أما المرسلة فهي:

[٢] يحيى القطان، عن أبي حيان، عن أبي زرعة : أن ..

وبتصوير آخر:

أبي زرعة عن أبي هريرة أن رجلاً	} أبو حيان	وهيب
أبي زرعة ؟ أن رجلاً		يحيى القطان

فمن ناحية الترجيح ، فيحيى القطان أثبت من وهيب، لكن من ناحية الجمع فالجمع ممكن بأن يقال : إن أبا زرعة رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا ، ورواه أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ويتأيد هذا لكون وهيب حافظاً أيضاً من الحفاظ، وإن كان دون يحيى في الإتقان، ويتأيد أيضاً بإخراج الشيخين (البخاري ومسلم) لطريقه، ويتأيد كذلك بأن أصل الحديث معروف عن النبي صلى الله عليه وسلم، والله تعالى أعلم.

ثالثاً: نماذج للاختلاف في الرفع والوقف، وبيان متى يقبل المرفوع، ومتى يترجح الموقوف.

• حديث «الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام...». وبيان أوجه الاختلاف فيه.

مدار هذا الحديث على طاوس ، وقد روى عنه على هذه الأوجه:

[١] { عبدالله بن طاوس  
إبراهيم بن ميسرة  
عطاء بن السائب (في رواية) } **طاوس** عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً

[٢] { عطاء بن السائب (في رواية)  
أخرى  
ليث بن أبي سليم } **طاوس** عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً

[٣] حنظلة (في الرواية الصحيحة عنه) عن **طاوس** عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً

[٤] في رواية غلط فيها راويها عن **طاوس** عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً

[٥] الحسن بن مسلم عن **طاوس** عن رجل أدرك النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً

فهذه مجمل الروايات عن طاووس، وإن كان ثم روايات فيها ضعف إلى طاووس أضربنا عن ذكرها، فبالنظر إلى هذه الروايات نرى أرجحها عن طاووس الرواية (١)، وذلك لكون رواتها أثبات، ثم هم أكثر، ثم إن منهم عبدالله بن طاووس، والولد أعرف بأبيه من غيره، فعبدالله بن طاووس أعرف بأبيه طاووس من غيره، فضلاً عن كون عبدالله بن طاووس ثقة فاضلاً، فعلى ذلك فالرواية الموقوفة على ابن عباس رضي الله عنهما أولى من الروايات المرفوعة، وبهذا قال فريق كبير من أهل العلم، وهو اختيار النسائي، والبيهقي، والمنذرى، والنووي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن عبد الهادي، وإشارة من الترمذي أيضاً، والله تعالى أعلم.

هذا اختلاف في الوقف والرفع، وقد رجح فريق من العلماء الموقوف، لكنه قبل عند فريق منهم؛ لكونه يأخذ حكم الرفع؛ إذ إنه لا يقال من قبيل الرأي.

ألا وهو حديث : «يؤتى بجهنم لها سبعون ألف زمام ، مع كل زمام سبعون ألف ملك يجرونها» روى هذا الحديث موقوفًا ومرفوعًا.

[١] عمر بن حفص ، عن أبيه ، عن العلاء بن خالد ، عن شقيق ، عن عبدالله قال : قال رسول الله ﷺ .

[٢] الثوري ومروان عن العلاء بن خالد عن شقيق عن عبدالله موقوفًا .  
وبتصوير آخر:

<p>قال رسول الله ﷺ</p> <p>العلاء بن خالد عن شقيق عن عبدالله</p> <p>   موقوفًا</p>	{	<p>حفص</p> <p>الثوري</p> <p>مروان</p>	<p>[١]</p> <p>[٢]</p>
---	---	---------------------------------------	-----------------------

### الشرح

بالنظر إلى الوجهين المذكورين (١) ، (٢) نرى أن بينهما اختلافًا في الوقف والرفع ، ولا شك أن الثوري ومروان أثبت من حفص ، فروايتهما أرجح من روايته ، لكن لما كان الحديث لا يُقال من قبيل الرأي، فقد أُعطى حكم الرفع ، والله تعالى أعلم.

وهذه زيادة من الزيادات حدث فيها اختلاف، هل هي من قول النبي ﷺ، أم من قول الصحابي؟ ولكن هناك وجه ترجيح.

وذلك في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أفضل الصدقة ما ترك غنى، واليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول»..... [١]

تقول المرأة: إما أن تطعمني، وإما أن تطلقني، ويقول العبد: أطعمني واستعملني، ويقول الابن: أطعمني إلى من تدعني؟ فقالوا: يا أبا هريرة، سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ قال: لا! هذا من كيس أبي هريرة. [٢]

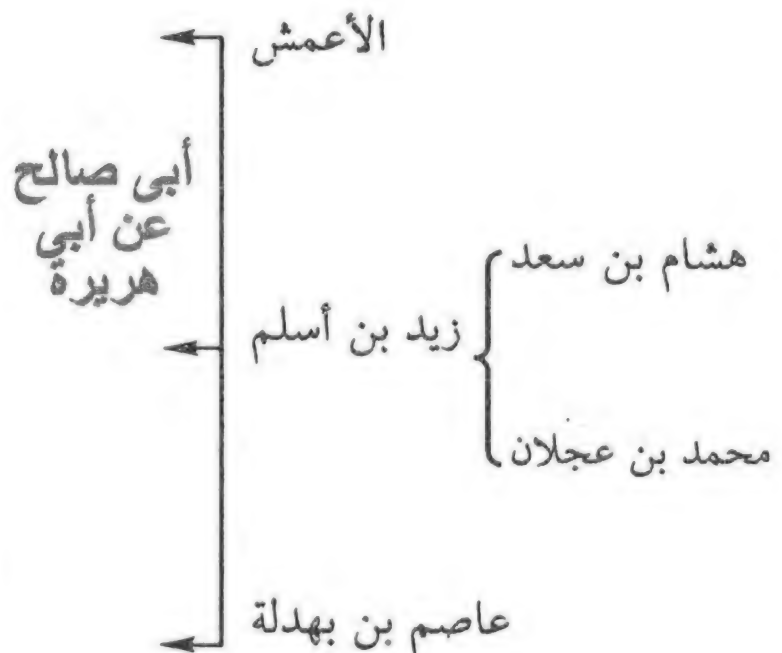
فهذا الحديث مداره على أبي صالح، عن أبي هريرة، روى كله مرة مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ، أعنى القدر (١)، (٢)، وروى مرة مفصلاً، فالقدر (١) عن رسول الله ﷺ، والقدر (٢) عن أبي هريرة، وهذه إيضاح هذا.

عن النبي ﷺ بالقدر (١)  
و(القدر (٢) موقوفاً)

القدر (٢) موقوفاً

كله مرفوعاً (١)، (٢)

كله مرفوعاً (١)، (٢)





## فبالنظر إلى التصوير :

- فالأعمش روى الحديث [أعنى روى القدر (٢)] موقوفًا .
  - وزيد بن أسلم عنه وجهان ، أحدهما : هشام بن سعد عن زيد بن أسلم بالقدر (٢) موقوفًا ، والآخر : ابن عجلان عن زيد بن أسلم بالقدر (١) ، (٢) مرفوعًا .
  - وعاصم بن بهدلة كله مرفوعًا أيضًا (١) ، (٢) .
- ومن ناحية الترجيح :
- فالأعمش أثبت بكثير من عاصم بن بهدلة .
  - وهشام بن سعد أثبت في زيد بن أسلم خاصة من محمد بن عجلان ، فعلى وجه الإجمال ، فرواية من روى القدر (٢) موقوفًا أصح من رواية من رواها مرفوعًا ، والله تعالى أعلم .

وهذا نوع من الإعلال بالوقف أيضاً.

وذلك في إسناد حديث : «من كان له سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا» .

فروى هذا الحديث على هذه الأوجه :

<p>عبدالله بن عياش عن عبدالرحمن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ</p>	{	زيد بن الحباب
		يحيى بن سعيد العطار
		حيوة بن شريح
		عبدالرحمن بن يزيد المقرئ

ابن وهب | عبدالله بن عياش عن عبدالرحمن الأعرج  
عن أبي هريرة موقوفاً

ابن وهب | عبدالله بن عياش عن عيسى بن  
عبدالرحمن بن فروة  
عن ابن شهاب عن  
سعيد بن المسيب عن  
أبي هريرة موقوفاً

فهذا أولاً اختلاف على عبدالله بن عياش، ويمكن أن يحمل الحديث

على الوجهين (على الرفع وعلى الوقف) ، فيقال : إن عبدالله بن عياش مرة رواه مرفوعاً ، ومرة رواه موقوفاً ، لكن الذي يعكر على صحة الحديث : أن عبدالله بن عياش نفسه ضعيف ، وقد خولف أيضاً ، فرواه عبيدالله بن أبي جعفر عن الأعرج عن أبي هريرة موقوفاً .

وعبيدالله بن أبي جعفر أثبت من عبدالله بن عياش .

وقد روى الحديث عن عبيدالله بن أبي جعفر ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

لكن في السند إلى عبيد بن أبي جعفر عمرو بن الحصين وهو متروك .

وقد أشار فريق من أهل العلم إلى ترجيح الوقف ، منهم الترمذى والطحاوى ، والدارقطنى ، وابن عبد البر وغيرهم .

وهذا اختلاف في وقف حديث ورفعته.

وهو حديث ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: «من حلف على يمين فقال: إن شاء الله، فقد استثنى، فلا حنث عليه».

روى هذا الحديث على هذا النحو:

عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً {

- أيوب السخيتاني
- كثير بن فرق
- أيوب بن موسى <sup>(١)</sup> ← (وهو النفس من السند إليه شيء)
- حسان بن عطية ← (وهو السند إليه ضعف)
- عبيد الله بن عمر ← (وهو السند إليه ضعف)
- موسى بن عقبة ← (وهو السند إليه ضعف)

عن نافع عن ابن عمر موقوفاً {

- مالك
- أيوب ← (هي رواية أخرى صحيحة عنه أيضاً)
- عبيد الله بن عمر
- أسامة بن زيد
- موسى بن عقبة ← (وهو السند إليه نظر)

(١) فإنني أشك أن يكون أيوب هو السخيتاني، وليس بن موسى، وذلك لما ذكره الطحاوي.

فبالنظر إلي من رواه موقوفاً ومرفوعاً ، نجد أن مالكا وعبيدالله بن عمر من الثقات الأثبات ، قد رواياه موقوفاً ، وهى أوثق ممن رواه مرفوعاً . فالظاهر أن رواية الوقف أولى ، ومما تأيد به ذلك - فضلاً عن كون مالك وعبيدالله ثقتين - : أن سالماً رواه عن ابن عمر موقوفاً أيضاً ، وإلى ترجيح الوقف أشار الترمذى ، والبخارى ، فقال الترمذى - عقب روايته لهذا الحديث - : «حديث ابن عمر حديث حسن ، وقد رواه عبيدالله بن عمر وغيره عن نافع عن ابن عمر موقوفاً ، وهكذا روى عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنه موقوفاً ، ولا نعلم أحداً رفعه غير أيوب السخيتاني ، وقال إسماعيل بن إبراهيم : وكان أيوب أحياناً يرفعه ، وأحياناً لا يرفعه . .» اهـ .

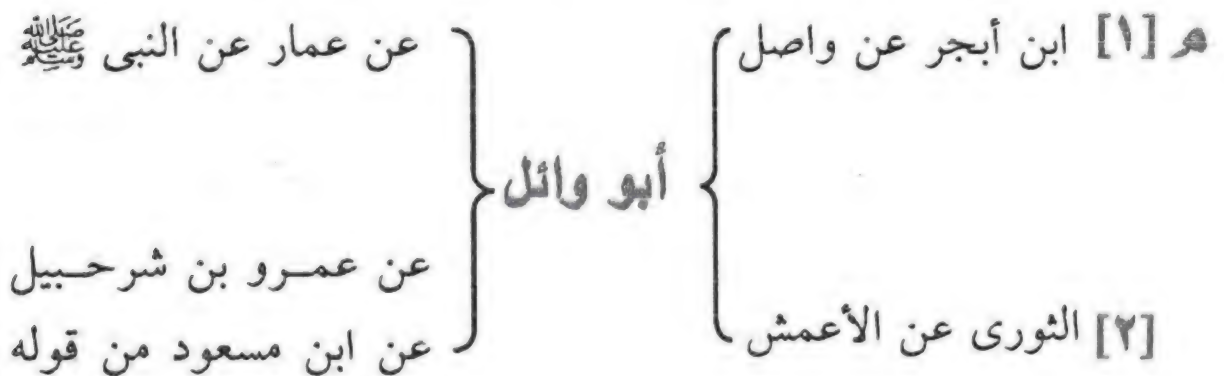
وقال في «العلل الكبير» (ص ٢٥٣) : سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : أصحاب نافع رَوَوْا هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر موقوفاً ، إلا أيوب ، فإنه يرويه عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ويقولون : إن أيوب فى آخر مرة أوقفه .



وهذا نموذج لاختلاف محتمل في الإسناد.

وذلك في حديث: «إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة<sup>(١)</sup> من فقهه ، فأطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة...».

قلت : اختلف في هذا الحديث على أبي وائل على النحو التالي :



<sup>الشرح</sup> كما هو مشاهد ، فرواه أبو وائل مرةً عن عمار عن النبي ﷺ ، ومرة عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود من قوله .

ومن ناحية الترجيح فبالنظر إلى الرواة عن أبي وائل نجد أن الأعمش أثبت من واصل ، وكذلك فالأعمش أعلم بأبي وائل من واصل ، فإذا أردنا الترجيح ، فرواية الأعمش عن أبي وائل أصح ، فعليه الرواية الموقوفة تترجح من هذا الوجه .

لكن لما كان الحديث قد روى عن عمار أيضاً من وجه آخر من طريق عدى بن ثابت عن أبي راشد عن عمار ، فعلم بذلك أن الحديث له أصل عن عمار ، فصح الوجهان ، ويكون لأبي وائل فيه شيخان ، والله تعالى أعلم .

• حديث : «يا عبدالله، لا تكن مثل فلان، كان يقوم الليل ، ثم ترك قيام الليل» .

روى هذا الحديث مرة بزيادة رجل فى الإسناد ومرة بدونها على النحو التالى :

حدثنى أبو سلمة عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما		[١] ابن المبارك مبشر أبو إسحاق الفزاري
حدثنى عمر بن الحكم بن ثوبان عن أبى سلمة عن عبدالله ابن عمرو رضي الله عنهما	عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير	[٢] ابن أبى العشرين الوليد بن مسلم عمر بن عبدالواحد بشر بن بكر عمرو بن أبى سلمة الشرح

بالنظر إلى الوجهين نرى أن السند (٢) فيه زيادة عمر بن الحكم بين يحيى بن أبى كثير ، وبين أبى سلمة .

فأى الروایتين أرجح ، فالظاهر أن كلا من الروایتين صحيح ، فقد صرح يحيى بن أبى كثير بالسماع من أبى سلمة ، وبالسماع من عمر بن الحكم ، ويمكن أن نجمع بأن يُقال : إن يحيى سمعه من عمر بن الحكم عن أبى سلمة ، ثم التقى بأبى سلمة فحدثه به .

وهذا اختلاف ترجح فيه وجه من الوجوه:

حديث في الساعة التي يستجاب فيها الدعاء يوم الجمعة : «هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تقضى الصلاة».

قلت (مصطفى) : في إسناد هذا الحديث اختلاف ، وهذه أوجه الاختلاف :

[١] مخرمة بن بكير عن أبيه بكير عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ

[٢] يحيى القطان عن الثوري عن أبي إسحاق  
 عن أبي بردة  
 واصل  
 مجالد  
 معاوية بن قررة

[٣] النعمان بن عبد السلام عن الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة  
 عن أبي موسى

[١] مخرمة بن بكير عن أبيه بكير  
 [٢] يحيى القطان عن الثوري عن أبي إسحاق  
 واصل  
 مجالد  
 معاوية بن قررة  
 [٣] النعمان بن عبد السلام عن الثوري عن أبي إسحاق  
 عن أبي موسى  
 عن النبي ﷺ

## الشرح

كما ترى ، فمدار هذا الحديث على أبي بردة ، فمرة رواه عن أبي موسى عن النبي ﷺ ، كما في الوجه (١) ، ومرة رواه من قوله هو ليس عن أبي موسى ، ولا عن رسول الله ﷺ ، كما في الوجه (٢) ، ومرة رواه عن أبي موسى من قوله ، ليس من قول رسول الله ﷺ ، كما في الوجه (٣) .

وقد أخرجه الإمام مسلم رحمه الله في «صحيحه» من الوجه الأول (١) ، وانتقد عليه إخراجه لهذا الحديث .

## ورجح الدارقطني الوجه الثاني (٢) لأمرين، منها ما يلي:

أولاً : أن الذين رووه عن أبي بردة من قوله أكثر عدداً وأثبت حفظاً من بكير الذين رواه على الوجه (١) .

ثانياً : أن هؤلاء الذي رووه عن أبي بردة من قوله جلهم كوفيون ، وأبو بردة كوفي كذلك ، والكوفيون أعلم بالكوفي من غيرهم ، أما بكير الذي رواه على الوجه (١) فمدني .

ثالثاً : أن السند إلى أبي بردة في الوجه (١) فيه كلام ، فقد تكلم كثير من العلماء في رواية مخزمة بن بكير عن أبيه وقالوا : إنها منقطعة .

فلهذه الأوجه رجح الدارقطني - رحمه الله تعالى - أن الصواب في هذا الحديث أنه من قول أبي بردة رحمه الله تعالى .

أما الوجه الثالث فمرجوح ؛ وذلك لأنه قد اختلف على الثوري فيها ، فقد رواه يحيى القطان عن الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة

من قوله ، ورواه النعمان عن الثورى عن أبى إسحاق عن أبى بردة عن أبى موسى من قوله ، ولا شك أن يحيى القطان أثبت من النعمان ، فرواية النعمان مرجوحة والله تعالى أعلم .

أما جواب النووى - رحمه الله تعالى - عن هذا الحديث فهو المعهود دائماً من النووى - رحمه الله تعالى - وحاصله : أن من روى الحديث مرفوعاً معه زيادة ، وهى زيادة رواة ، ومادام الذى زاد ثقة فالزيادة من الثقة مقبولة .

ولكن التحرير يقتضى خلاف ما ذكره - رحمه الله تعالى - ومن ثمّ اختلف العلماء فى تحديد الساعة التى يستجاب فيها الدعاء على نحو من أربعين قولاً ، وبالله تعالى التوفيق .

### ملاحظة

مدار الحديث - كما هو واضح - على أبى بردة ، فعند البحث - كما بينا مراراً - ينبغى أن ننظر ترجمة أبى بردة ، فإنه إذا كان ضعيفاً ، فإن الطرق كلها تضعف ، ولكنه هنا ثقة كما هو معلوم من حاله رحمه الله .



وقد يتداخل الحديث الموقوف مع الحديث المرفوع ، وكمثال لذلك ما ورد فى بعض طرق حديث : « لا صلاة إلا بقراءة » .

قال الدارقطنى رحمه الله :

وأخرج مسلم<sup>(١)</sup> عن ابن نمير ، عن أبى أسامة ، عن حبيب بن الشهيد ، عن عطاء ، عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « فى كل صلاة قراءة » فما أسمعناه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسمعناكم . قلت : وهذا لم يرفع أوله إلا أبو أسامة ، وخالفه يحيى القطان ، وسعيد بن أبى عروبة ، وأبو عبيدة الخداد ، وغيرهم ، روه عن حبيب بن الشهيد عن عطاء عن أبى هريرة قال : « فى كل صلاة قراءة فما أسمعناه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسمعناكم » جعلوا أول الحديث من قول أبى هريرة ، وهو الصواب . وكذلك رواه قتادة وأيوب وحبيب المعلم وابن جريج .

(١) قلت (مصطفى) : قال الإمام مسلم - رحمه الله - :

حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا أبو أسامة ، عن حبيب بن الشهيد ، قال : سمعت عطاء يحدث عن أبى هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا صلاة إلا بقراءة » ، قال أبو هريرة : فما أعلن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعلنه لكم ، وما أخفاه أخفيناكم . حدثنا عمرو الناقد ، وزهير بن حرب ، واللفظ لعمرو قالوا : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، أخبرنا ابن جريج ، عن عطاء ، قال : قال أبو هريرة : « فى كل صلاة يقرأ ، فما أسمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسمعناكم ، وما أخفى منا أخفينا منكم ، فقال له رجل : إن لم أرد على أم القرآن ؟ فقال : إن زدت فهو خير ، وإن انتهيت أجزأت عنك .

حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا يزيد - يعنى : ابن زريع - عن حبيب المعلم عن عطاء ، قال : قال أبو هريرة : فى كل صلاة قراءة ، فما أسمعنا النبى صلى الله

روى هذا الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ ،  
ومعه جزء موقوف ، فأعل بعض العلماء القدر المرفوع ، وجعلوا الحديث  
كله موقوفاً على أبي هريرة رضي الله عنه ، وهذا شيء من التفصيل في ذلك :

روى الحديث على هذين الوجهين :

[١] عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لا صلاة إلا بقراءة »  
قال أبو هريرة : فما أعلن رسول الله ﷺ أعلنه لكم ، وما  
أخفاه أخفينا منكم .

[٢] أما الوجه الثاني : فهو قول أبي هريرة : في كل صلاة يُقرأ  
فما أسمعنا رسول الله ﷺ أسمعناكم . . . الحديث .

فالوجه (١) منه قدر مرفوع إلى رسول الله ﷺ ، وقدر موقوف  
على أبي هريرة رضي الله عنه .

والوجه (٢) كله موقوف على أبي هريرة رضي الله عنه من قوله .

فكما سبق فقد أعلَّ فريق من أهل العلم القدر المرفوع ، وجعلوا  
الحديث كله موقوفاً على أبي هريرة من قوله .

وهذا بيان ذلك :

---

= الله عليه وسلم أسمعناكم ، وما أخفى منا أخفينا منكم ، ومن قرأ بأم القرآن  
فقد أجزأ ومن زاد فهو أفضل . اهـ

ابن نمير عن أبي أسامة | عن حبيب بن الشهيد عن عطاء عن أبي هريرة على الوجه (١) المتقدم.

عن حبيب بن الشهيد عن عطاء  
عن أبي هريرة على الوجه (٢)

يحيى القطان

سعيد بن أبي عروبة

أبو عبيدة الحداد

داخل فيهم أيضاً أبو أسامة غيرهم

فبالنظر إلي الوجهين يتضح أن رواية الجماعة أولى من رواية الواحد، فمن ثم فالوجه (٢) الذي هو على الوقف أولى من الوجه (١).  
ثم إننا إذا طرحنا رواية حبيب بن الشهيد ، ونظرنا إلى رواية آخرين  
رووا الحديث عن عطاء نجد الآتي :

عن عطاء عن أبي هريرة  
على الوجه (٢)

قتادة

أيوب

حبيب المعلم

ابن جريج

فظهر بذلك أن رواية من روى الحديث موقوفاً على أبي هريرة رضي الله عنه  
(كما في الوجه «٢») أصح من رواية من روى جزءاً مرفوعاً وجزءاً  
موقوفاً (كما في الوجه «١»).

ويبقى شيء ، ألا وهو بمن نلصق الوهم؟ هل نلصقه بأبي أسامة؟ فهذا مستبعد؛ لكون أبي أسامة روى الحديث كرواية الجماعة؟ ولقول الدارقطني - رحمه الله تعالى - : «إن المحفوظ من رواية أبي أسامة وقفه؟» يعنى كرواية الجماعة ، فالوهم إذاً إما أن يتحملة ابن نمير ، أو الإمام مسلم رحمه الله تعالى<sup>(١)</sup>.

بيد أن متن الحديث صحيح من وجوه أخر فى الصحيحين وغيرهما بلفظ : «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» وبالفاظ قريبة أيضاً ، والعلم عند الله تعالى .

(١) وتبرأ ساحة مسلم - رحمه الله - إذا تابعه قوم فرووا الحديث عن ابن نمير كما رواه مسلم عنه .

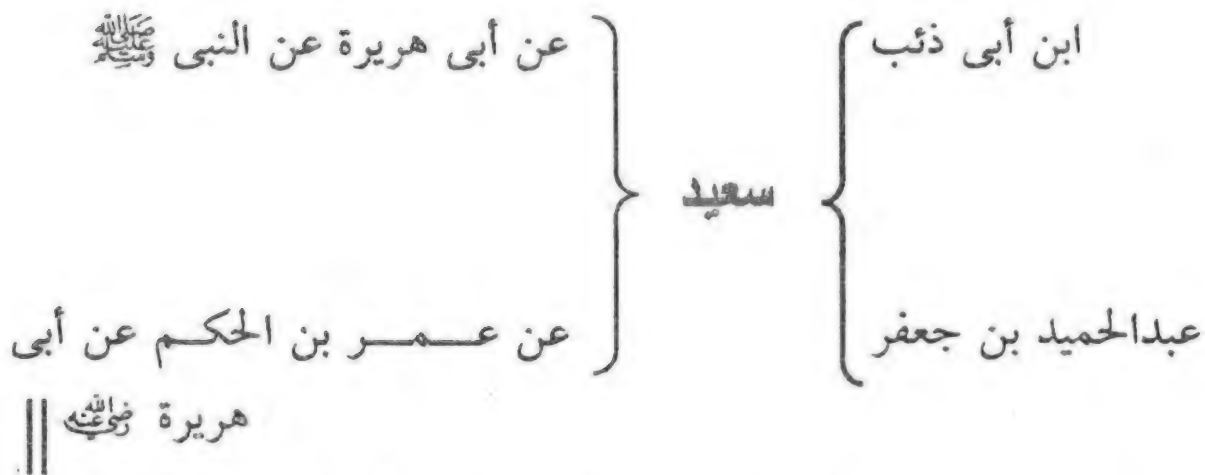
حديث : «ستحرصون على الإمارة ، وستكون خزيًا وندامة ،  
فنعم المرضعة ، وبئست الفاطمة» .

خ

[١] ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ .

[٢] عبد الحميد بن جعفر عن سعيد عن عمر بن الحكم عن أبي  
هريرة رضي الله عنه قوله (موقوفًا عليه) .

### وبتصوير آخر:



فمدار الحديث على سعيد ، والناظر إلى الطريقين يرى أن بينهما  
اختلافًا من وجهين :

الوجه الأول: أن الطريق الأول مرفوع إلى رسول الله ﷺ .

والطريق الثاني موقوف على أبي هريرة رضي الله عنه .

الوجه الثاني: أن الطريق الثاني زيد فيه رجلٌ بين سعيد وأبي  
هريرة ، وهو عمر بن الحكم .

وبالنسبة للترجيح ، فيترجح الطريق الأول على الثاني ؛ لكون ابن  
أبي ذئب أثبت وأوثق من عبد الحميد بن جعفر على وجه العموم ، ثم

أيضاً على وجه الخصوص ، فابن أبي ذئب أثبت الناس في سعيد المقبري ،  
ومن أعلمهم بحديثه .

فهذا وجه ترجيح الطريق الأول .

أما الطريق الثاني فيترجح بأن سعيداً سلك فيه غير الجادة ، فقال :  
عن عمر بن الحكم عن أبي هريرة موقوفاً ، وهذا على غير الجادة .

**ومعنى الجادة:** المعروفة المشهورة ، فرواية سعيد عن أبي هريرة  
معروفة مشهورة رويت منها عدة أحاديث ، وسعيد عن عمر بن الحكم  
غير مشهورة ، والروايات بها قليلة ، وعند فريق من أهل العلم أن الجادة  
إذا اختلفت مع غير الجادة تقدم غير الجادة ؛ لكونها دليلاً على أن راويها  
قد حفظها .

فهذا وجه ترجيح الطريق الثاني .

ولا يمنع أن يكون الحديث روى من الوجهين معاً .

لكن النفس مطمئنة في هذا المقام إلى ترجيح الطريق الأول ؛ لكون  
ابن أبي ذئب أثبت ، والله تعالى أعلم .



وقد يحدث إدراج لمتن مرفوع إلى رسول الله ﷺ بسند ليس بمتصل على متن موقوف على صحابي بسند متصل، فيظن ظان أن الجميع متصل الإسناد.

وكمثال لذلك :

● ما رواه عبد الصمد بن عبد الوارث، عن عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، عن زيد بن أسلم، عن أبيه أن عمر اطلع على أبي بكر وهو أخذ بلسانه قال: هذا الذي أوردني الموارد. [١]

● سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل عضو يشكو إلى الله اللسان على حديثه». [٢]

فالناظر إلي هذا الذي سقناه يظن أن الفقرة (٢) وهي «كل عضو يشكو إلى الله اللسان على حديثه» تلك الفقرة المرفوعة إلى رسول الله ﷺ، يظنها ظان أنها مسندة بالسند الذي روى به القدر (١) الموقوف على أبي بكر رُوِيَ.

فيظن الظان أن سند الفقرة (٢) هو عبد الصمد عن عبدالعزيز عن زيد عن أبيه أن عمر اطلع على أبي بكر... فيظن أن «كل عضو يشكو إلى الله اللسان على حديثه» مسند متصل. ولكن ليس الأمر كذلك إذا جمعت الطرق وفُصِّلَتْ.

فقد ذكر الدارقطني - رحمه الله - في العلل : أن عبد الصمد وهم فيه على الدراوردي.

قال: «والصواب عنه : أي عن الدراوردي عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر اطلع على أبي بكر، وهو أخذ بلسانه، فقال: هذا أوردني الموارد».

وقال الدراوردي عن زيد بن أسلم: أن رسول الله ﷺ قال: «كل عضو يشكو...».

فبين الدارقطني - رحمه الله - أن الفقرة (٢) تلك الفقرة المرفوعة إلى رسول الله ﷺ «كل عضو يشكو...» ليست بمتصلة الإسناد ، بل هي مرسلّة<sup>(١)</sup>؛ فقد سقط من إسنادها أسلم (والد زيد بن أسلم) وسقط كذلك من الإسناد (أبو بكر رضي الله عنه) ورواها زيد مباشرة عن رسول الله ﷺ.

هذا وقد أشار الدارقطني - رحمه الله تعالى - إلى ما يرجح هذا التفصيل بما حاصله : أن هناك من الرواة من روى الحديث عن زيد بن أسلم عن أبيه : أن عمر دخل على أبي بكر .. فذكر الفقرة (١) فقط، ولم يتعرض للفقرة (٢) ليست متصلة الإسناد . فقال الدارقطني :

رواه هشام بن سعد ، ومحمد بن عجلان وغيرهما عن زيد بن أسلم عن أبيه : أن عمر دخل على أبي بكر ، نحو قول الدراوردي ، ولم يذكر المرفوع إلى النبي ﷺ مرسلًا ولا مسندًا .

**قلت (مصطفى):**

فيمكننا أن نصور الخلاف على النحو التالي :

(١) إن شئت قلت : معضلة لسقوط اثنين من الرواة على التوالي من السند ، ولكن هناك من أهل العلم من يُطلق على كل رواية لم يسمعها الراوي ممن رواها عنه مرسلّة.

<p>أن عمر دخل على أبي بكر وهو أخذ بلسانه يقول . . بالفقرة (١)، وكذلك بقوله: قال رسول الله ﷺ (٢) بنفس السند.</p>	<p>الدراوردي عن <b>زيد</b></p>	<p>عبد الصمد</p>
<p>بالفقرة (١) فقط</p>	<p>عن أبيه</p>	<p>غير عبد الصمد</p>
	<p>الدراوردي عن <b>زيد</b></p>	<p>  </p>

عن أبيه ؟ ؟ عن النبي ﷺ بالفقرة (٢)

<p>عن <b>زيد</b> عن أبيه: أن عمر دخل على أبي بكر وهو أخذ بلسانه يقول . . بالفقرة (١) فقط.</p>	<p>هشام بن سعد ابن عجلان غيرهما</p>
---	---

فظهر من ذلك أن رواية عبد الصمد أجملت ، وجعل الكل فيها  
(١) ، (٢) بالسند الموصول إلى أبي بكر .

لكن رواية غير عبد الصمد فيها التفصيل والبيان للقدر المروى بالسند  
المتصل ، والقدر المروى بالسند المنقطع .

وكذلك ففيها بيان للقدر المرفوع إلى رسول الله ﷺ ، والقدر  
الموقوف على أبي بكر رضيه الله عنه .

أما غير الدراوردي (كهشام وابن عجلان وغيرهما) ، فرووا القدر  
الموقوف فقط .

فاستظهر الدارقطني بذلك على أن القدر الموقوف (١) هو فقط متصل الإسناد ، والله تعالى أعلم .

هذا وثمَّ أوجه آخر للخلاف في هذا الحديث ، وفي سنده لا نطيل بذكرها (١)؛ فقد ذكرنا منها الجزء الذي يعنينا فقط ، وهو الشاهد لما بوبنا له ، وبالله التوفيق .

(١) قال الدارقطني - رحمه الله تعالى - (في العلل ١٥٨/١ فما بعدها) وقد سئل عن

حديث عمر ، عن أبي بكر ، وقوله - إشارة إلى لسانه - : «هذا أوردني الموارد» .

فقال: رواه زيد بن أسلم ، عن أبيه ، واختلف عن زيد بن أسلم فرواه الدراوردي عبدالعزيز بن محمد ، عن زيد بن أسلم ، عن أبيه : «أن عمر اطلع على أبي بكر - وهو أخذ بلسانه - قال: هذا أوردني الموارد، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل عضو يشكو إلى الله اللسان على حدته» .

قال ذلك عبدالصمد بن عبدالوارث ، عن الدراوردي ، عن زيد بن أسلم ، عن أبيه .

ووهم فيه على الدراوردي .

والصواب عنه ، عن زيد بن أسلم ، عن أبيه : أن عمر اطلع على أبي بكر - وهو أخذ بلسانه - فقال: هذا أوردني الموارد .

وقال الدراوردي: عن زيد بن أسلم: أن رسول الله ﷺ قال: «كل عضو يشكو» . رواه هشام بن سعد ، ومحمد بن عجلان ، وغيرهما ، عن زيد بن أسلم عن أبيه : أن عمر دخل على أبي بكر . . نحو قول الدراوردي ، ولم يذكر المرفوع إلى النبي ﷺ مرسلًا ولا مسندًا .

ورواه سفيان الثوري ، عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن أبي بكر لم يذكر فيه عمر ، وقال فيه : إن أسلم قال: رأيت أبا بكر .

=

ويقال: إن هذا وهم من الثوري .

وهذه مباحث في زيادة الثقة، وأمثلة لزيادات الثقة المقبولة، وأمثلة أخرى لزيادات الثقة المردودة وبيان وجهات أهل العلم في ذلك وهذا مثال لزيادة الثقة المقبولة في السند، وذلك في بعض طرق حديث المسىء صلاته: «ارجع فصل ، فإنك لم تصل».

خ ، هـ [١] يحيى القطان عن عبيد الله ، عن سعيد المقبري ، عن أبيه

عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

[٢] { أبو أسامة  
عبد الله بن نمير  
عيسى  
غيرهم

عبيد الله عن سعيد المقبري ؟ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

[٣] معتمر عن عبيد الله عن سعيد المقبري ؟ ؟ عن

النبي ﷺ

الشرح

الناظر إلى الوجهين المتقدمين (١) ، (٢) يرى أن يحيى القطان زاد

= ورواه سعيير بن الخمس ، عن زيد بن أسلم مرسلًا عن عمر ، عن أبي بكر ، لم يقل فيه عن أسلم.

والصحيح من ذلك ما قاله ابن عجلان ، وهشام بن سعد ، ومن تابعهما ، وروى هذا الحديث ابن وهب عن هشام بن سعد ، وداود بن قيس ، ويحيى بن عبد الله بن سالم ، وعبد الله بن عمر العمرى ، عن زيد بن أسلم ، فأرسله عنهم عن عمر ، فلم يذكر فيه أسلم.

في السند رجلاً فقال: عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أما الجماعة فرووا الحديث عن عبيد الله، بإسقاط هذا الرجل، فقالوا: عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

فهل الصحيح إثبات الرجل - الذي هو الأب - أم حذفه وإسقاطه؟  
فالكثرة الذين رووا الحديث عن عبيد الله، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة مباشرة (بلا ذكر للأب) كثرتهم تؤيد روايتهم.

أما الوجه الأول، فوجه قبوله أيضاً، أن يحيى بن سعيد القطان ثقة، ثبت، فليس من اليسير ردُّ روايته، فهو جبل من جبال الحفظ، والتثبت، والإتقان.

فحينئذ وفي مثل هذا الموطن نتجه للجمع بين الروايات فنقول:

إنه لا يمتنع أن يكون سعيد المقبري سمع الحديث من أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، ثم التقى بأبي هريرة رضي الله عنه فحدثه به مباشرة، أو العكس، بمعنى أن يكون سعيد سمع الحديث من أبي هريرة، ثم التقى بأبيه فحدثه أبوه بالحديث عن أبي هريرة كذلك، وهذا ممكن، فسعيد المقبري له رواية عن أبي هريرة، وله سماع منه، وأبوه كذلك له رواية عن أبي هريرة.

فالظاهر أن الحديث ثابت من الوجهين، والله تعالى أعلم.

أما الوجه الثالث (٣) الذي رواه معتمر، فمعتمر لا يقاوم يحيى القطان، ولا يقاوم الجماعة، فروايته مرجوحة من هذا الوجه، والله تعالى أعلم.



## وهذا أيضاً مثال لزيادة ثقة مقبولة.

وهي زيادة في الإسناد ، وذلك بالرفع إلى رسول الله ﷺ ، وإن شئت قلت : إنها اختلاف في الوقف والرفع ، قبل فيه المرفوع .

وذلك في حديث حذيفة بن أسيد : أن النبي ﷺ قال : «إن الساعة لا تكون حتى تروا عشر آيات ...» .

روى هذا الحديث من وجهين ، وجه متصل ، ووجه آخر موقوف .

[١] فرات القزاز عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد قال اطلع علينا

النبي ﷺ ونحن نتذاكر ، فقال : ما تذكرون . . .» .

[٢] { عبد العزيز بن رفيع  
عبد الملك بن ميسرة } عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد موقوفاً

فبالنظر إلى الوجهين نرى أن فراتاً رفع الحديث إلى النبي ﷺ ، وفرات ثقة ، وكون عبد العزيز ، وعبد الملك ، لم يرفعا ، بل وقفاه ، فهذا في مثل هذا الموطن لا يחדش في صحة المرفوع ؛ وذلك لأن فراتاً ثقة من ناحية ، ومن خالفه ليس بالدرجة التي بها نقطع أن الصواب هو الوقف ، ففي مثل هذه الحال ، يحمل الحديث على أنه روى على الوجهين ، والله أعلم .

أما وجه دفع هذين الأخيرين ، فيتلخص في : أن على بن المديني قال : إن سالماً قد لقي عبدالله بن عمرو ، وأيضاً فالبخاري يشترط في «صحيحه» ثبوت اللقاء ، فأمن بذلك الإرسال .

وأيضاً : فإن سالماً ذُكر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين الذين لا يضر تدليسهم ، فأمن بذلك التدليس كذلك .

ولكن - بغض النظر - هل تم الانتقاد في هذا الحديث أم لم يتم؟ فإن هذا وجه إعلال يُعلَّ به بعض العلماء الأسانيد، مؤداه: أن يكون الراوى معروفاً بالرواية عن شخصٍ بواسطة ، ثم يروى عنه بدون تلك الوساطة، غير مصرح بالتحديث .

ووجه الدفاع في مثل هذه الحالة : أن نبحث عن مرويات هذا الراوى ، ونستقصى في البحث، وننظر هل وُجدت له رواية صحيحة فيها التصريح بسماعه منه أو بروايته المباشرة عنه أم لا ، ومثل هذا يُبحث ويستخرج من تحفة الأشراف أحياناً، وأحياناً آخر من الاستقراء في المسانيد والمعاجم، وأيضاً : فلا يُهمل في مثل الموطن أقوال أهل العلم، وبالله وحده التوفيق .

وصلِّ اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وهذه زيادة تضرد بها بعض الرواة من بين سائر الرواة، ونراها شاذة.

**ألا وهي زيادة: «يحركها»** ، في حديث الإشارة بالسبابة في التشهد، فالحديث مروي في عدة كتب ، ومداره على عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر رضي الله عنه قال: قلت: لأنظرن إلى رسول الله ﷺ كيف يصلي، قال: فقام رسول الله ﷺ فاستقبل القبلة، فكبر، ورفع يديه، حتى حاذتا أذنيه، ثم أخذ شماله بيمينه، فلما أراد أن يركع رفعهما مثل ذلك، فلما سجد وضع رأسه بذلك المنزل من بين يديه، ثم جلس فافترش رجله اليسرى، ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى، وحد مرفقه الأيمن على فخذه الأيمن، وقبض ثنتين، وحلّق حلقة، ورأيته يقول هكذا، وحلق بشرًّا (وهو أحد الرواة) الإبهام والوسطى، وأشار بالسبابة.

فكلامنا الآن على لفظة: «وأشار بالسبابة» فجّل الرواة روى الحديث هكذا، وأشار بالسبابة، وبعضهم قال: «وأشار بالسبابة يدعو بها».

أما زائدة بن قدامة، فروى الحديث بلفظ: ثم رفع أصبعه، فرأيته يحركها يدعو بها، وتفرد زائدة - رحمه الله - من بين الرواة بلفظ: «يحركها».

وزائدة بن قدامة ثقة فاضل - رحمه الله تعالى - ثم إنه على درجة كبيرة من الثبوت والإتقان، لكن جمهور الرواة لم يذكروا الذي ذكره، مما جعلنا نتوقف في الزيادة التي زادها زائدة، وهي «يحركها»، وهذا بيان لذلك، وبالله التوفيق.

كلهم بلا زيادة  
«يحركها»  
فرووها بلفظ:  
«وأشار بإصبعه»  
وبعضهم بلفظ:  
«وأشار بإصبعه  
يدعو بها»  
وبالفاظ تدور  
حول هذا المعنى  
بدون لفظ:  
«يحركها».

مع زيادة «يحركها»

عاصم بن  
كليب عن أبيه  
عن وائل بن  
حجر

سفيان الثوري  
سفيان بن عيينة  
شعبة بن الحجاج  
بشر بن المفضل  
عبدالله بن إدريس  
عبدالواحد بن زياد  
زهير  
سلام بن سليم  
محمد بن فضيل  
خالد الطحان  
أبو عوانة  
غيرهم

زائدة بن قدامة

فكما ترى فزائدة هو الذى تفرد بلفظ «يحركها».

قال ابن خزيمة - رحمه الله - ليس فى شىء من الأخبار يحركها إلا  
فى هذا الخبر [زائدة] <sup>(١)</sup> ذكرها.

(١) هذا هو الصواب، وإن كان مثبتاً (زائد ذكرها) بلا تاء.

قال البيهقي - رحمه الله - : يحتمل أن يكون المراد بالتحريك الإشارة بها ، لا تكرير تحريكها ، فيكون موافقاً لرواية ابن الزبير ، والله أعلم .

قلت (مصطفى):

رواية ابن الزبير عند مسلم فيها الإشارة فقط ، ليس فيها ذكر التحريك<sup>(١)</sup> .

---

(١) لأخينا في الله أبي المنذر أحمد بن سعيد بن علي الأشبهى الحجرى اليمنى رسالة في هذا الباب اسمها : «البشارة في شذوذ تحريك الإصبع في التشهد ، وثبوت الإشارة» فليرجع إليها من شاء ، وهي من منشورات دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة .

وهذه زيادة ثقة مآلها للشذوذ ؛ لكون الرواة الأثبت لم يذكرها .

وهي زيادة : «إنك لا تخلف الميعاد» في حديث من قال حين يسمع النداء : «اللهم رب هذه الدعوة التامة ، والصلاة القائمة، آت محمداً الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته، حلت له شفاعتي يوم القيامة»<sup>(١)</sup>.

### وهذا تفصيل القول في هذه الزيادة:

الحديث مداره على علي بن عياش ، عن شعيب بن أبي حمزة ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر ، عن النبي ﷺ ، رواه جماعة كثيرون ثقات أثبات ، عن علي بن عياش بدون ذكر الزيادة (مع تغير في بعض الألفاظ) ، ورواه راو عنه بإثباتها على النحو التالي :

عن علي بن عياش عن شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر ابن عبدالله رضي الله عنه مرفوعاً باللفظ المذكور آنفاً

أحمد بن حنبل

البخارى

عمرو بن منصور

إبراهيم بن يعقوب

محمد بن سهل

محمد بن يحيى

العباس بن الوليد

محمد بن أبي الحسين

غيرهم

[١]

(١) وإن كان معنى هذه الزيادة صحيحاً بلا شك ، لكن الكلام في إثباتها في أذكار الأذان .



[٢] قال البيهقي : أخبرنا أبو عبدالله الحافظ ، وأبو نصر ، قالا : ثنا أبو العباس ، ثنا **محمد بن عوف** عن علي بن عياش عن شعيب ابن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً بلفظ : «من قال حين يسمع النداء: اللهم إني أسألك بحق هذه الدعوة التامة ، والصلاة القائمة، آت محمداً الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته ، إنك لا تخلف الميعاد؛ حلت له شفاعتي» .

فنرى أن طريق محمد بن عوف (٢) خالفت طريق الجماعة من وجهين :

**الوجه الأول:** قوله : «اللهم رب هذه الدعوة التامة» فى اللفظ (١) وهى فى اللفظ (٢) بلفظ : «اللهم إني أسألك بحق هذه الدعوة التامة» .

**الوجه الثانى:** زيادة : «إنك لا تخلف الميعاد» .

ولا شك أن رواية الجماعة أولى بالقبول؛ لكثرتهم ؛ ولكونهم أوثق؛ ولكون إسناد حديثهم أعلى ، ولكن من نحمله الوهم؟ هل نحمل محمد بن عوف الوهم، أم أننا نحمل أبا العباس الذي هو محمد بن يعقوب الوهم؟ أم أننا نُحمله على أبى عبدالله الحافظ الذي هو الحاكم، ولمن تابعه ، وهو أبو نصر أحمد بن علي ، أم أننا نحمله البيهقي ، كل

ذلك مُحتمَلٌ وواردٌ.

ولكن الذى يعيننا هو أن رواية الجماعة أولى، وأثبت، وأصح، والله تعالى أعلم.

وهنا ننبه على أمرٍ ذى أهمية ، وهو أن الحديث إذا كان عند أصحاب الكتب عالية الإسناد ، كمسند الشافعى ، وأحمد، والبخارى، ومسلم، وأصحاب الكتب الستة، ونحوهم، ثم رواه المتأخرون بزيادات ففى الغالب ، فإن هذه الزيادات يكون فيها نظرٌ ، ويكون مآلها إلى الضعف.

وكذلك ننبه على أن انفراد المتأخرين من أصحاب الكتب ، كأبى نعيم فى «الحلية» ، أو الخطيب البغدادى فى «التاريخ» ، ونحو هؤلاء، بحديث فى الغالب يكون فيه ضعف، وخاصة إذا كان رجال الإسناد الذين هم فى منزلة مشايخ أصحاب الكتب هم هم هؤلاء مشايخ أصحاب الكتب.

فمثلاً : إذا كان الإسناد عند أبى نعيم فى «الحلية» من طريق زيد عن يحيى، عن إبراهيم، عن إسماعيل، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر، عن النبى ﷺ، وكان إسناد كإسماعيل عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبى ﷺ فى «الصحيحين» أو فى أحد كتب السنن ، ولم يخرج هذا الحديث أحد من أصحاب الكتب الستة، وأخرجه أبو نعيم وحده، فإن النفس يكون فيها شىء من عدم إخراج أصحاب الكتب الستة له، فيحملنا هذا على أن نبحت عن الحديث بدقة، وننظره فى كتب العلل.

هذا للعلم والإحاطة ، وهو أمرٌ أغلبى ، وبالله التوفيق.

وهذا مثال لزيادة من ثقة ردها كثير من العلماء :

وهي زيادة في حديث أبي موسى عن النبي ﷺ في تعليم الصلاة، ألا وهي : «.. وإذا قرأ فأنصتوا» .

وهذا وجه الخلاف في هذه الزيادة:

[١] سليمان التيمي<sup>(١)</sup> عن || قتادة عن أبي غلاب<sup>(٢)</sup> عن حطان عن أبي موسى عن النبي ﷺ بالحديث مع زيادة:

«.. وإذا قرأ فأنصتوا»

قتادة عن أبي غلاب  
عن حطان عن أبي موسى  
عن النبي ﷺ بدون الزيادة

هشام الدستوائي

شعبة

سعيد

أبان

همام

أبو عوانة

معمر

عدي بن أبي عمارة

[٢]

فهنا اختلاف على قتادة كما هو واضح، والوجه الثاني (٢) ظاهر الرجحان؛ لكثرة من رواه عن قتادة من ناحية؛ ولكونهم قد جمعوا معهم

(١) جاءت متابعة لسليمان التيمي من عمر بن عامر عن قتادة، لكن عمر بن عامر ضعفه جماعة.

(٢) هو يونس بن جبير الباهلي، أبو غلاب البصري، ثقة.

أثبت الناس في قتادة ، وهم شعبة ، وهشام الدستوائي ، وسعيد بن أبي عروبة ، وهمام .

فعلى ذلك فهذه الزيادة التي زادها سليمان التيمي عن قتادة «.. وإذا قرأ فأنصتوا» زيادة ضعيفة ، وقد قال بضعفها فريق كبير من العلماء ، والله تعالى أعلم .

وهذه زيادة من ثقة إلا أنها مردودة أيضاً.

تتعلق هذه الزيادة بنقض الشعر عند الاغتسال من الحيض، وذلك فى حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: قلت: يا رسول الله! إنى امرأة أشد ضفر رأسى، فأنقضه لغسل الجنابة؟ قال: «لا، إنما يكفيك أن تحشى على رأسك ثلاث حثيات، ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين».

ففى بعض الروايات: «فأنقضه للحيضة والجنابة»، قال: «لا...». وهذا وجه الحديث، وطرقه:

هذا الحديث مداره على أيوب بن موسى، عن سعيد بن أبي سعيد المقبرى، عن عبدالله بن رافع، مولى أم سلمة عن أم سلمة.. الحديث. رواه عن أيوب بن موسى ثلاثة من الرواة على النحو التالى:

[١] سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن

سعيد بن أبى سعيد، عن عبدالله بن رافع عن أم سلمة (بدون الزيادة).

[٢] روح بن القاسم عن أيوب بن موسى عن

سعيد بن أبى سعيد عن عبدالله بن رافع عن أم سلمة (بدون الزيادة).

[٣] يزيد بن هارون عن سفيان الثورى عن أيوب بن موسى عن

سعيد بن أبى سعيد، عن عبدالله بن

رافع عن أم سلمة (بدون الزيادة).

[٤] عبدالرزاق عن سفيان الثورى عن أيوب بن موسى عن

سعيد بن أبى سعيد، عن عبدالله

ابن رافع عن أم سلمة (مع الزيادة).



وبتصوير آخر ، نستطيع أن نصوره على النحو التالى :



فبالنظر إلى هذه الطرق ، نرى سفيان بن عيينة ، وروح بن القاسم ، لم يختلف عليهما فى عدم ذكرهما للزيادة ، أما سفيان الثوري فاختلف عليه ، والذي زاد هذه الزيادة عنه هو عبدالرزاق ، ونرى - والله أعلم - أن الخلل إنما هو من عبدالرزاق ، أعنى أن الذى زادها هو عبدالرزاق ، وعبدالرزاق قد تغير بآخرة ، فزيادته هذه لا تحمل التصحيح ؛ ولذلك نرى أنها زيادة شاذة ، والله تعالى أعلم ، وقد ذهب إلى الحكم بشذوذ ذكر الحيفة ابن القيم رحمه الله تعالى <sup>(١)</sup>.

(١) كما فى تعليقه على سنن أبى داود (مع عون المعبود ١/٤٢٩).



### زيادة ذات أهمية فقهية<sup>(١)</sup> لكنها شاذة.

وهي زيادة في حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، إذ طلق زوجته ، وهي حائض ، وأمره النبي ﷺ بمراجعتها ، وفيها : أن النبي ﷺ ردّها عليه ، ولم يرها شيئاً ، وها هو الحديث بطوله مع هذه الزيادة :

أخرج أبو داود<sup>(٢)</sup> ، من طريق أحمد بن صالح ، حدثنا عبدالرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير : أنه سمع عبدالرحمن بن أيمن مولى عروة يسأل ابن عمر ، وأبو الزبير يسمع قال : كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضاً؟ قال : طلق عبدالله بن عمر امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ ، فسأل عمر رسول الله ﷺ فقال : إن عبدالله بن عمر طلق امرأته وهي حائض ، قال عبدالله : فردّها على **ولم يرها شيئاً** ، وقال : **إذا ظهرت فليطلق أو ليمسك** ، قال ابن عمر ، وقرأ النبي ﷺ : **«يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن»** .

فزيادة : ولم يرها شيئاً ، لم يذكرها غير أبي الزبير ، فقد رويت قصة تطليق ابن عمر لزوجته وهي حائض ، وأمر النبي ﷺ له بمراجعتها من عدة طرق ، ليس فيها هذه الزيادة (ولم يرها شيئاً) .

وكذلك فالطرق إلى أبي الزبير لم تتفق على إثباتها ، وهذا بيان ذلك :

فأولا نذكر الرواه الذين رووا الحديث عن ابن عمر بدون هذه الزيادة ، فهم :

(١) وهذه الزيادة بنى عليها بعض العلماء رأيهم في عدم وقوع طلاق الحائض .

(٢) أبو داود (حديث ٢١٨٥) .

عن ابن عمر (بدون زيادة) «ولم  
يرها شيئاً»

يونس بن جبیر  
أنس بن سيرين  
طاوس  
نافع مولى ابن عمر  
سالم بن عبدالله بن عمر  
عبدالله بن دينار  
سعيد بن جبیر  
محارب بن دثار  
أبو وائل  
ميمون بن مهران  
الشعبي  
محمد بن سيرين  
بشر بن حرب  
زيد بن أسلم  
عكرمة  
غيرهم

«في بعض الطرق عنه» أبو الزبير | عن ابن عمر (مع زيادة) «ولم  
يرها شيئاً»

فلا شك عندي أن رواية هذا الجهم الغفير للقصة عن ابن عمر رضي الله عنهما

أولى وأصح ، وأثبت من رواية أبي الزبير .

ثم إن أبا الزبير أيضاً القول عنه ليس قولاً واحداً بإثباتها .

وهذه صورة الخلاف على أبي الزبير نفسه كذلك .



فبالنظر إلى ذلك يظهر أيضاً أن الذين لم يذكروها عن ابن جريج عن أبي الزبير أكثر عدداً من الذين ذكروها .

فبعد النظر إلى الصورتين معاً بات جلياً وواضحاً أن هذه الزيادة «ولم يرها شيئاً» زيادة شاذة، وقد حكم عليها بالضعف والنكارة أكثر أهل العلم، وذلك لأمر منها :

● كثرة المخالفين لأبي الزبير .

● اختصاص المخالفين لأبي الزبير ، ومعرفتهم بابن عمر من أبي الزبير، فنافع هو مولاه، وسالم هو ولده، فضلاً عن كونهم فرادى أو ثقل من أبي الزبير ، فكيف باجتماعهم؟

- الخلاف على أبي الزبير نفسه في إثباتها من عدمه .
- مخالفة نصوص أخرى لها ، ففي بعض الروايات ما يستفاد منه أنها حسبت تطليقة ، ففي بعض الطرق أن بعض الرواة قال لابن عمر : «أيحسب طلاقه ذلك طلاقاً؟ قال : نعم ، أرأيت إن عجز واستحقم؟!» .
- فلهذا ولغيره حكم جمهور أهل العلم على هذه الزيادة بالشذوذ والنكارة ، وها هي بعض أقوالهم في ذلك :

- قال الخطابي رحمه الله (معالم السنن مع سنن أبي داود ٢ / ٦٣٦) :  
حديث يونس بن جبير أثبت من هذا ، وقال أبو داود : جاءت الأحاديث كلها بخلاف ما رواه أبو الزبير ، وقال أهل الحديث : لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا ، وقد يحتمل أن يكون معناه أنه لم يرها شيئاً باتاً يحرم معه المراجعة ، ولا تحل له إلا بعد زوج ، أو لم يره شيئاً جائزاً في السنة ماضياً في حكم الاختيار ، وإن كان لازماً على سبيل الكراهة ، والله أعلم .

- أما الإمام الشافعي رحمه الله فقد نقل عنه البيهقي «السنن الكبرى» (٧ / ٣٢٧) أنه قال :

ونافع أثبت عن ابن عمر من أبي الزبير ، والأثبت من الحديثين أولى أن يقال به إذا خالفه ، قال : وقد وافق نافع غيره من أهل الثبت في الحديث ، فقليل له : أحسبت تطليقة ابن عمر على عهد النبي ﷺ تطليقة؟ قال : فمه؟ وإن عجز ، يعني : أنها حسبت ، والقرآن يدل على أنها تحسب ، قال الله تعالى : ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ

بِإِحْسَانٍ ﴿البقرة: ٢٢٩﴾، ولم يخصص طلاقاً دون طلاق ، ثم ساق الكلام إلي أن قال: وقد يحتمل أن يكون: «لم تحسب شيئاً» صواباً غير خطأ، كما يقال للرجل أخطأ في فعله، وأخطأ في جواب أجاب به: لم يصنع شيئاً، يعنى: لم يصنع شيئاً صواباً.

● وقال ابن عبد البر رحمه الله (كما نقل عنه الحافظ في «الفتح» (٣٥٤/٩):

قوله: «ولم يرها شيئاً» منكر لم يقله غير أبي الزبير ، وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله ، فكيف بمن هو أثبت منه، ولو صح فمعناه عندي - والله أعلم - ولم يرها شيئاً مستقيماً؛ لكونها لم تقع على السنة.

هذا ، وإن كان ابن حزم وابن القيم - رحمهما الله - قد جنحا إلى تصحيح هذه الزيادة ، فهما محجوجان بما ذكرناه، ثم بمخالفة أهل العلم الذين هم أجل في القلب ، وأثبت في العلم منهما، والله الموفق.

هذا ، وأنبه على أن بعض إخواننا من المصححين الذين تعجلوا في الحكم على الحديث بمجرد إسناده حكموا على هذا الحديث (مع الزيادة) بالصحة، وذلك لصحة إسناده، وتعجلوا في هذا - غفر الله لهم - فكان من اللائق بهم أن يمعنوا النظر في الروايات مجتمعة ، ثم يمعنوا النظر في أقوال أهل العلم ، وخاصة العلماء بالحديث وعلمه، ولكنها العجلة ، فغفر الله لهم، ثم إن عجلتهم هذه دفعتهم إلى تصحيح ما يضاد هذا الحديث ، ويخالفه من ناحية المعنى ، فصححوا أيضاً حديثاً بنفس القصة والواقعة ، وفيه زيادة (فجعلها واحدة) ، ولم يمعنوا النظر إلى المعنيين المتعارضين فضلاً عن عدم إمعانهم النظر في الأسانيد ، فلا حول ولا قوة إلا بالله، فنسأل الله المغفرة والتوفيق والسداد.



وهذا خلل وإعلال في بعض المتن.

قد تقتضى قواعد المصطلح العامة تصحيح إسناد حديث ما أو تحسينه، ولكن يعمل متنه لمخالفته لمتون أخر.

مثال ذلك: ما رواه جماعة عن العلاء بن زهير، عن عبدالرحمن بن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنا معه، فقصر وأتممت الصلاة، فلما دنوت إلى مكة قلت: بأبي أنت وأمي يا رسول الله! قصرت وأتممت، وأفطرت وصُمت! فقال: «أحسنت يا عائشة»، وما عابه على.

«ووقع في بعض الروايات عند الدارقطني، أنها كانت عمرة رمضان، وهذا الذى روته عائشة رضي الله عنها مخالف لما ورد في الصحيحين من حديث أنس رضي الله عنه قال: اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع عمر كلهم فى ذى القعدة إلا التى مع حجته.

● قال شيخ الإسلام ابن تيمية (١٤٨/٤) :

ثبت بالنقول المستفيضة التى اتفق عليها أهل العلم به أنه إنما اعتمر بعد الهجرة أربع عمر، ثلاثة فى ذى القعدة، والرابعة مع حجته.

● ونقل ابن القيم - رحمه الله - فى زاد المعاد (١/٤٧٢) قال:

سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: هذا الحديث كذب على عائشة رضي الله عنها.

قلت (مصطفى):

والحمل فى هذا الإسناد على العلاء بن زهير، فهو - وإن وثقه ابن معين - إلا أن ابن حبان قال فيه: كان يروى عن الثقات ما لا يشبه حديث



الأثبات ، فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات .

قلت (مصطفى):

فعلى هذا فالرجل وإن كان فى الجملة يُقبل حديثه، إلا أن الأحاديث التى يروىها مخالفاً فيها غيره يتوقف فيها، وخاصة إذا حملت معانى مخالفة ، وحكم عليها الحفاظ بالمخالفة، كما هو الحال ها هنا .

ثم إننا بهذا الصنيع - ألا وهو قبول ما وافق فيه الثقات، وما لم يخالف فيه غيره ، والتوقف فيما خالف فيه، وأنكر عليه - نكون قد أعملنا أقوال علماء الجرح والتعديل كلها (الموثقين والمُجرَّحين معاً) .

ولهذا الحديث نظائر أخرى متعددة.

وهذا إعلالٌ لمتنٍ من المتن.

وهو حديث : «ليس منا من لم يتغن بالقرآن» .

فقد ورد هذا الحديث بلفظين :

**الأول :** (١) «ليس منا من لم يتغن بالقرآن» .

**الثاني :** (٢) «ما أذن الله لشيءٍ أذنه لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن يجهر به» .

أما اللفظ الأول (١) ، فهذا هو الطريق به :

خ عن إسحاق عن أبي عاصم عن **ابن جريج** عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ «**باللفظ (١)**» .

أما اللفظ (٢) ، فهذه هي الطرق به :

الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة  
عن النبي ﷺ «**باللفظ (٢)**»

ابن جريج

عقيل

يونس

عمرو بن الحارث

عمرو بن دينار

عمرو بن عطية

إسحاق بن راشد

معمر

غيرهم

الزهري  
 محمد بن إبراهيم  
 يحيى بن أبي كثير  
 غيرهم  
 عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ «باللفظ (٢)».

فالناظر إلي هذه الطرق يرى أن أكثر الرواة عن أبي سلمة (بما فيهم الزهري أيضاً) رَوَوْا الحديث باللفظ (٢).

● وكذلك فالناظر إليها يرى أن أكثر الرواة عن الزهري (بما فيهم ابن جريج) رَوَوْا الحديث أيضاً باللفظ (٢).

● فتبين بهذا أن هناك وهماً وهم من روى الحديث باللفظ (١).

● وابتداءً هل يُقال - من باب الجمع بين الروايات - : إن للحديث طريقين؟

مثل هذا يصعب في مثل هذا المقام؛ إذ المخرج متحد، وقد روى الحديث من طريق ابن جريج عن الزهري، عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ باللفظ (٢).

فمن الذى وهم؟ هل يُقال : إن الذى وهم هو الزهري؟

هذا بعيد؛ لأن الزهري رواه مع الجماعة عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ باللفظ (٢). ثم إن الزهري ثقة ثبت.

وهل يقال : إن الذى وهم هو ابن جريج؟

هذا أيضاً بعيد؛ لأن ابن جريج رواه مع الجماعة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ باللفظ (٢).

فمن ثم ألحق بعض العلماء - كالدارقطني رحمه الله تعالى - الوهم

بأبي عاصم ، فقالوا: إنه وهم ورواه باللفظ (١) ، ووجه هذا واضح .  
ويمكن أن يُقال : إن الذى وهم فيه إسحاق ، ولكن وجه استبعاد ذلك يتم بأن يُقال : إن إسحاق ثقة ثبت ، ويُبْحَثُ أيضاً : هل هناك روايةً رَوَاهُ الحديث عن أبى عاصم كما رَوَاهُ إسحاق ، فإن كان هناك من روى الحديث عن أبى عاصم كما رَوَاهُ إسحاق عنه ألحق حيثُذ الوهم بأبى عاصم ، والله أعلم .

## تنبيه وفوائد:

١- كما سبق فعند البحث فى رجال الإسناد ينبغى أن نركز البحث على من يدور عليه الإسناد أولاً ، فينظر فى حال أبى سلمة ، وفى صحة سماعه من أبى هريرة رضي الله عنه ، فإن الحديث يُضعف من كل الطرق المشار إليها إذا كان أبو سلمة - مثلاً - لم يسمع من أبى هريرة ، وأيضاً يضعف إذا كان أبو سلمة - جِداً - ضعيفاً .

٢- إذا تأكدنا أن أبا عاصم وهم فى الحديث ، وأورده بلفظ : «ليس منا من لم يتغن بالقرآن» ، فلا ينبغى أن نأخذ هذا المتن الذى حدث فيه وهم ، ونجعله شاهداً لرواية شاذة مثله ، ولكنه يُهدر ولا يستدل به ، ولا يستشهد ، اللهم إلا إن وجدنا من طرق أخرى صحيحة مخارجها أخر ، ما يصحح به هذا المتن .

٣- كما هو معلوم فهناك بين اللفظين فرقٌ فى المعنى ، فقله : «ليس منا من لم يتغن بالقرآن» يقتضى التهديد ، ويُفيد الوعيد لمن لم يتغن بالقرآن .

أما قوله ﷺ : «ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت يتغنّى بالقرآن يجره به» فيفيد الحث والترغيب في تحسين الصوت بالقراءة.

٤- ذكر بعض أهل العلم منهم الدارقطني - رحمه الله - ما حاصله : أن الوهم تسرب إلى أبي عاصم ؛ لأنه قد ورد هذا اللفظ (١) «ليس منا . . » من طريق أبي عاصم ، عن ابن جريج ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ .

هذا والله أعلم

وصلِّ اللهم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم .

وهذا مثال أيضاً لخلل نشأ في المتن

وذلك في حديث: «إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف». فصوب فريق من أهل العلم: «إن الله وملائكته يصلون على الذين يصلون الصفوف».

وهذا تفصيلٌ لذلك:

الحديث رواه غير واحد<sup>(١)</sup> من طريق:

عثمان بن أبي شيبة ، عن معاوية بن هشام: ثنا سفيان ، عن أسامة ابن زيد ، عن عثمان بن عروة ، عن عروة ، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف». (١)

وخطأ البيهقي هذا اللفظ ، وصوب الحديث بلفظ: «إن الله وملائكته يصلون على الذين يصلون الصفوف». (٢)

وأورد إسناداً بهذا اللفظ (٢) من طريق الأشجعي ، عن سفيان ، عن أسامة بن زيد ، عن عثمان بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ... باللفظ (٢).

قال: وكذلك رواه أبو أحمد الزبيري<sup>(٢)</sup> عن سفيان يعني باللفظ (٢). واستظهر البيهقي أيضاً لرأيه بأن عبد الله بن وهب<sup>(٣)</sup> ، وعبد الوهاب ابن عطاء روى الحديث عن أسامة بن زيد... باللفظ (٢)، وثم أوجه آخر

(١) منهم أبو داود (حديث ٦٧٦) ، وابن ماجه (حديث ١٠٠٥) ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠٣/٣).

(٢) رواية أبي أحمد الزبيري هذه عند أحمد (١٦٠/٦)، وإن كان في رواية الزبيري عن سفيان بعض الكلام.

(٣) قلت: رواية ابن وهب عن أسامة هذه عند ابن خزيمة في «صحيحه» (١٥٥٠).



صَوَّبَ بِهَا الْبِيهَقِيُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ .

فِي مَكْنِ صِيَاغَةٍ مَا سَبَقَ فِي الْآتِي :

عَنْ سَفْيَانَ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ  
عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ . . . بِاللَّفْظِ (١)

مَعَاوِيَةَ بْنِ هِشَامٍ

عَنْ سَفْيَانَ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ  
عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . . . . بِاللَّفْظِ (٢)

الْأَشْجَعِيُّ

أَبُو أَحْمَدَ

عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ  
عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . . .  
بِالْلَّفْظِ (٢)

ابْنُ وَهَبٍ

عَبْدُ الْوَهَّابِ

**وَجْهٌ آخَرُ :**

الْحُسَيْنُ بْنُ حَفْصٍ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، بِاللَّفْظِ (٢) .

**وَكُشْرُحٌ وَبَيَانٌ لِمَا سَبَقَ :**

نَرَى أَنَّ مَعَاوِيَةَ بْنَ هِشَامٍ خَالَفَ الْأَشْجَعِيَّ ، وَأَبَا أَحْمَدَ فِي رَوَايَتِهِمَا  
عَنْ سَفْيَانَ ، فَمَعَاوِيَةُ رَوَى الْحَدِيثَ بِلَفْظِ : «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى  
مِيَامِنِ الصَّفْوَفِ» .

وَالْأَشْجَعِيُّ ، وَأَبُو أَحْمَدَ رَوَاهُ بِلَفْظِ : «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ  
عَلَى الَّذِينَ يُصَلُّونَ الصَّفْوَفِ» .

ومعاوية بن هشام، وعنده بعض الأوهام ، كما قد ورد في ترجمته .

ثم إن ابن وهب ، وعبد الوهاب ، قد روى الحديث عن أسامة باللفظ (٢) موافقين لسفيان في رواية الأشجعي ، وأبى أحمد عنه .

ثم إنه قد رُوى الحديث من وجه آخر ، بإبدال عثمان بن عروة بعبد الله بن عروة ، وإن كان هذا لا يضر كثيراً ، فيمكن أن يُقال : إن أسامة حمل الحديث عن عبد الله بن عروة ، وعن عثمان بن عروة معاً .

فعلى هذا فالصواب ما ذكره البيهقي ، وأن الحديث باللفظ (٢) أصح منه باللفظ (١) ، والله أعلم .

وهذه لفظة شاذة في حديث حكم عليها بالرد .  
فانظر وجه ذلك .

وذلك في حديث : «خمس من الفطرة: الختان، والاستحداد،  
ونتف الإبط، وتقليم الأظفار، وقص الشارب» [١]

رؤى هذا الحديث بنفس السند والمتن، لكن مع تغاير في لفظة من  
ألفاظه، فروى باللفظ السابق، ولكن آخره وحلق الشارب بدلاً من  
قوله: «وقص الشارب».

والحديث مداره على الزهري عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي

ﷺ .

أخذ الشارب

حلق الشارب

سفيان بن عيينة

محمد بن عبدالله

ابن يزيد المقرئ

زهير بن حرب

عمرو الناقد

أبوبكر بن أبي شيبة

مسدد

على

عن الزهري عن سعيد

عن أبي هريرة عن النبي

ﷺ أنه قال: ...

الحديث بلفظ:

يونس

إبراهيم

معمر

قص الشارب

قص الشارب

فبالنظر إلى التصوير السابق نرى الآتي:

● جمهور الرواة عن الزهري رووا الحديث بلفظ : «وقص الشارب» .

● كذلك جمهور الرواة عن سفيان بن عيينة (الراوى عن الزهري) رووا الحديث بلفظ : «وقص الشارب» .

● أحد الرواة عن ابن عيينة ، وهو عبدالله بن يزيد المقرئ ، روى الحديث عن ابن عيينة بلفظ : «وحلق الشارب» ، ومرة أخرى بلفظ : «وأخذ الشارب» .

فبلاشك ولا ريب أن رواية الجماعة عن الزهري تُقدم ، وكذلك رواية الجماعة عن ابن عيينة تُقدم ، فعليه فالأصح رواية من روى الحديث بلفظ : «وقص الشارب» ، وتعتبر رواية من رواه بلفظ : «وحلق الشارب» رواية شاذة ، والله تعالى أعلم .

### ملاحظة :

كما هو معلوم ، فينبغي أن يدرس هذا الحديث - وما على شاكلته من أحاديث حملت ألفاظاً شاذة - دراسة مقارنة ، أى أننا نقارن الأسانيد ببعضها ، والمتون ببعضها .

فلو عمدنا مثلاً إلى الحكم على إسناد رواية : «وحلق الشارب» استقلالاً ، لوجدناه إسناداً صحيحاً ، ولكن مع الدراسة المقارنة ، مقارنة الأسانيد ببعضها ، والمتون ببعضها ، والنظر إلى أن المخرج واحد ، نجد أن رواية : «وحلق الشارب» رواية شاذة ، كما قدمناه .

● ولهذا فإننا نهيب بإخواننا المحققين المشتغلين بالحكم على الأسانيد أن يترثوا في جمع الطرق ، والنظر في المتون والأسانيد قبل أن يُصدروا أحكاماً على الأحاديث بالصحة أو الضعف ، والله تعالى الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

وهذا حديث اختصر فأخل الاختصار بالمعنى.

أما الحديث المختصر فهو :

ما رواه الترمذى وغيره ، من طريق عبدالرزاق ، أنا معمر عن ابن طاوس ، عن أبيه ، عن أبى هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : «من حلف على يمين فقال: إن شاء الله لم يحنث» .

أما الحديث المطول فهو :

ما ذكره الترمذى عقب إخراجه لهذا الحديث ، إذ قال الترمذى رحمه الله : سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال : هذا حديث خطأ ، أخطأ فيه عبدالرزاق ، اختصره من حديث معمر ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، عن أبى هريرة ، عن النبي ﷺ قال : «إن سليمان ابن داود ، قال : لأطوفنَّ الليلة على سبعين امرأة ، تلد كل امرأة غلاماً . فطاف عليهن ، فلم تلد امرأة منهن إلا امرأة ، ولدت نصف غلام ، فقال رسول الله ﷺ : لو قال : إن شاء الله لكان كما قال . هكذا روى عن عبدالرزاق ، عن معمر ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، هذا الحديث بطوله ، وقال : سبعين امرأة ، وقد روى هذا الحديث من غير وجه ، عن أبى هريرة ، عن النبي ﷺ قال : «قال سليمان بن داود : لأطوفنَّ الليلة على مائة امرأة» .

ووجه الإخلال بالمعنى يتلخص فى أن الحديث باللفظ المختصر «من حلف على يمين فقال : إن شاء الله لم يحنث» يقعد قاعدة ، ألا وهى : أن أى شخص حلف فاستثنى لم يحنث <sup>(١)</sup> .

(١) استثنى : أى قال : «إن شاء الله» ، بمعنى أنه قال : والله لأفعلن كذا إن شاء الله .



ولكن الحديث المطوّل فيه : لو قال : إن شاء الله لكان كما قال ،  
وفى رواية : «لو قال : إن شاء الله لم يحنث ، وكان دركاً لحاجته» ،  
فيحتمل معنيين :

أحدهما : يحتمل المعنى الأول ، الذى ذكرناه من تقعيد القاعدة .

ويحتمل معنى آخر : وهو أنه لو قال : إن شاء الله لرزق بالأولاد ،  
ولم يقع فى الحنث .

فالاختصار جعلنا نحمل الحديث على وجهٍ واحدٍ ، وهذا وجه  
الإخلال .

والله أعلم

## وهذا اختصار أخل بالمعنى أيضاً.

أورد ابن حزم <sup>(١)</sup> رحمه الله ، ونقله عنه ابن القيم أيضاً من طريق عبد السلام الخشنى : نا محمد بن بشار ، نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى ، نا عبيد الله بن عمر ، عن نافع مولى ابن عمر ، عن ابن عمر : أنه قال فى الرجل يطلق امرأته ، وهى حائض ؟ قال ابن عمر : لا يعتد بذلك [١]

وهذا الأثر من نفس الطريق - لكن بسند أعلى من ابن حزم - عند ابن أبى شيبه فى «المصنف» <sup>(٢)</sup> أيضاً من طريق عبد الوهاب الثقفى ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، فى الذى يطلق امرأته وهى حائض ؟ قال : لا تعتد بتلك الحيضة . [٢]

فبالنظر إلى اللفظين [١] ، [٢] يمكن أن نقرب المعنى بوضعهما على النحو التالى :

لا يعتد بذلك [١]

لا يعتد بتلك الحيضة [٢]

والمخرج متحد ، كما هو واضح .

**فالأول :** ابن حزم . . . عبد السلام الخشنى ، نا محمد بن بشار ، نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى ، نا عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر .

(١) ابن حزم فى «المحلى» (١٠/١٦٣) ، وانظر ابن القيم فى «زاد المعاد» (٥/٢٢١) .

(٢) ابن أبى شيبه فى «المصنف» (٥/٥) .

والثاني ابن أبي شيبة ، عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي ، نا  
عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر .

لكن الإسناد الأول أنزل ، كما هو واضح ، والإسناد الثاني أعلى .

والإسناد الأعلى أتم في متنه ، وأوضح ، فقدمنا الإسناد الأعلى  
لعلوه ، وقدمناه أيضاً لوضوحه ، فمن المعلوم أن السند كلما نزل ، كلما  
كثر احتمال الخطأ فيه ؛ لكثرة رواته .

ثم إننا يمكننا أن نجتمع بين الوجه [١] ، [٢] بشيء من السهولة  
واليسر . فقله : « لا يعتد بتلك الحيضة » مفسر لقوله : « لا يعتد بذلك » .

أى لا يعتد بتلك الحيضة ، من أقرائها الثلاثة التى أمر الله المرأة  
المطلقة أن تتربصها بقوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ  
قُرُوءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] .

● أما قول من روى الأثر مختصراً فقط ، فقد حمل الأثر على أن  
معنى لا يعتد بذلك ، أى لا يعتد بذلك الطلاق ، وغلط في ذلك ، إنما  
الصواب : أنه لا يعتد بتلك الحيضة على أنها من الأقراء . والله أعلم .

## ملاحظة :

يلاحظ أن الحديث إذا كان موجوداً في الكتب ذات الأسانيد العالية ،  
وكان موجوداً أيضاً في الكتب ذات الأسانيد النازلة البعيدة عن رسول الله  
ﷺ ، أن الكتب ذات الأسانيد النازلة تأتى أحياناً بزيادات في المتون لا  
تصح ، وتأتى أحياناً بنقص في المتون يسبب خللاً ، والصواب في أكثر  
الأحيان قول أصحاب الكتب ذات السند العالى ، والله أعلم .

وهذا مثال لخلل نشأ في متن الحديث ، خالف فيه راوواة آخرين ، هم أكثر منه عدداً ، وأثبت منه رواية ، وأتقن منه حفظاً ، وأضبط لما رواه .

وهذا في حديث الزهري عن عروة ، وعمرة عن عائشة زوج النبي ﷺ : أن أم حبيبة استحضت سبع سنين ، فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك ، فأمرها أن تغتسل ، فقال : « هذا عرق » ، فكانت تغتسل لكل صلاة .

فهذا هو اللفظ - أو قريب منه - هو الذي رواه الثقات الأثبات ، وهو الوجه الأول . [١]

أما الوجه الثاني [٢] الذي به خلل ، فهو ما رواه ابن إسحاق عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة : أن أم حبيبة بنت جحش استحضت في عهد رسول الله ﷺ ، فقال لها النبي ﷺ : « اغتسلي لكل صلاة » . ويمكننا أن نصور الخلاف على النحو التالي :

<p>عن الزهري عن عروة ، وعمرة عن عائشة باللفظ [١] فأمرها أن تغتسل ، فكانت تغتسل لكل صلاة</p>	<p>ابن أبي ذئب الأوزاعي [١] عمرو بن الحارث الليث بن سعد غيرهم</p>
<p>عن الزهري عن عروة عن عائشة باللفظ [٢] « اغتسلي لكل صلاة »</p>	<p>ابن إسحاق<sup>(١)</sup> [٢]</p>

(١) ولابن إسحاق متابعة غير محفوظة ذكرها أبو داود ، والبيهقي رحمهما الله ، وقال البيهقي : إنها غير محفوظة .

وكما هو واضح ، فبين اللفظين فرقٌ.

فالأول : فأمرها أن تغتسل .

والثاني : «اغتسلي لكل صلاة» .

فليس في اللفظ الأول [١] أنه أمرها أن تغتسل لكل صلاة، وإنما أمرٌ مطلق بالاغتسال ، وإنما اغتسالها كان بناءً على فهمها ، أما اللفظ الثاني [٢] فيفيد أن النبي ﷺ هو الذي أمرها .

● ولا شك لدينا أن هؤلاء الرواة في الوجه [١] أثبت من ابن إسحاق، فروايتهم أولى، ومن ثمَّ حكم العلماء بشذوذ الرواية [٢].

قال الليث بن سعد - كما في صحيح مسلم - : لم يذكر ابن شهاب أن رسول الله ﷺ أمر أم حبيبة بنت جحش أن تغتسل عند كل صلاة، ولكنه شيء فعلته هي .

وأورد البيهقي هذا القول في «السنن الكبرى» ، وقال : وبمعناه قاله ابن عيينة أيضاً، ثم ذكر بإسناده إلى الشافعي أنه قال : إنما أمرها رسول الله ﷺ أن تغتسل وتصلي ، وليس فيه أنه أمرها أن تغتسل لكل صلاة ، ولا أشك - إن شاء الله - أن غسلها كان تطوعاً غير ما أمرت به ، وذلك واسعٌ لها .

**قلت :**

وهذا الذي ذهب إليه الليث بن سعد ، وابن عيينة ، والشافعي - رحمهم الله - هو رأى جمهور أهل العلم ، كما نقله عنهم النووي ، وابن

حجر رحمهما الله ، ولفظ النووى : واعلم أنه لا يجب على المستحاضة  
الغسل لشيء من الصلاة، ولا فى وقت من الأوقات إلا مرة واحدة ، فى  
وقت انقطاع حيضها، وبهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف .  
قلت :

ولمزيد انظر كتابى : «جامع أحكام النساء» .



وهذا خللٌ حدث في لفظ حديث كذلك.

وهو حديث : «نهى عن الوحدة : أن يبيت الرجل وحده ، أو يسافر وحده» . [١]

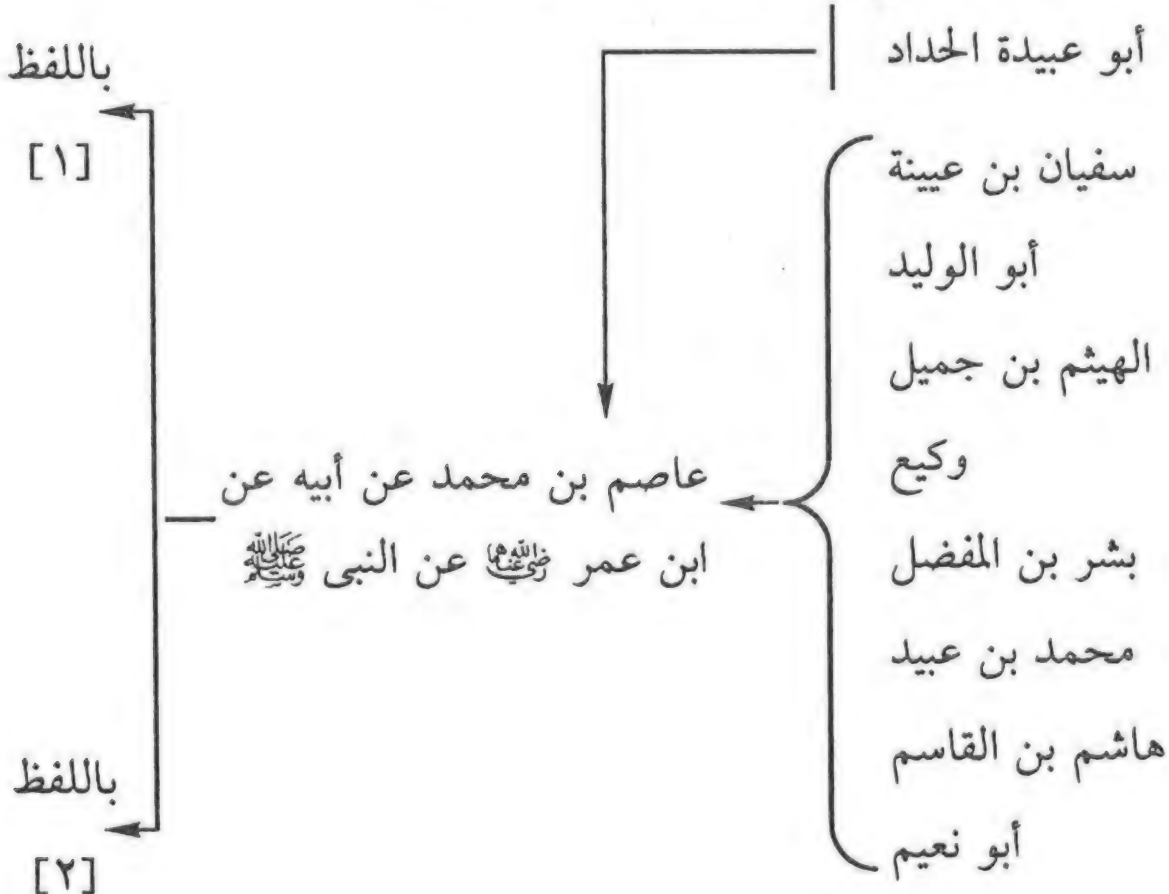
فمدار هذا الحديث على عاصم بن محمد ، عن أبيه ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ .

روى عنه بلفظين :

اللفظ الأول : هو المذكور . [١]

واللفظ الثاني : «لو يعلم الناس ما في الوحدة ما أعلم ، ما سار راكبٌ بليلٍ وحده» . [٢]

وإيضاح ذلك مع أسانيده على النحو التالي :



وثم رواية أخرى :

عمر بن محمد ، عن أبيه ، عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ . . .  
باللفظ [٢]

فبالنظر إلى الطرق المذكورة ، نجد أن اللفظ [٢] هو الأصح ، وذلك  
للآتي :

**أولاً :** أن الأكثرين رواه عن عاصم باللفظ [٢].

**ثانياً :** أن الأكثرين منهم من هو بمفرده أثبت من أبي عبيدة ، فأبو  
عبيدة - وإن وثقه بعض العلماء ، وبالغوا في التوثيق -  
إلا أن من العلماء من تكلم في حفظه أيضاً .

**ثالثاً :** أن الأكثرين رواه باللفظ [١] لفظ النبي ﷺ - أما أبو  
عبيدة ، فقد رواه بالمعنى ، والذي رواه باللفظ أولى ممن  
رواه بالمعنى .

**رابعاً :** أن عمر بن محمد تابع أخاه عاصم بن محمد على رواية  
الحديث باللفظ [٢].

**خامساً :** أن البخاري أخرج الحديث في صحيحه باللفظ [٢] ، ولم  
يخرجه باللفظ [١].

فهذه الأوجه جعلتنا نرجح الرواية باللفظ [٢] ، والله تعالى أعلى  
وأعلم .

وأحياناً يُعلّ الحديث لكونه لا يشبه أحاديث الثقات.

ورد من طريق راو ضعيف ، رواه عن نفس الشيخ الذي روى عنه الثقة، فبالضميمنتين معاً يقوى إعلال الحديث.

كمثالٍ لذلك ما ذكره الهروي رحمه الله تعالى (مُعَلَّاهُ) <sup>(١)</sup> من طريق القواريري ، عن أبي بكر الحنفى ، عن عاصم بن محمد العمرى ، عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى ، عن أبيه ، عن أبى هريرة رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ قال : « قال الله عز وجل : أبتلى عبدى المؤمن ، فإن لم يشكنى إلى عَوَّادِهِ ؛ أطلقته من أسار عِلته ، ثم أبدلته لحمًا خيراً من لحمه ، ودمًا خيراً من دمه ، ثم ليأتنف العمل » .

قلت «مصطفى» : فهذا الحديث إسناده صحيح .

لكن أعلاه العلماء من وجهين :

**الوجه الأول :** أنه قد روى من طريق عاصم بن محمد عن عبد الله ابن سعيد المقبرى - وليس سعيد بن أبى سعيد المقبرى - عن أبيه ، عن أبى هريرة .

فهذا الوجه الأول الذى أُعلِّ به الحديث ، ألا وهو أن الصواب فيه (عبد الله بن سعيد المقبرى) ، وليس (سعيد بن أبى سعيد المقبرى) .

ثم إن عبد الله بن سعيد المقبرى هذا ضعفه عدد من العلماء تضعيفاً شديداً .

**أما الوجه الثانى :** لتضعيف هذا الحديث ، فهو كون متنه يشبه

(١) وذلك فى كتابه «علل أحاديث فى صحيح مسلم» ص ١١٩ .

أحاديث عبدالله بن سعيد المقبرى<sup>(١)</sup> .

فلهذين السببين أعل بعض العلماء هذا الحديث ، مع أن ظاهر الإسناد الأول السلامة والصحة .

**قال أبو الفضل الهروى رحمه الله :**

وهذا حديثٌ منكرٌ ، وإنما رواه عاصم بن محمد عن عبدالله بن سعيد المقبرى عن أبيه . وعبدالله بن سعيد شديد الضعف .

قال يحيى بن سعيد القطان :

« ما رأيت أحداً أضعف من عبدالله بن سعيد المقبرى » .

ورواه معاذ بن معاذ ، عن عاصم بن محمد ، عن عبدالله بن سعيد ، عن أبيه ، عن أبى هريرة .

وهو حديث يشبه أحاديث عبدالله بن سعيد .

**قلت :**

وهذا الذى ذكرناه عن أهل العلم مسلك يسلكه علماء العلل فى كثير من الأحيان ، مع أن القواعد الحديثية تقتضى سلامة الإسناد .

(١) قال الحافظ ابن رجب رحمه الله « شرح علل الترمذى » ص ٨٦١ طبعة المنار :

« قاعدة مهمة : حذّاق النقاد من الحفظ - لكثرة ممارستهم للحديث ، ومعرفتهم بالرجال ، وأحاديث كل واحد منهم - لهم فهمٌ خاصٌ يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ، ولا يشبه حديث فلان ، فيعلون الأحاديث بذلك .

وهذا مما لا يُعبّرُ عنه بعبارة تحصره ، وإنما يرجعُ فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التى خصّوا بها عن سائر أهل العلم ، فمن ذلك . . » فذكر هذا الحديث .

ولكن من العلماء - خاصة المعاصرين - سار على القواعد التقليدية للتصحيح والتضعيف، وقال : ما المانع أن يكون كلاً من الراويين (سعيد ابن أبي سعيد) و (عبدالله بن سعيد) قد روى الحديث عن أبيه عن أبي هريرة، ويكون كل منهما متابعاً للآخر.

وقد سلك هذا المسلك من المتأخرين الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله ، هذا ما ذكره الشيخ ناصر - رحمه الله تعالى رحمة واسعة - ولكنى مع الأوائل من أهل العلم فيما جنحوا له وذهبوا إليه، فهم أبعد نظراً ، وأكثر ممارسةً من غيرهم.

والله تعالى أعلم بالصواب.

## وهناك مثال آخر للشذوذ :

وذلك في بعض روايات قتادة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه : «أن النبي

ﷺ قنت شهراً يدعو على حي من أحياء العرب ، ثم تركه» . (١)

فقد روى هذا الحديث بلفظ شذ فيه راويه ، فرواه بلفظ : «كان

النبي ﷺ لا يقنت إلا إذا دعا لقوم ، أو دعا على قوم» . (٢)

وهذا بيان ذلك :





## وكشرح لذلك:

أقول ، وبالله التوفيق :

إن مدار الحديث كما ترى على قتادة ، عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، فرواه الأكثرون ، عن قتادة على الوجه (١) ، من هؤلاء الذين روه على هذا الوجه هم ، وشعبة ، وهشام ، وآخرون ، وكذلك فهي رواية الأكثرين ، عن سعيد بن أبي عروبة .

بينما رواه أحد الرواة ، عن سعيد بن أبي عروبة ، وهو محمد بن عبدالله الأنصاري على الوجه (٢) ، ولا شك أن لفظ الوجه (٢) الذي هو «أن النبي ﷺ كان لا يقنت إلا إذا دعا لقوم ، أو دعا على قوم» يعطى ما لا يعطيه الوجه الأول (١) الذي هو أن النبي ﷺ «فنت شهراً يدعو على حي من أحياء العرب ثم تركه» ؛ وذلك لأن اللفظ (٢) يقعد قاعدة مطردة .

أما اللفظ (١) فهو واقعة حال .

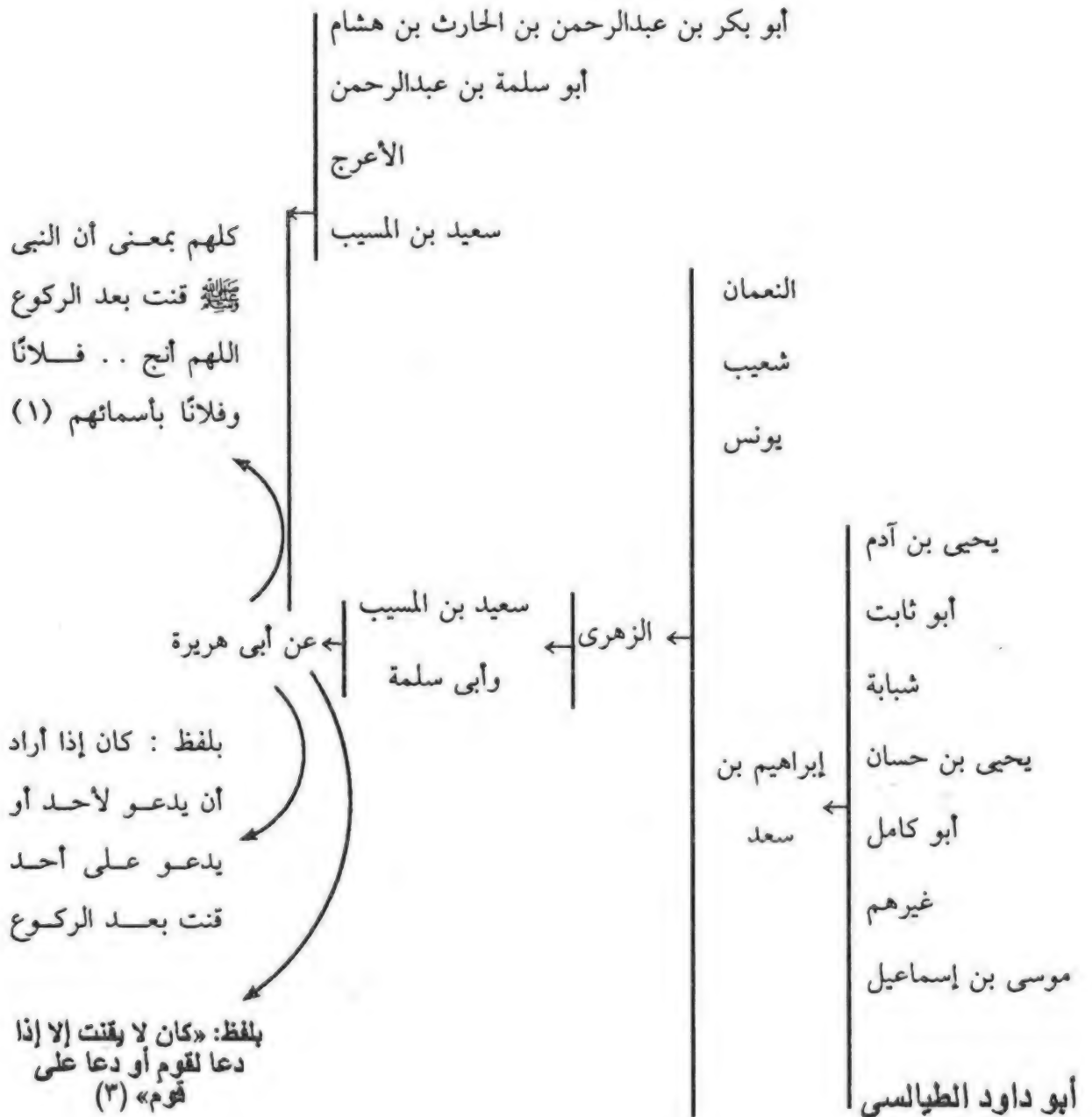
وبلا شك بعد عرض هذه الروايات ، فرواية الأكثرين ، عن قتادة للحديث ، على الوجه (١) هي الأصح ، وكذلك رواية الأكثرين عن سعيد بن أبي عروبة هي الأصح ، وعليه فتعدُّ رواية محمد بن عبدالله الأنصاري ، عن سعيد ، عن قتادة . . بالوجه (٢) رواية شاذة <sup>(١)</sup> ، والله أعلم .

هذا ، وإذا قررنا أن هذه الرواية شاذة على الوجه (٢) ، فلا يصلح

(١) ولأخى في الله طلال الطرايلى رسالة في «مرويات القنوت» إن شئت أن تراجعها فلتراجعها ، فهي قيِّمة في بابها .

بعد ذلك أن أخذ هذه الرواية الشاذة ، وأجعلها شاهدةً لرواية شاذة أخرى ؛ وذلك لأنه قد وردت رواية شاذة - نحو هذه الرواية التي أشرنا إليها في حديث أنس - في حديث أبي هريرة رضي الله عنه كذلك ، فأخذ بعض المحققين الفضلاء الرواية الشاذة من حديث أبي هريرة ، شاهدةً للرواية الشاذة من حديث أنس ، ولا نرى هذا سائغاً في هذا المقام ، ولا في غيره من المقامات التي تُشبهه .

وهذا بيان وجه الشذوذ في حديث أبي هريرة كذلك ، إن شاء الله :



### فبالنظر إلى الصورة المرفقة يتضح لنا التالي:

● يتضح لنا : أن أكثر الرواة، عن أبي هريرة، رَووا الحديث على

الوجه (١).

لكن لقائل أن يقول: إن الروايات تعددت؛ بدليل أن في بعضها: أن ذلك كان في صلاة الصبح، وبعضها في صلاة الظهر، إلى غير ذلك.

لكن يجاب على ذلك بأن: الخلاف في تحديد هل هي صلاة الظهر أو الصبح، ونحو ذلك، خلاف يدور في فلك واحد، وهو أن ذلك كان بعد الركوع، سواء كان دعاء لنجاة أقوام، أو هلاك آخرين.

● ويتضح لنا أيضاً: أن أكثر الرواة رَووا الحديث، عن الزهري، على الوجه (١)، وهم: النعمان، وشعيب، ويونس.

أما إبراهيم بن سعد، فخالف الثلاثة، واختلف عليه أيضاً.

فرواه الجماعة، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة، عن أبي هريرة، بالوجه (٢).

ورواه الطيالسي عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة، عن أبي هريرة، بالوجه (٣).

فبلا شك أن رواية الجماعة، عن إبراهيم بن سعد، في الوجه (٢) أولى من رواية الطيالسي، في الوجه (٣).

فعلى ذلك فإننا نعتبر رواية الطيالسي في الوجه (٣) شاذة، والله أعلم.

## ملاحظات هامة:

- كما سلف ، لا يصح أن نعمد إلي رواية الطيالسي الشاذة في الوجه (٣) ، من حديث أبي هريرة ، ونجعلها شاهدةً للرواية الشاذة (مثيلتها) من حديث أنس السابق .
- ينبغي أن يُعلم أن : مفاريد الطيالسي - رحمه الله تعالى - التي يتفرد بها ، عن سائر أصحاب الكتب ، تحتاج إلي نظر دقيق ، ففي كثير من الأحيان يتفرد الطيالسي بأشياء شاذة ، وقد عهدنا منه ذلك مراراً .

وأحيانا يحدث عطف لبعض الأسانيد على بعض؛ فيتسبب ذلك في إحداث خلل بالمتون.

ويتم التوصل إلى هذا الخلل؛ بتخريج الأسانيد، كل إسناد على حدة، والنظر في المتن المركب عليه، والنظر كذلك إلى حال مَنْ أحدث هذا الخلل. وكمثال لذلك:

حديث جابر بن عبد الله <sup>(١)</sup> رضي الله عنه قال: «نهى النبي ﷺ أن يُجَصَّصَ القبر، وأن يُقعد عليه، وأن يبنى عليه».

فهذا الحديث مروي من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر. رواه عن ابن جريج، حفص بن غياث، وعبدالرزاق، وحجاج بن محمد، على النحو الذي ذكرناه.

● وروى هذا الحديث بنوع من العطف في الإسناد، مع زيادة في المتن، أوقعت بعض الرواة في وهم.

فرواه أبو داود من طريق عثمان بن أبي شيبة، ومسدد، قالوا: حدثنا حفص بن غياث، عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى، وعن أبي الزبير، عن جابر بهذا الحديث.

زاد سليمان بن موسى: «أو يكتب عليه».

فالظاهر من ذلك أن الذي زاد «أو يكتب عليه» هو سليمان بن موسى، عن جابر.

(١) وهو عند مسلم (حديث ٩٧٠)، وأبو داود (٣٢٢٥)، والنسائي (٨٦/٤)، وعبد بن حميد في «المنتخب» (بتحقيق حديث ١٠٧٣).

● وقد أوضح ذلك النسائي في روايته، فقد روى الحديث عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى، وأبي الزبير، عن جابر، قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يبنى على القبر، أو يزاد عليه، أو يُحصَّص» زاد سليمان ابن موسى: أو يكتب عليه.

● وما زاد ذلك إيضاحاً: أن ابن ماجه، أخرج الحديث من طريق ابن جريج، عن سليمان بن موسى، عن جابر، قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يكتب على القبر شيء».

فبان جلياً وواضحاً أن لفظة: «أو يكتب على القبر شيء» إنما هي من طريق سليمان بن موسى، عن جابر، عن النبي ﷺ، وليست من طريق أبي الزبير، عن جابر.

فأخطأ بعض الرواة، كما عند الترمذی، فأدخلوها على رواية أبي الزبير، عن جابر.

وهذا مزيد بيان:

عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر	[١]	{ حفص بن غياث عبدالرزاق حجاج بن محمد
(بدون زيادة: وأن يكتب عليه) وفصل		
بعضهم فقال: زاد سليمان بن موسى «وأن يكتب عليه».		

عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر..	[٢]	محمد بن ربيعة
الحديث بزيادة «وأن يكتب عليه».		

عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى عن جابر	[٣]	حفص بن غياث
نهى النبي ﷺ «أن يكتب على القبر شيء».		



فرواة الحديث على الوجه الأول (١) أثبت من محمد بن ربيعة ،  
الذى رواه على الوجه (٢) ، وتأيد هذا برواية حفص بن غياث المفصلة  
الموضحة في الوجه (٣) .

فإذا تقرر هذا فاعلم أن زيادة (أو يكتب عليه) الصحيح أنها من  
طريق سليمان بن موسى ، عن جابر ، عن النبي ﷺ .

وسليمان بن موسى لم يسمع من جابر ، فروايته عنه منقطعة ،  
فعلى ذلك لفظة (وأن يكتب عليه) ضعيفة لا تصح عن رسول الله ﷺ من  
هذا الوجه ، ولذلك فقد أعرض الإمام مسلم - رحمه الله تعالى - عن  
إخراجها في صحيحه ، وأخرج الحديث من طريق ابن جريج ، عن أبي  
الزبير ، عن جابر بدونها .

والله تعالى أعلم ، وصلّ اللهم على نبينا محمد وسلم .

## أبواب متفرقة في إعراب الأحاديث

هذا اختلاف في راو من الرواة في تسمية شيخه ، وشيخ شيخه .

وهو اختلاف غير مؤثر على صحة المتن ؛ وذلك في سؤال اليهود للنبي ﷺ عن الروح .

روى هذا الحديث على هذين الوجهين :

[١] ابن إدريس ، عن الأعمش ، عن عبدالله بن مرة ، عن مسروق ، عن عبدالله بن مسعود .

[٢] عبدالله بن مسعود ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عيسى بن يونس ، حفص بن غياث ، وكيع ، غيرهم

وبتصوير آخر :

[١] ابن إدريس

عبدالله بن مرة عن مسروق

عن عبدالله بن مسعود

الأعمش

عبد الواحد

عيسى بن يونس

حفص بن غياث

وكيع

غيرهم

عن إبراهيم ، عن علقمة ،

عن عبدالله بن مسعود

## الشرح

كما هو واضح ، فرواية الجماعة ، عن الأعمش ، أولى من رواية الواحد ، وعليه ، فالوجه (٢) أرجح من الوجه (١) ، إلا أن هذا لا يؤثر في صحة المتن ، وسلامته ، فإبراهيم ، وعلقمة ، ثقتان أيضاً ، وسماع علقمة من ابن مسعود صحيح .

والله تعالى أعلم

وقد ينضم إلى الإعلال ضعفًا ظاهرًا آخر

وهذا مثال لذلك :

في حديث ابن عباس رضي الله عنه : «أن النبي ﷺ كان يرفع يديه على الجنائز في أول تكبيرة، ثم لا يعود» .

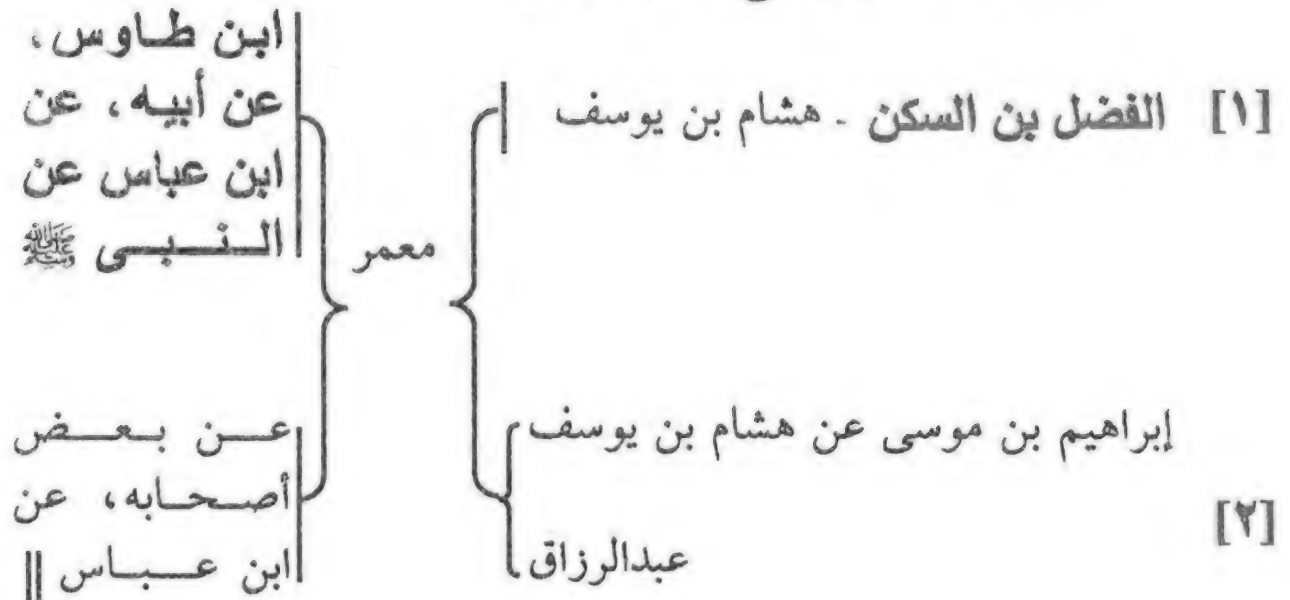
فهذه أولاً أوجه هذا الحديث ، وطرقه :

[١] الفضل بن السكن ، حدثنا هشام بن يوسف ، عن معمر ، عن ابن طاوس ، عن طاوس ، عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ ... الحديث ، وقد خولف الفضل في هذا كما في هذا الوجه .

[٢] إبراهيم بن موسى ، عن هشام بن يوسف ، عن معمر ، عن بعض أصحابه ، عن ابن عباس || فعله «يعنى موقوفاً عليه» .  
عبدالرزاق ، عن معمر ، عن بعض أصحابه ، عن ابن عباس ||

### الشرح

الخلاف - كما هو واضح - على معمر :



## فالخلاف من وجهين:

أولهما: الخلاف على ابن عباس ، فى رفعه ، ووقفه .

ثانيهما: الخلاف على معمر ، فى ذكر ابن طاوس ، وذكر بعض أصحابه .

وإن كان هذا الثانى يمكن الجمع بينه وبين الوجه (١) بأن يُقال : إن ابن طاوس عن بعض أصحابه ، لكن يبقى الخلاف فى الوقف والرفع ، فمن وقف الحديث أثبت من رفعه .

هذا ، والذى رفعه ، وهو الفضل بن السكن ، ضعيف كذلك .

فعلى هذا لا يثبت هذا الأثر ، لا موقوفاً ، ولا مرفوعاً .

## أولاً : لا يثبت موقوفاً :

من هذا الوجه ؛ فى إسناده مبهمون ، وهم بعض أصحاب معمر ، ولا يُدرى عن حالهم فى التوثيق من عدمه .

ثانياً : لا يثبت مرفوعاً <sup>(١)</sup> :

لوجود الفضل بن السكن فى إسناده ، والله أعلم .

هذا ، وقد ضعف هذا الحديث فريق من أهل العلم ، منهم العقيلي ، والزيلعي ، والنووي ، وابن حجر ، والباركفوري رحمهم الله تعالى أجمعين ، انظر رسالة أخينا محمد العلاوى فى حكم رفع اليدين مع تكبيرات الجنازة .

وهذا سند ظنته بعض العلماء شاهداً ، وليس بشاهدٍ ، إنما هو معلنٌ للحديث.

وذلك فى حديث رواه أبو داود <sup>(١)</sup> من طريق الوليد ، عن سعيد بن بشير ، عن قتادة ، عن خالد بن دريك ، عن عائشة رضي الله عنها أن أسماء بنت أبى بكر دخلت على رسول الله ﷺ ، وعليها ثياب رقاق ، فأعرض عنها رسول الله ﷺ ، وقال : «يا أسماء ! إن المرأة إذا بلغت المحيض لم تصلح أن يرى منها إلا هذا ، وهذا» ، وأشار إلى وجهه وكفيه .

فهذا إسناد مسلسل بالضعف ، وذلك لأُمور :

أولها : أن خالد بن دريك لم يدرك عائشة ، فالسند منقطع .

ثانيها : أن قتادة مدلس ، وقد عنعن .

ثالثها : أن سعيد بن بشير ضعيف ، وخاصة فى قتادة .

رابعها : الوليد - وهو ابن مسلم - مدلس ، وقد عنعن .

فالسند لهذه الأسباب ضعيف جداً .

وقد أتى له بعض العلماء بشاهدٍ يحسنه ، شاهداً وما هو بشاهدٍ ، إن هو إلا زيادة إعلال للحديث .

وهذا الشاهد الذى أتوا به أخرجه أبو داود فى المراسيل <sup>(٢)</sup> من طريق محمد بن بشار ، عن أبى داود ، عن هشام ، عن قتادة ، أن رسول الله ﷺ قال : «إن الجارية إذا حاضت ، لم يصلح أن يرى منها إلا وجهها ويدها إلى المفضل» .

(١) أبو داود (السنن حديث ٤١٠٤) .

(٢) المراسيل لأبى داود (أول حديث فى كتاب اللباس) .



وهذا مرسل شديد الضعف، فمراسيل قتادة من أضعف المراسيل،  
وبالنظر إلى الإسنادين معاً نجد الآتى:

**السند الأول:** سعيد بن بشير، عن قتادة، عن خالد بن دريك،  
عن عائشة... أن رسول الله ﷺ قال به.

**السند الثانى:** هشام، عن قتادة... أن رسول الله ﷺ قال به.  
فالناظر إلى السندين معاً يعلم، ويرى أن مدار الحديث على قتادة،  
رواه مرة بواسطة خالد بن دريك، عن عائشة، عن رسول الله ﷺ، ومرة  
رواه مرسلاً عن رسول الله ﷺ، بدون واسطة، فهذه علة أخرى  
للحديث، ووهم من عدّ هذا شاهداً لهذا.  
وقد ذهب البعض إلى أن هذا يُعدُّ شاهداً لذلك، ووهم فى ذلك  
وهماً شديداً.

وقد انتبه الشيخ ناصر الدين الألبانى - رحمه الله تعالى رحمة  
واسعة وأسكنه فسيح الجنان - فقال فى كتابه «جلباب المرأة المسلمة» بعد  
أن أورد الحديث المرسل: فهذا بلا شك حديث واحد، مداره على راوٍ  
واحد، وهو قتادة، إلا أن بعضهم رواه عنه مرسلاً، بلفظ، وبعضهم  
رواه عنه مسنداً بلفظ آخر، والمعنى واحد، وما علمت أحداً من أهل  
الحديث يجعل الحديث الذى رواه راوٍ واحد تارة مرسلاً، وتارة مسنداً  
يجعلهما حديثين بمقتضى مختلفين.

وجزى الله الشيخ على هذا خير الجزاء، فقد ذكر هذا الكلام فى  
معرض نقاشه للشيخ المودودى، ولكن سبحان ربي الذى لا يضل ولا

ينسى ، فقد وقع الشيخ نفسه فيما أخذه على الشيخ المودودي - رحمه الله - وقوى حديث قتادة ، عن خالد بن دريك ، عن عائشة ، بأثر قتادة المرسل ، بعد وريقات في كتابه «حجاب المرأة المسلمة» <sup>(١)</sup> ، فعفا الله عنه ، ما أسرع ما نسى ما قرره ، رحمه الله رحمةً واسعة .

وهذا حديث في إسناده ضعف، له ما يقرب من عشرة من الطرق يُعلُّ بعضها بعضاً.

أما الحديث فهو ما رواه أبو داود<sup>(١)</sup> في سننه ، من طريق ميمون القناد، عن أبي قلابة، عن معاوية بن أبي سفيان: «أن رسول الله ﷺ نهى عن ركوب النمار، وعن لبس الذهب إلا مقطوعاً» قال أبو داود : أبو قلابة لم يلق معاوية ، وهذا الحديث ضعيف للعلل الآتية:

أولها : ميمون القناد مجهول.

ثانيها : قال البخاري - نقلاً عن «التهذيب» - روى عن سعيد، وأبي قلابة المراسيل، ونحوه في «التاريخ الكبير» للبخاري.

ثالثها : الانقطاع بين أبي قلابة ، ومعاوية، فأبو قلابة لم يلق معاوية.

وفي «التهذيب» : وقال صالح بن أحمد ، عن أبيه : قد روى هذا الحديث (قال المصحح : حديث النهى عن ركوب النمار) ، وليس بمعروف.

وللحديث طرق أخرى معلولة ، أعلاها الحفاظ المتقدمون - رحمهم الله - هذه الطريق ذكرها النسائي من عشرة أوجه، يُعلُّ بعضها بعضاً، وها نحن موردوها ، وأقوال أهل العلم فيها إن شاء الله.

١ - الطريق الأول : قتادة عن أبي شيخ أنه سمع معاوية.

٢ - مطر عن أبي شيخ، بينما نحن مع معاوية.

(١) أبو داود (حديث ٤٢٣٩) ، والنسائي (١٦١/٨) ، وأحمد (٩٣/٤).

- ٣ - على بن المبارك ، عن يحيى (وهو ابن أبي كثير) حدثني أبو شيخ الهنائي ، عن أبي حمان ، أن معاوية .
- ٤ - حرب بن شداد ، حدثنا يحيى ، حدثنا أبو شيخ ، عن أخيه حمان ، أن معاوية .
- ٥ - شعيب عن الأوزاعي ، عن يحيى ، حدثني أبو شيخ ، قال : حدثني حمان ، قال : حج معاوية .
- ٦ - عمارة بن بشر عن الأوزاعي ، عن يحيى ، حدثني أبو إسحاق ، قال : حدثني حمان ، أن معاوية .
- ٧ - عقبة عن الأوزاعي ، حدثني يحيى ، حدثني أبو إسحاق ، قال : حدثني ابن حمان ، قال : حج معاوية .
- ٨ - يحيى بن حمزة ، حدثنا الأوزاعي ، حدثني يحيى ، حدثني حمان ، قال : حج معاوية .
- ٩ - النضر بن شميل قال : حدثنا بيهس بن فهدان ، قال : حدثنا أبو الشيخ الهنائي قال : سمعت معاوية .
- ١٠ - على بن غراب ، قال : حدثنا بيهس بن فهدان ، قال : أنبأنا أبو شيخ ، قال : سمعت ابن عمر .
- قلت :**

فهذه عشرة أوجه ذكرها النسائي ، ولو تتبعنا غير النسائي ؛ لوجدنا المزيد ، وهذا اختلاف في السند ، وهناك اختلاف في المتن أيضاً ، ففي بعض الروايات ينهى عن الذهب (مطلقاً) ، وفي بعضها ينهى عن لبس الذهب إلا مقطوعاً ، وفي بعض الطرق - وخاصة الأول - زيادة توهن

الحديث بشدة ، كما أشار إلى ذلك ابن القيم - رحمه الله - وهذا الزيادة عند أحمد (٩٢ / ٤) أن النبي ﷺ نهى عن الجمع بين الحج والعمرة ، وهذه زيادة ضعيفة بلا أدنى شك .

### ملاحظة

أحياناً - بل كثير من الأحيان - يتقوى الحديث بمجموع طرقه ، ويرتقى من الضعف إلى أعلى درجات الصحة ؛ لكثرة شواهد ومتابعاته ، وهذا محله إذا كانت هذه الشواهد والمتابعات قريبة الضعف ، ومختلفة المخارج ، أما إذا كانت شديدة الضعف ، ومتحدة المخرج ، فهذه يعمل بعضها بعضاً .

والناظر في إسناد الحديث بالطرق التي أشرنا إليها ، لا يكاد يجد طريقاً إلا وهي مرتبطة بالطرق التي سبقتها أو تلتها ، ومن ثمَّ أعلاه من العلماء من أعلاه .

وبالله تعالى التوفيق

وقد يكون مدار الحديث على راوٍ من الرواة، ويحدث عليه اختلاف شديد، والراوى في نفسه ضعيف فتضعف الطرق كلها، ولا يعبا كثيراً بالاختلافات الواردة عليه، فالراوى نفسه ضعيف.

وكمثال لذلك :

حديث حذيفة رضي الله عنه الذي يرويه عن أبي بكر ، أن النبي ﷺ قال :  
«الشرك فيكم أخفى من ديب النمل» <sup>(١)</sup>.

فمدار هذا الحديث على ليث بن أبي سليم، على هذه الوجوه.

(١) الحديث أخرجه ابن السنن في «عمل اليوم والليلة» (٢٨٦) فقال: «أخبرنا أبو يعلى، حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيل (ح)، وأخبرنا أبو بكر النيسابوري، حدثنا أبو يوسف القلوسى، قال: ثنا علي بن حجر، حدثني هشام بن يوسف، عن ابن جريج في قوله تعالى: ﴿شركاء خلقوا كخلقك﴾، أخبرني ليث بن أبي سليم، عن أبي مجلز <sup>(\*)</sup>، عن حذيفة، عن أبي بكر رضي الله عنه، إماماً أخبر ذلك حذيفة عن النبي ﷺ، وإماماً أخبره أبو بكر، أن النبي ﷺ قال: «الشرك أخفى فيكم من ديب النمل، قال: قلنا: يا رسول الله! وهل الشرك إلا ما عبد من دون الله عز وجل، أو ما دعى مع الله؟ - شك عبد الملك بن جريج - فقال: ثكلتك أمك يا صديق، الشرك أخفى فيكم من ديب النمل، ألا أخبرك بقول يذهب صغاره وكباره، أو صغيره وكبيره، قال: قلت: بلي يا رسول الله، قال: تقول كل يوم ثلاث مرات: اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك، وأنا أعلم، وأستغفرك لما لا أعلم، والشرك أن يقول: أعطاني الله وفلان، والنذ أن يقول الإنسان: لولا فلان لقتلني فلان.

(\*) كذا قال : أبو مجلز، وعند الدارقطنى في العلل أبو محمد، وهو الأقرب للصواب.



عن أبي محمد - شيخ له <sup>(١)</sup> -	ابن جريج
عن حذيفة بن اليمان ،	
عن أبي بكر	
عن أبي محمد ، عن معقل بن	عبدالعزیز بن مسلم القسملى
يسار ، عن أبي بكر	
عن عثمان بن رفيع ، عن معقل	عبدالرحمن بن سليمان
ابن يسار ، عن أبي بكر	
عن رجل غير مسمى ، عن	أبو إسحاق الفزاري ، وأبو جعفر
معقل بن يسار ، عن أبي بكر	
عن من حدثه عن معقل بن	جرير بن عبد الحميد
يسار عن أبي بكر	
عن شيخ من عنزة ، عن	رواية أخرى عن جرير بن عبد الحميد
معقل ، عن أبي بكر	
حدثني صاحب لي ، عن	عبدالوارث بن سعد
معقل ، عن أبي بكر	

فهذه بعض أوجه الاختلاف على ليث بن أبي سليم ، وهي وإن كان الجمع بينها ممكن ، إلا أن المدار - كما هو واضح - على ليث بن أبي سليم ، وهو ضعيف مختلط ، فلا حاجة بنا إلى التكلف ، والجمع ،

(١) أى : شيخ ليث بن أبي سليم .

والحديث ضعيف من كل هذه الأوجه المشار إليها ، ولهذا الحديث طرق أخرى لا تخلو من مقال <sup>(١)</sup> .

وقد يكون الراوى ثقة ، أو صدوقاً في الجملة ، إلا أنه ضعيف في راي بصفة خاصة .

- وذلك كعكرمة بن عمار ، فهو ثقة ، أو صدوق ، في الجملة ، لكن في روايته عن يحيى بن أبى كثير خاصة اضطراب ، وضعف .
- وأيضاً كمعمر بن راشد ، فهو ثقة فاضل ، لكن فيما حدث به بالبصرة أخطاء وغلط .

وقد يكون الراوى ضعيفاً إلا أنه ثقة في شخص بعينه .

- وذلك كهشام بن سعد ، فهو ضعيف على الراجح ، لكنه من أثبت الناس في زيد بن أسلم .

(١) من هذه الطرق ، ما أشار إليه الدارقطنى ، إذ قال : وروى هذا الحديث شيبان بن فروخ ، عن يحيى بن كثير «أبى النصر» عن سفيان الثورى ، عن إسماعيل بن أبى خالد ، عن قيس ، عن أبى بكر الصديق ، عن النبى ﷺ .

قال الدارقطنى : ولا يصح عن إسماعيل ، ولا عن الثورى ، ويحيى بن كثير هذا متروك الحديث .

قلت : ولبعض فقرات هذا الحديث طريق آخر ، عن أبى موسى ، فيه أبو على الكاهلى ، وهو إلى الجهالة أقرب .

وأحيانا يرجح بعض أهل العلم رواية أحد الثقات الأثبات على رواية اثنين مجتمعين.

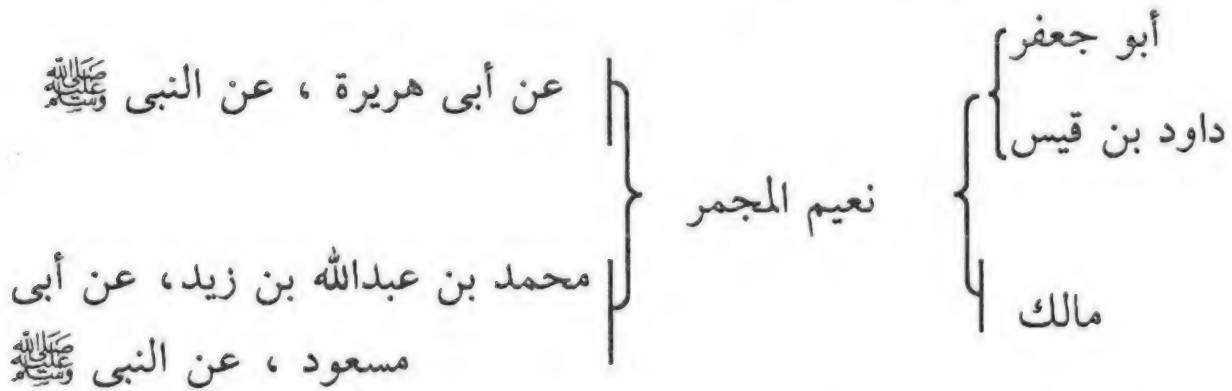
مثال ذلك :

ما ذكره ابن أبي حاتم في العلل ، إذ قال : سألت أبي عن حديث ، رواه داود بن قيس ، عن نعيم المجر ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، أنه قيل له : قد عرفنا السلام عليك ، فكيف الصلاة عليك؟ ورواه مالك عن نعيم المجر عن محمد بن عبدالله بن زيد ، عن أبي مسعود ، عن النبي ﷺ ، قال أبي : حديث مالك أصح ، وحديث داود خطأ .

قيل لأبي : إن موسى بن إسماعيل أبا سلمة قد روى عن حبان بن يسار قال : حدثنا أبو مطرف عبيدالله بن طلحة بن كريز ، قال : حدثني محمد بن علي الهاشمي ، يعني : أبا جعفر ، عن المجر ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، فقلت لأبي : قد تابع هذا داود بن قيس ، قال : مالك أحفظ ، والحديث حديث مالك .

● فرجح أبو حاتم رواية مالك على رواية من خالفه .

ويمكن تلخيص ما ذكره أبو حاتم على هذه الصورة .



● فكما هو واضح ، فمالك قد خالف داود ، وأبا جعفر ، ومع

ذلك قدم أبو حاتم رواية مالك على رواية الاثنين .

وقد يكون الحديث معروفاً براو ويروى من طريق راو آخر<sup>(١)</sup>.

وذلك فى إحدى طرق حديث : «إذا جلس أحدكم على حاجته، فلا يستقبل القبلة، ولا يستدبرها».

هذا الحديث أخرجه مسلم من طريق :

[١] **عمر بن عبد الوهاب** قال : حدثنا يزيد - يعنى : ابن زريع - قال : حدثنا روح عن **سهيل** عن القعقاع ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

وقد أعله بعض الحفاظ بعلّة ليس لها كبير تأثير على المتن، بل الإعلال فى السند فقط، فقالوا: إن هذا الحديث معروف بأنه من رواية محمد بن عجلان، عن القعقاع، ليس من رواية سهيل عن القعقاع، ووهّموا من ذكر سهيلاً فى السند، وحمل بعضهم الخطأ لعمر بن عبد الوهاب الرياحى، واستدلوا بأن هؤلاء الجماعة - الآتى ذكرهم - رَوَوْه عن ابن عجلان، على النحو الآتى :

[٢]

عن ابن عجلان ، عن	سفيان بن عيينة
القعقاع ، عن أبي صالح ، عن	يحيى بن سعيد القطان
أبي هريرة ، عن النبي ﷺ	أبو غسان
	صفوان بن عيسى
	الليث بن سعد
	حيوة بن شريح
	وهيب بن خالد
	عبدالله بن المبارك
	روح بن القاسم
	عبد الرحمن بن عبدالله بن دينار

(١) وقد تكون هذه العلة قاذحة أحياناً، وقد تكون غير قاذحة، وذلك متوقف على حال الراوى، الذى يدور عليه الإسناد، والذى به قد اشتهر.

● أما ذكر سهيل ، فكما تقدم ، فقد ورد من طريق روح بالإسناد الذي قدمنا ذكره ، وهذه صورته مرة أخرى :

[١] عمر بن عبد الوهاب عن يزيد ، عن روح | سهيل عن القعقاع ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

فالناظر إلى الطريقتين معاً يرى أن هناك راويين رويَا الحديث ، عن القعقاع ، وهما سهيل ، وابن عجلان ، فقد يظن ظان أن هذا تابع ذاك ، وكلاهما أخذه من القعقاع ، لكن بعض علماء العلل في مثل هذا الموطن ، لا يقبلون مثل هذا الكلام ، لاشتغال الحديث بابن عجلان من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن روح الذي روى عن سهيل عن القعقاع قد روى أيضاً الحديث عن ابن عجلان ، عن القعقاع ، كما رواه الجماعة ، ورواه عن روح يزيد ، وعن يزيد أمية<sup>(١)</sup> ، فيكون السند .

[٣] أمية عن يزيد عن روح | ابن عجلان ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

فبالنظر إلى الأوجه الثلاثة (١) ، (٢) ، (٣) مجتمعة نرى أن من ذكر سهيلاً قد وهم في ذكره ، كذا رأى الدارقطني ، وأبو الفضل الهروي رحمهما الله تعالى .

ومن أهل العلم - كما سبق - من يرى أن سهيلاً ، وابن عجلان ، كلاهما أخذه عن القعقاع ، لكن وجه الإعلال واضح كما ترى .  
والله تعالى أعلم

(١) كذا أشار الدارقطني رحمه الله .



مروحات

١ - كما ترى ، فإن العلة تمثلت في إبدال راوٍ براوٍ آخر ، فأُبدل ابن عجلان بسهيل ، وهذا غير مؤثر من ناحية الحكم النهائي على السند ، فابن عجلان صدوق ، وكذلك سهيل ، وإن كان سهيل أحسن حالاً من ابن عجلان ، وعليه فلا ضير .

أما وجه الضير فيتأتى في حالة ما إذا كان ابن عجلان ضعيفاً ، وأبدلناه براوٍ ثقة كسهيل ، أو غيره .

٢ - قد يقول قائل : إن سهيلاً تابع ابن عجلان ، فالقواعد تقتضى ذلك ، ولكننا قدمنا الإجابة على مثل هذا فيما تقدم .

٣ - متن الحديث ثابت من وجوه أخرى ، فلا تأثير لانتقاد السند على صحة المتن هنا .

هذا ، والله أعلم وصلّى اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .



وأحياناً يكون الحديث معروفاً براو، ويروى من طريق راو آخر، فيظن ظان أن هذه متابعة، وليس هنالك في الحقيقة متابعة.

وهذا حديث انتقده الهروي على مسلم، وبه جزء من هذا الذي ذكرناه ألا وهو حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «رأى رجلاً توضأ فترك موضع ظفر على قدمه، فأبصره النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ارجع فأحسن وضوءك»، فرجع ثم صلى.

فهذا الحديث موجود في صحيح مسلم، من طريق ابن أعين عن معقل، عن أبي الزبير، عن جابر، عن عمر بن الخطاب، أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً توضأ... الحديث.

#### وقد انتقده الهروي من وجهين:

**الوجه الأول:** أن هذا الحديث معروف من حديث ابن لهيعة، عن أبي الزبير، وابن لهيعة، لا يحتاج به.

**الوجه الثاني:** أن الأعمش رواه عن أبي سفيان، عن جابر، فجعله من قول عمر موقوفاً عليه.

● وقد وافق جماعة من أهل العلم المروى على الوجه الثاني، وصوبوا وقف الحديث على عمر.

ووجه نظر المروى في الوجه الأول الذي ذكرناه عنه: أن الحديث معروف بأنه من رواية ابن لهيعة، عن أبي الزبير، فكون راو من الرواه رواه عن معقل عن أبي الزبير، فهذا غلط منه، وذلك لأنه معلوم أن الذي حمّله عن أبي الزبير هو ابن لهيعة، فيرى الهروي أن من ذكر معقلاً في الحديث قد غلط.

**قلت :**

وقد يسلم للهروى هذا القول فى هذا الموطن ، وقد لا يسلم ، فقد يُقال : إن معقلاً وابن لهيعة كلاهما قد أخذ الحديث من أبى الزبير ، فيكون كلٌ منهما قد تابع الآخر .

ولكن قصدى أن هناك أسانيد تُعل بمثل هذه العلة ، ويسلم لمن أعلها إعلاله ، بمعنى أن يكون الحديث معروفاً بأن راوياً قد اشتهر برواية الحديث عن زيد ، عن الناس مثلاً ، فيأتى سند فيه أن شخص آخر قد رواه عن زيد أيضاً ، فيظن أن هذا متابع ، وليس هو فى الحقيقة متابع ، إنما هذا وهم وهمه بعض الرواة .

## صورة أخرى من صور الإعلال

ومن صور الإعلال أن يكون الراوى معروفاً بالرواية عن شخص ما بواسطة ، ثم يروى عنه حديثاً بلا واسطة، وغير مصرحٍ بالتحديث في هذه الرواية.

وكمثال لذلك، بغض النظر هل تم الانتقاد فيه أم لا؟

أخرج البخارى حديثاً من طريق ابن عيينة ، عن عمرو بن دينار، عن سالم بن أبى الجعد<sup>(١)</sup>، عن عبدالله بن عمرو، قال: كان على ثقل النبی ﷺ رجل يُقال له كركرة فمات فقال رسول الله ﷺ: «هو فى النار» فذهبوا ينظرون إليه فوجدوا عباءة قد غلّها.

فانتقد الدارقطنى - رحمه الله تعالى - هذا الإسناد من وجهين:

**الوجه الأول:** أن سالمًا يروى عن عبدالله بن عمرو بواسطة أخيه (أعنى أخا سالم).

**الوجه الثانى:** أن سالمًا لم يُصرح بما يفيد سماعه من عبدالله بن عمرو فى هذا الطريق.

ومما أُيد به هذا الانتقاد : أن سالمًا وُصف بالتدليس والإرسال، وأيضاً أُيد بأن البخارى لم يخرج فى صحيحه لسالم عن عبدالله بن عمرو إلا هذا الحديث.

(١) قال ابن المدينى فى «العلل» ص ٧٨ :

سالم بن أبى الجعد قد لقي عدة من أصحاب رسول الله ﷺ ، لقي جابر بن عبدالله، وعبدالله بن عمرو، وابن عمر، والنعمان بن بشير.

إحدى طرق حديث : «ما عاب رسول الله ﷺ طعاماً قط» .

هـ [١] أبو معاوية عن الأعمش عن أبي يحيى مولى الجعدة  
عن أبي هريرة رضي الله عنه

سعيد

الثوري

زائدة

الأعمش عن أبي حازم عن أبي  
هريرة رضي الله عنه

زهير

جرير

عقبة بن خالد

(ذكر ذلك الحافظ في «الفتح» أبو معاوية

### الشرح

بالنظر إلي الوجهين (١) ، (٢) نرى أن مدار الحديث على الأعمش ، فرواه مرة عن أبي يحيى مولى الجعدة ، ومرة أخرى عن أبي حازم .

ولا شك أن رواية الأكثرين عن الأعمش صحيحة لكثرتهم من ناحية ، ولضبطهم من ناحية أخرى ، ففيهم سفيان الثوري من جبال الحفظ والتثبت والإتقان ، وفيهم أيضاً أبو معاوية ، رواه كالجماعة .

ولكن ثم وجهة لتصحيح الوجه (١) أيضاً ، وهي أن أبا معاوية من أثبت الناس في الأعمش ، على وجه الخصوص ، ولكونه روى الحديث كرواية الجماعة في الوجه (٢) ورواه عن الأعمش ، عن أبي يحيى ، كما



فى الوجه (١) ، ففى ذلك دليل على أنه حفظ الإسنادين معاً .  
 ويكون عنده مزيد علم بالأعمش عن سائر الرواة ، فلا يمتنع حينئذ  
 أن يكون للأعمش فى الحديث شيخان ، وهما أبو يحيى مولى الجعدة ،  
 وأبو حازم .

فهذه وجهة من يصحح الوجه (١) ، أيضاً مع تصحيحه كذلك  
 للوجه (٢) .

أما وجهة من يضعف الوجه (١) ، فإنه يوهم أبا معاوية ، وذلك  
 لرواية الجماعة المخالفة له ، والله تعالى أعلم .  
 وعلى كل فالمتن ثابت ، وصحيح ، وبالله التوفيق .

### مرحلتان

- ١- أخرج مسلم الوجهين المذكورين ، فمن أهل العلم من قال :  
 إن مسلماً أخرج طريق أبي معاوية ليعين علتها .
- ٢- أخرج البخارى الحديث من الوجه (٢) فقط ، وأعرض عن  
 رواية أبي معاوية المذكورة فى الوجه (١) .
- ٣- جنح الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى كما فى الفتح - إلى  
 تصحيح الروایتين معاً .